حِوَارٌ حَوْلَ حُكْمِ الصّلاَةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ

(النُّسخةُ 1.89 - الجُزْءُ الثانِيَ عَشَرَ)

جَمعُ وتَرتِيبُ

أبِي ذَرٍّ التَّوحِيدِيِّ

AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com

تَتِمّةُ المسألة التاسعة والعشرين

زيد: ألاَ تَدُلُّ نَتائجِ الانتِخاباتِ التي أفرَزَتْها ما سُمِّيتْ بـ (ثَوْراتِ الرّبيعِ العَرَبي) على أنّ الأكْثَرِيّةَ مِنَ الشّعوبِ العَرَبيّةِ تُريدُ الإسلامَ، فَمِصْرُ مَثَلاً فازَ فيها محمد مرسي (مُمَثِّلُ التّيّارِ الإسلامِيِّ) على أحمد شفيق (مُمَثِّلِ التّيّارِ المُناهِضِ لِلتّيّارِ الإسلامِيِّ) في اِنتِخاباتِ عامِ 2012؟.

عمرو: نَعَمْ، لاَ تَدُلُّ، وإليك بَيَانُ ذلك:

كانَ عَدَدُ الناخِبين المُقيّدِين في الجَداولِ الانتِخابيّةِ هو 50958794؛ وهذا العَدَدُ يُمكِنُ اِعتِبارُه مُمَثِّلاً لإجمالِيّ الشّعبِ المِصريّ.

وكانَ عَدَدُ الذِين حَضَروا وأدلَوْا بأصواتِهم بَلَغَ 26420763 ناخِبًا، بينما كانَ عَدَدُ الذِين تَغَيّبوا بَلَغَ 24538031، أيْ أنّ نِسبةَ المُشارَكةِ بَلَغَتْ 51,85% بينما بَلَغَتْ نِسبةُ المُتَغَيّبين 48,15%؛ وهؤلاء المُتَغَيّبون لا يُمكِنُ لأِحَدٍ أنْ يَدّعِيَ أنّهم يُريدون الإسلامَ ما دُمْنا اِعتَبَرْنا أنّ الذِين صَوّتوا لمحمد مرسي يُريدون الإسلامِ.

وكانَ عَدَدُ الأصواتِ الباطِلةِ هو 843252، وهو ما يُمَثِّلُ 3,19% مِن إجمالِيّ مَن حَضَروا لِلتّصويتِ.

وكانَ عَدَدُ الأصواتِ الصّحِيحةِ هو 25577511، وهو ما يُمَثِّلُ 96,81% مِن إجمالِيّ مَن حَضَروا لِلتّصويتِ.

وكانَ عَدَدُ المُصَوِّتِين لمحمد مرسي هو 13230131، وهو ما يُمَثِّلُ 51,73% مِن إجمالِيّ عَدَدُ الأصواتِ الصّحِيحةِ.

وكانَ عَدَدُ المُصَوِّتِين لأحمد شفيق هو 12347380، وهو ما يُمَثِّلُ 48,27% مِن إجمالِيّ عَدَدُ الأصواتِ الصّحِيحةِ.

فإذا اِفتَرَضْنا أنّ أصحابَ الأصواتِ الباطِلةِ كانوا سَيُصَوِّتون بِنَفْسِ النِّسَبِ التي صَوّتَ بها أصحابُ الأصواتِ الصّحِيحةِ، وذلك على اِعتِبارِ أنّ أصحابَ الأصواتِ الباطِلةِ هُمْ

أُناسٌ ذَهَبوا لِيُدلوا بأصواتِهم **لِأَحَدِ المُرَشّحَين** ولَكِنّهم أَخْطَأُوا **بدونِ قصدٍ** في مُمارَسةِ التّصويتِ بِشَكلٍ صَحِيحٍ، فإنّه يُمكِنُ اِعتِبارُ أنّ 436214 مِن أصحابِ الأصواتِ الباطِلةِ صَوّتوا لمحمد مرسي وأنّ 407038 منهم صَوّتوا لأحمد شفيق.

يَتَحَصّلُ مِمّا سَبَقَ ذِكرُه أنّ **عَدَدَ المُصوّتِين الذِين لا يُرِيدون الإسلامَ هو 37292449**، وهذا العَدَدُ يَتَمَثّلُ في عَدَدِ المُتَغَيّبِين (24538031) مُضافًا إليه عَدَدُ الذِين صَوّتوا لأحمد شفيق (12347380) مُضافًا إليه عَدَدُ أصحابِ الأصواتِ الباطِلةِ الذِين اِعتَبَرْناهم صَوّتوا لأحمد شفيق (407038)؛ بينما **عَدَدُ المُصوّتِين الذِين يُرِيدون الإسلامَ هو 13666345**، وهذا العَدَدُ يَتَمَثّلُ في عَدَدِ الذِين صَوّتوا لمحمد مرسي (13230131) مُضافًا إليه عَدَدُ أصحابِ الأصواتِ الباطِلةِ الذِين اِعتَبَرْناهم صَوّتوا لمحمد مرسي (436214).

ولَمّا كانَ عَدَدُ الناخِبين المُقيّدِين في الجَداولِ الانتِخابيّةِ هو 50958794 (وهو العَدَدُ الذي اِعتَبَرْناه مُمَثِّلاً لِإجمالِيّ الشّعبِ المِصريِّ)، منهم 37292449 لا يُرِيدون الإسلامَ، ومنهم 13666345 يُرِيدون الإسلامَ؛ فَعَلَى ذلك تَكونُ نِسبةُ **الذِين لا يُرِيدون الإسلامَ** مِنَ الشّعبِ المِصريِّ هي **73,18%**، بينما تَكونُ نِسبةُ **الذِين يُرِيدون الإسلامَ** مِنَ الشّعبِ المِصريِّ هي **26,82%**.

وفي الحَقِيقةِ، إنّ نِسبةَ ال73,18% المَذكورةَ في الفِقْرَةِ السابقةِ يَنبَغِي عند الإنصافِ أنْ تَكونَ **أكثَرَ مِن ذلك**، وكذلك نِسبةَ ال26,82% يَنبَغِي عند الإنصافِ أنْ تَكونَ **أقلّ مِن ذلك**؛ وذلك لِأنّنا وَزّعنا الأصواتَ الباطِلةَ بين ("مرسي" و"شفيق")

بِنَفسِ النِّسبةِ التي حَصَّلُوها مِنَ الأصواتِ الصّحيحةِ، وكانَ ذلك على اِعتِبارِ أنّ أصحابَ الأصواتِ الباطِلةِ هُمْ أُناسٌ ذَهَبوا لِيُدلوا بأصواتِهم لِأحَدِ المُرَشّحَين ولَكِنّهم أخْطَأُوا بدونِ قصدٍ في مُمارَسةِ التّصويتِ بِشَكلٍ صَحِيحٍ؛ لَكِنْ في الواقِعِ إنّ هناك فِئَةً مِن أصحابِ هذه الأصواتِ كانَ يَنبَغِي أنْ تُحسَبَ أصواتُهم ضِمْنَ المُتَغَيّبِين، ومِما يُدَلِّلُ على وُجودِ تلك الفِئةِ ما يَلِي:

(1)جاءَ على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (خالد يوسف يُبْطِلُ صَوتَه ويَكتُبُ في وَرَقةِ الاقتِراعِ "الثورةُ مُستَمِرّةٌ") في هذا الرابط: أبطَلَ المُخرِجُ (خالد يوسف) صَوتَه في جَولةِ الإعادةِ بانتِخاباتِ رئاسةِ الجُمْهُورِيّةِ، حيث رَفَضَ (يُوسُفُ) إعطاءَ صَوتِه لِلدُّكْتُورِ (محمد مرسي) مُرَشّح الإخوان، مُرجِعًا ذلك إلى أنّهم يَتَبَنّون مَنهجَ الدّولةِ الدِّينِيّةِ؛ كَما رَفَضَ إعطاءَ صَوتِه لِلفريق (أحمد شفيق) على الرّغْمِ مِن أنّه [أيْ (شفيق)] يَتَبَنّى مَنهجَ الدّولةِ المَدَنِيّةِ، مُعَلِّلاً ذلك بأنّ (شفيق) أحَدُ رُموزِ النِّظامِ السابق ومُمَثِّله في الانتِخاباتِ الحَالِيّةِ والذي سَيُعِيدُ إنتاجَه مَرّةً أُخرَى؛ وقامَ (خالد يوسف) بِعَمَلِ عَلامةِ {X} على المُرَشّحَين، وكَتَبَ على وَرَقةِ التّصويتِ في الأسفَلِ {الثورةُ مُستَمِرّةٌ}. انتهى.

(2)جاءَ على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (حمزاوي، سَأُبطِلُ صَوتِي في الانتِخاباتِ ولن أُؤَيّدَ "شفيق" أو "مرسي") في هذا الرابط: نَفَى الدُّكْتُورُ (عمرو حمزاوي) عُضوُ مَجلِسِ الشّعبِ كُلّ ما تَرَدّدَ مُؤَخّرًا بشأنِ اِنتِخابِ أحَدٍ مِن مُرَشّحَي الإعادةِ في الجَولةِ الثانِيَةِ مِنَ الانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ؛ وأضافَ (حمزاوي) عَبْرَ تَغرِيداتٍ له اليَومَ الجُمعة عَبْرَ مَوقِعِ التّواصُلِ الاجتِماعِيّ (تويتر) قائلاً {قُلْتُ مِرارًا،

وأُكَرِّرُها، سَأُبطِلُ صَوتِي في اِنتِخاباتِ الإعادةِ الرِّئاسِيَّةِ، لا أُؤَيِّدُ لا (شفيق) ولاَ (مرسي)}؛ وطالَبَ (حمزاوي) الجَمِيعَ بالتَّوَحُّدِ والاصطِفافِ حَولَ (إبطالِ الصَّوتِ الانتِخابيِّ) كَونَه بَدِيلاً ومَشروعًا ثالِثًا. انتهى.

(3)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ قناةِ الجزيرةِ الفَضائيَّةِ (القَطَرِيَّة) تحت عنوان (اِنتِخاباتُ مِصرَ بين المُقاطِعِين والمُبطِلِين): يَرَى المُحَلِّلُ السِّياسِيُّ (حسن نافعة) أنّ أغلَبِيّةَ المِصرِيّين لا تُرِيدُ أيًّا مِنَ المُرَشّحَين [يعني "مرسي" و"شفيق"]، مُشِيرًا إلى أنّ البَعضَ قدْ يُبطِلون أصواتَهم، وأنّ كَثِيرِين آخَرِين لن يُدلُوا بأصواتِهم مِنَ الأساسِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: يَتَعَشّمُ مَن يُطلِقون على أنْفُسِهم لَقَبَ (مُبطِلون) -وشِعارُهم (لا لِلفاشِيَّةِ الدِّينِيَّةِ ولا لِلفاشِيَّةِ العَسكَرِيَّةِ)- إقناعَ عَشَرَةِ مَلايين شَخصٍ على الأقلّ بإبطالِ أصواتِهم لِيَبعَثُوا برسالةٍ سِياسِيَّةٍ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وتَوَقّعَ [أيْ حسن نافعة] أنْ يَحصُلَ (مرسي) على أصواتِ التَّيّارِ الإسلامِيّ بالكامِلِ. انتهى.

(4)جاءَ على مَوقِعِ جَرِيدةِ (الوفد) المِصرِيَّةِ في مقالة بعنوان (أنت "مُقاطِعون" ولاّ "مُبطِلون"، أَمْ "مُشارِكون"؟) في هذا الرابط: أعلَنَ حُقوقِيُّون وقُوًى ثورِيّةٌ وسِياسِيّةٌ تَدشِينَ حَمْلَةِ (مُقاطِعون)، يُنادون فيها بضَرورةِ مُقاطَعةِ جَولةِ إعادةِ الانتِخاباتِ الرِّئاسِيَّةِ؛ [وَ]أعْلَنَ حُقوقِيُّون وقُوًى ثورِيّةٌ وسِياسِيّةٌ تَدشِينَ حَمْلَةِ (مُبطِلون)، لإبطالِ أصواتِهم خِلالَ جَولةِ إعادةِ الانتِخاباتِ الرِّئاسِيَّةِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: قَبْلَ ساعاتٍ مِن جَولةِ الإعادةِ، تَزايَدَ اِنضِمامُ الشّبابِ لِحَمْلَتَيْ (مُقاطِعون) و(مُبطِلون)، اللّتَين ظَهَرَتا كَرَدِّ فِعْلٍ لِمَا آلَتْ إليه نَتِيجةُ الانتِخاباتِ في جَولَتِها الأُولَى

[والتي أفرزَتِ اِنحِسارَ جَولةِ الإعادةِ بين (مرسي) و(شفيق)]؛ (المُقاطِعون) يَرَوْنَ أنّ النّتِيجةَ [أيْ نَتِيجةَ الجَولَةِ الأُولَى] لا تُعَبّرُ عن أهدافِ الثّورةِ (عَيشٌ، حُرّيّةٌ، عَدالةٌ اِجتِماعِيّةٌ)، وأنّ الانتِخاباتِ لم تَقُمْ على أُسُسٍ سَلِيمةٍ، مُؤَكّدِين أنْ {لا اِنتِخاباتِ تحت حُكمِ العَسكَرِ}، لِذا قرّروا مُقاطَعةَ الانتِخاباتِ [يَعنِي جَولةَ الإعادةِ]؛ (المُبطِلون) يَرَوْنَ أنّ حَمْلَتَهم سَتُثْبتُ لِلرّئيسِ القادِمِ أنّهم مَشروعُ مُعارَضةٍ لِنِظامِه؛ وسَيَنْضَمُّ أعضاءُ الحَمْلَتَين مَعًا يَومَي السّبْتِ وَالأَحَدِ (مَوعِدَ جَولةِ الإعادةِ) لِتَنظِيمِ مَسِيراتٍ لإِقناعِ النّاخِبين بأهدافِهما. انتهى باختصار.

(5)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَرِيدةِ (الأنباء) الكُوَيْتِيّةِ بعنوان (مِصرِيُّون بالخارجِ يُحَوّلون وَرَقةَ التّصويتِ لِلافِتاتٍ ثوريّةٍ) على هذا الرابط: تَزامُنًا مع بَدءِ تَصويتِ المِصريّين بالخارجِ في جَولةِ الإعادةِ لِلانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ، تَداوَلَ نُشَطاءُ عَبْرَ مَوقِعَيْ (تويتر) و(فيس بوك) صُوَرًا لِبطاقاتِ تَصويتِ المِصريّين بالخارجِ، قَرّرَ أصحابُها أنْ يُبطِلوا أصواتَهم فحَوّلوها إلى لافِتاتٍ اِحتِجاجِيّةٍ في صَنادِيقِ الانتِخابِ؛ [فكَتَبَ أحَدُهم في وَرَقةِ الانتِخابِ] {اللّي اِختَشَوْا ماتُوا}؛ ناخِبٌ آخَرُ أبطَلَ صَوتَه وكَتَبَ [في وَرَقةِ الانتِخابِ] {الثّورةُ مُستَمِرّةٌ والمَجدُ لِلشُّهَداءِ}؛ ناخِبٌ [آخَرُ] قالَ [في وَرَقةِ الانتِخابِ] {أُطالِبُ بتَشكِيلِ مَجلِسٍ رئاسِيٍّ يُمَثِّلُ الشّعبَ المِصرِيّ، على أنْ تَكونَ فترةُ المَجلِسِ 6 أشهُرٍ، يَتِمُّ خِلالَها عَمَلُ دُستُورٍ قويٍّ يُمَثِّلُ كُلّ طَوائفِ الشّعبِ المِصريّ ثم اِنتِخاباتٍ رئاسِيّةٍ على أُسُسٍ وصَلاحِيّاتٍ سَلِيمةٍ}؛ وأحَدُ الناخِبين بـ (كَنَدَا) وَجّهَ رسالةً إلى المُرَشّحَين قائلاً [في وَرَقةِ الانتِخابِ] {المُرَشّحان (مرسي وشفيق)، أنتم ليس لكم عَلاقةٌ بالثّورةِ، كُلُّكُمْ مُنتَفِعون من أرواحِ الشُّهَداءِ}؛ ناخِبٌ آخَرُ اِختارَ أنْ يُضِيفَ [في وَرَقةِ الانتِخابِ] خانةً جَدِيدةً إلى خانَتَي المُرَشّحَين، لِيَكتُبَ عليها (الشُّهَداءُ) ويُشِيرُ

عليها بعَلامةِ (صَحّ)؛ [وكَتَبَ أَكْثَرُ مِنْ ناخِبٍ في وَرَقَةِ الانتِخابِ] {الثَورةُ مُستَمِرّةٌ، وسَتَنتَصِرُ}. انتهى باختصار.

وفي الحَقِيقةِ أيضًا، ليس كُلُّ الذِين صَوّتوا لمحمد مرسي يُرِيدون الإسلامِ، فإنّ كَثِيرًا منهم لا يُرِيدون الإسلامِ، ومِما يُدَلِّلُ على ذلك ما يَلِي:

(1)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَرِيدةِ (اليَومُ السابِعُ) المِصريّةِ بعنوان (حَمْلةُ موسى بالسويس "قرّرْنا التّصويتَ لِصالِحِ مرسي"): صَرّحَ أحمد نجيب، مَسئُولُ حَمْلَةِ عمرو موسى المُرَشّحِ الخاسِرِ بالانتِخاباتِ الرّئاسيّةِ [قُلْتُ: وهي اِنتِخاباتُ عام 2012 التي نحن بصَدَدِها، حَيْثُ خَسِرَ عمرو موسى -المَعروفُ بمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ الإسلاميِّ- في الجَوْلَةِ الأُولَى منها قبْلَ أنْ يَفوزَ محمد مرسي في جَوْلَةِ الإعادةِ على أحمد شفيق] بالسويس، أنّهم قرّروا عَدَمَ التّصويتِ لِصالِحِ أحمد شفيق بجَوْلَةِ الإعادةِ، قائلاً {إنّ تَوَلِّيَ [أحمد] شفيق لهذا المَنْصِبِ [أيْ مَنْصِبِ الرّئاسةِ، في حالة فوزه] مَعناه رُجوعُ الثورةِ لِنُقْطةِ الصِّفرِ وإجهاضُها، بَعْدَ أنْ حَرّرَتْنا جَمِيعًا مِنَ القُيودِ}، وأضافَ لـ (اليوم السابع) {لذلك، بَعْدَ عَدَمِ تَمَكُّنّا مِنَ الوُصولِ لِجَوْلَةِ الإعادةِ، فنحن قرّرنا بِنِسبةٍ كَبِيرةٍ التّصويتَ [في جَوْلَةِ الإعادةِ] لِصالِحِ محمد مرسي مُرَشّحِ الإخوانِ المُسلِمِين، ولن نَعزِفَ عنِ الانتِخاباتِ كما يُرَوّجِ البَعضُ، فهذه هي اِنتخاباتُ الرّئاسةِ في بلادِنا، ولَنا حَقٌّ التّصويتِ والتّعبيرِ عن إرادَتِنا، فعَلَينا الذّهابُ ونَقولُ كَلِمَتَنا، فلا بُدّ مِنَ المُشارَكةِ الإيجابيّةِ الفَعّالةِ}؛ وعلى جانِبٍ آخَرَ، أعلَنَ عَدَدٌ كَبيرٌ مِنَ الحَرَكاتِ الشّبابيّةِ والثوريّةِ وعَدَدٌ مِن أعضاءِ الحَمَلاتِ الانتِخابيّةِ بالسويس التّصويتَ ضِدّ أحمد شفيق لِصالِحِ محمد مرسى. انتهى باختصار.

(2)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَريدةِ (اليَومُ السابِعُ) المِصريّةِ بعنوان (6 إبريل تدافع عن دعمها لـ "مرسي"): أكّدَتِ الناشِطةُ السِّياسِيّةُ ندى طعيمة، عُضوُ المَكتَبِ السِّياسِيّ لِحَرَكةِ 6 إبريل [جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَريدةِ (البوابة نيوز) المِصريّةِ بعنوان (صُندوقُ "عبدِالرحيم علي" يَقودُ 6 إبريل إلى الحَظْرِ) في هذا الرابط: قَضَتْ مَحكَمةُ الأُمورِ المُسْتَعْجَلةِ بِحَظْرِ أنشِطةِ حَرَكةِ 6 إبريل داخِلَ جُمْهُورِيّةِ مِصرَ العَرَبيّةِ وأيِّ مُنشَأةٍ مُنبَثِقةٍ منها أو مُنَظّمةٍ أو حَرَكةٍ تَنتَمِي إليها، مع التَّحَفُّظِ على مَقَرّاتِها؛ وأكّدَ أشرف سعيد فرحات، مُقِيمُ دَعوَي حَظرِ أنشِطةِ حَرَكةِ 6 إبريل بِمِصرَ وغَلق مَكاتِبِها والتّحَفُّظِ على جَمِيعِ مَقرّاتِها في جَمِيعِ المُحافَظاتِ، أنّه اِستَنَدَ في دَعواه إلى القَضايَا المَنظورةِ أمامَ المَحاكِمِ ضِدّ أعضاءِ حَرَكةِ 6 إبريل، وأضافَ أنه اِستَنَدَ أيضًا إلى التّسجيلاتِ المُسَرّبةِ التي أذاعَها الكاتِبُ الصُحُفِيُّ (عبدُالرحيم علي) على قَناةِ (القاهرة والناس) في بَرْنَامَجِه (الصُّندوقُ الأسوَدُ) وذلك بِصَرفِ النَّظَرِ عن قانونِيّةِ إذاعَتِها؛ وعلى صَعِيدٍ مُتّصِلٍ أكّدَتِ الناشِطةُ الحُقوقِيّةُ داليا زيادة، المُدِيرُ التّنفِيذِيُّ لِمَرْكَزِ اِبنِ خَلْدُونَ لِلدِّراساتِ الإنمائيّةِ، إنّها تُؤَيّدُ قرارَ حَظرِ حَرَكةِ شَبابِ 6 إبريل رَغْمَ حُزنِها على اِنتِهاءِ حُلْمٍ جَمِيلٍ كانَتْ تَتَمنّى اِكتِمالَه بوُجودِ حَرَكةٍ لِيبرالِيّةٍ تُدافِعُ عن المِصريّين، وأضافَتْ [أيْ داليا زيادة] {مِثلُ أغلَبِ جِيلِي، كُنتُ فَخورةً بأنّ في مصر حَرَكةً لِيبرالِيّةً تَتَكَوّنُ في [عامِ] 2008 اِسمُها 6 إبريل، ولَكِنْ سُرعانَ ما اِكتَشَفتُ زَيفَهم عندما اِحتاجَ لهم الوَطَنُ فِيما بَعْدُ، وبَدَأَتْ صُورةُ 6 إبريل تَنهارُ في عَينِي عندما شاهَدتُهم بِنَفسِي في اِنتِخاباتِ الرِّئاسةِ 2012 يُتاجِرون بدِماءِ الشُّهداءِ في دَعمِ مرسي، وهَكَذا سَقَطوا}، وتابَعَتْ [أيْ داليا زيادة] {يَجِبُ الآنَ اِستِكمالُ تَطهيرِ البِلادِ مِنَ الإخوانِ وكُلِّ مَن اِنحازَ لهم في يَومِ اِحتاجَهم فيه الوَطَنُ ولم يُلَبُّوا

النِّداءَ، على غِرارِ ما حَدَثَ اليَومَ مع 6 إبريل}؛ وأكّدَ محمد كمال، المُتَحَدِّثُ الرّسميُّ باسمِ حَرَكةِ 6 إبريل، إنّ قرارَ مَحكَمةِ الأُمورِ المُسْتَعْجَلةِ بحَظْرِ أنشِطةِ الحَرَكةِ على مُستَوَى الجُمْهُورِيّةِ والتّحَفُّظِ على كُلِّ مَقارِّها، كانَ مُتَوَقَّعًا مِن قِبَلِ دَولةٍ تُحارِبُ الشّبّابَ الثّورِيّ وتَزُجُّ به داخِلَ السُّجونِ، وهذا الحُكمُ دَلِيلُ ضَعفِها؛ وزَعَمَ حاتم عزام، نائبُ رَئِيسِ حِزبِ الوَسَطِ، أنّ الحُكمَ الصادِرَ بحَقّ حَرَكةِ 6 إبريل بحَظرِ نَشاطاتِهم والتّحَفُّظِ على مَقَرّاتِهم، أنّه قرارٌ مُسَيّسٌ، وقالَ عَبرَ تَغرِيدةٍ له على [مَوقِعِ] تويتر اليَومَ الاثْنَيْن {الحُكمُ بحَظرِ 6 إبريل مُسَيّسٌ واستِمرارٌ لِمُسَلسَلِ فاشِيّةِ إرهابِ الدّولةِ، الأفكارُ لا تُحظَرُ بأحكامٍ، والشّبّابُ لن يَنصاعَ لِقَضاءِ عُصورِ الظّلامِ والدِّيكْتاتورِيّةِ}؛ وأكّدَ الدُّكْتُورُ مصطفى النجار عُضوُ مَجلِسِ الشّعبِ السابِقُ، في تَعلِيقِه على الحُكمِ بحَظرِ حَرَكةِ 6 إبريل، أنّ تَأمِيمَ الحَياةِ السِّياسِيّةِ لِصالِحِ المُوالِين لِلسُّلطةِ فَقَطْ لن يُفِيدَ الوَطَنَ بَلْ سَيُعَقِّدُ مَشاكِلَه، وأوضَحَ عَبرَ صَفحَتِه على مَوقِعِ التّواصُلِ الاجتِماعِيّ (فيس بوك) أنّ الحَربَ على جِيلِ الشّبّابِ مَعرَكةٌ خاسِرةٌ تُدَمِّرُ المُستَقبَلَ، واختَتَمَ النجارُ حَدِيثَه مُتَسائلاً {أَلَيسَ منكم رَجُلٌ رَشِيدٌ؟!}؛ [وَ]قالَ عمرو علي، المُنَسِّقُ العامُّ لِحَرَكةِ شَبابِ 6 إبريل، إنّ الحُكمَ الصادِرَ ضِدّ الحَرَكةِ يَسهُلُ الطّعنُ عليه قانونِيًّا، لِأنّ المَحكَمةَ لم تَستَمِعْ إلى وِجهةِ نَظَرِ الحَرَكةِ ولم يَكُنْ لها [أيْ لِلحَرَكةِ] أيُّ مُحامٍ لِلدِّفاعِ عنها ولم يَتِمّ تَبلِيغُهم بالأمرِ، وشَدّدَ [أيْ عمرو علي] على أنّ الحَرَكةَ ماضِيَةٌ في طَرِيقِها ومُستَمِرّةٌ في ضَغطِها السِّياسِيّ في الشارِعِ، لِإرساءِ دَولةِ القانونِ ومُواجَهةِ حالةِ الفَوضَى السِّياسِيّةِ والقانونِيّةِ المُسَيطِرةِ على المَشهَدِ الحالِيّ، مُؤَكِّدًا أنّ شَبابَ الحَرَكةِ لن تُخِيفَهم أيّةُ مُمارَساتٍ قَمعِيّةٍ مِنَ الدّولةِ، ولن يُرَوّعَهم القَبضُ عليهم مِن قِبَلِ الأمنِ، لِأنّ ذلك لَيس بجَدِيدٍ عليهم مُنْذُ إنشاءِ الحَرَكةِ. انتهى باختصار]، أنّ دَعْمَ

الحَركَةِ لِلدُّكْتُور (محمد مرسي) مُرَشّح جَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين، جاءَ بَعْدَ نَتيجةِ اِستِفتاءٍ داخِلَ الحَرَكةِ وافقَ فيه أغْلَبِيّةُ الأعضاءِ على دَعْمِه لِمُواجَهةِ الفَريق (أحمد شفيق) ومَنْعِ فَوزِه بالانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ [قُلْتُ: وهي اِنتِخاباتُ عامِ 2012 التي نحن بصَدَدِها] وإعادةِ مُمارَساتِ النِّظامِ السابق الذي قُمْنا بالثَّورةِ عليه. انتهى.

(3)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَريدةِ (اليَومُ السابعُ) المصريّةِ بعنوان (أحمد عيد "لن أنتَخِبَ مرسي مَرّةً أُخرَى إذا اِستَمَرّ في سِياسَتِه"): يَحمِلُ النّجمُ أحمد عيد حِسًّا وَطَنِيًّا وثورِيًّا وفَنِّيًّا، حيث يُؤمِنُ بأنّ الفَنّ يَعكِسُ واقِعَ المُجتَمَعاتِ بإيجابِيّاتِها وسَلبِيّاتِها، بهُمومِها وأحلامِها؛ وفى حِوارِه مع (اليوم السابع) يَكشِفُ الفَنّانُ عن هُوِيّتِه السّياسِيّةِ، ويُعلِنُ عَدَمَ نَدَمِه لاِنتِخابِه محمد مرسى رَئِيسًا لِلبِلادِ؛ [فَقَدْ سُئِلَ أحمد عيد] {أُتُّهِمتَ في الفَتْرَةِ الأخِيرةِ بأنّك تَحمِلُ فِكرًا إخوانِيًّا، نَتيجةً لآرائك السِّياسِيّةِ التي اِعتَبَرَها البَعضُ تَصُبُّ في مَصلَحةِ جَماعةِ الإخوانِ، فَهَلْ يَتَبَنّى الفَنّانُ والمُواطِنُ أحمد عيد اِتّجاهًا فِكريًّا مُعَيّنًا؟}، [فأجاب] {أنَا لَسْتُ إخوانِيًّا، ولا أمِيلُ لأيِّ نِظامٍ سِياسِيٍّ، بَلْ أُصَنِّفُ نَفسِي كَمُعارِضٍ مِصرِيٍّ ولِيبرالِيٍّ، لَكِنّي مع اِستِكمالِ [أيْ أنّه يُؤَيّدُ اِستِكمالَ] رَئِيس الجُمْهُورِيّةِ محمد مرسي لِمُدّتِه الرّئاسِيّةِ، اِحترامًا لِلشّرعِيّةِ ولِلصُّندوق الانتِخابِيّ ولِلعَمَلِيّةِ الدِّيمُقْراطِيّةِ التي نُنادِي بها}؛ [ثم سُئِلَ] {كَثِيرون مِنَ الذِين اِنتَخَبوا محمد مرسى نِكايَةً في أحمد شفيق أعلَنوا عن نَدَمِهم لِهذا الاختِيار، [فَهَلْ] أحمد عيد نادِمٌ على اِختِيارِه مرسي رَئِيسًا لأنّه لم يُحَقِّقْ شَيئًا مِن أهدافِ الثّورةِ حتى الآنَ؟}، [فأجاب] {لا، لَسْتُ نادِمًا على اِختِيارِ محمد مرسي رَئِيسًا لِلبِلادِ، ولا أستَطِيعُ تَقيِيمَه بَعْدَ عامٍ فقط، وجَماعةُ الإخوانِ لم تَنجَحْ في إدارةِ البِلادِ بشَكلٍ كامِلٍ}؛ [ثم سُئِلَ] {لو تَرَشّحَ محمد مرسي لِفَترةٍ رِئاسِيّةٍ جَدِيدةٍ، سَتَمنَحُه

صَوتَكَ؟}، [فأجابَ] {لا أعتَقِدُ أنّني سَأنتَخِبُه لِفَترةٍ رِئاسِيّةٍ جَدِيدةٍ إذا اِستَمَرّ في سِياساتِه الحالِيّةِ، وأوَدُّ أنْ أُؤَكِّدُ أنّ دُكْتُور محمد البرادعي [قُلتُ: في يَومِ 9 مارس 2011 أعلَنَ البرادعي (وهو أحَدُ رُموزِ التّيّارِ المُناهِضِ لِلتّيّارِ الإسلامِيّ) عن نِيّتِه التّرَشُّحَ في اِنتِخاباتِ عامِ 2012 التي نحن بصَدَدِها، إلاّ أنّه أعلَنَ في 14 يناير 2012 عن اِنسِحابه مِنَ التّرَشُّحِ لِهذه الانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ التي أُقِيمَتِ الجَوْلَةُ الأُولَى منها في شَهرِ مايو 2012 وأُقِيمَتْ جَوْلَةُ الإعادةِ منها في شَهرِ يونيو 2012] رَجُلٌ وَطَنِيٌّ ويَأمَلُ في بِناءِ دَولةٍ مَدَنِيّةٍ حَدِيثةٍ، وأُوَقِّرُه وأحتَرِمُه}. انتهى باختصار.

(4)جاءَ على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (محمود بدر، لو عادَ بي الزّمَنُ لانتَخَبتُ "مرسي" مَرّةً ثانِيَةً) في هذا الرابط: وأشارَ [أيْ (محمود بدر) المُنَسِّقُ العامُّ لِحَرَكةِ "تَمَرُّد"، وهي حَرَكةٌ سانَدَتِ الانقِلابَ العَسكَرِيّ على الرّئيسِ محمد مرسي وتَوَلّيَ عبدِالفتاح السيسي رئاسة مِصرَ] إلى أنّ عَلاَقَتَه بالجَماعةِ الإرهابِيّةِ [يَعنِي جَماعةَ الإخوانِ المُسلِمِين] بَدَأَتْ عندما اِنتَخَبَ المَعزولَ (محمد مرسي) لِلرّئاسةِ في [عامِ] 2012، مُؤَكِّدًا أنّه لو عادَ به الزّمَنُ لانتَخَبَه مَرّةً ثانِيَةً، [وَمُوَضِّحًا] {لَو اِنتَخَبْنا أحمد شفيق لَكانَ الإخوانُ المُسلِمون مع الحالةِ الشّعبِيّةِ المَوجودةِ في ذلك التّوقِيتِ وَوَصَلوا لِلسُّلطةِ بَعْدَ سَنَةٍ مِن حُكمِ [أحمد] شفيق، [وَ]لَعُدنا مَرّةً أخرَى لِنُقْطةِ الصِّفرِ، لذلك أعتَبِرُ نَفسِي مِن أصحابِ نَظَرِيّةِ (سَلِّمْنا الإخوانَ لِلشّعبِ)}. انتهى باختصار.

(5)جاءَ على الموقع الرسمي لجريدة الدستور المصرية تحت عنوان (فؤاد نجم "اِنتَخَبتُ مرسي") في هذا الرابط: أكّدَ الشاعِرُ المَعروفُ أحمد فؤاد نجم [المَعروفُ

بمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ الإسلامِيّ] أنّ ثورةَ 30 يونيو هي اِمتِدادٌ لِثورةِ 25 يناير العَظِيمةِ، لافِتًا إلى أنّ الثُّوّارَ تَداركوا أخطاءَ ثورةِ يناير بَعْدَ أنْ تَعامَلوا في البدايَةِ مع الإخوانِ بِنُبْلِ الفُرسانِ مِمّا أتاحَ لِلإخوانِ الاستِيلاءَ على الثورةِ والسُّلطةِ؛ وقالَ نجم {اِنتَخَبتُ (محمد مرسي) في جَولةِ الإعادةِ مع الفريق (أحمد شفيق)}، لأنّه [أيْ أحمد فؤاد نجم] كانَ يَعلَمُ أنّ فَوْزَ (شفيق) عَودةٌ لِلنِّظامِ القَدِيمِ لأنّه اِمتِدادٌ لِنِظامِ الحُكمِ العَسكَرِيّ. انتهى.

(6)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَرِيدةِ (البوابة نيوز) المِصريّةِ بعنوان (بالفيديو، لأول مرة، جابر القرموطي يعلن انتخابه لمحمد مرسي) في هذا الرابط: صَرّحَ الإعلامِيٌّ جابر القرموطي [المَعروفُ بمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ الإسلامِيّ]، لأوّلِ مَرّةٍ على الهَواءِ، بأنّه مِنَ الأشخاصِ الذِين اِنتَخَبوا المَعزولَ (محمد مرسي) أثناءَ الانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ لِعامِ 2012. انتهى.

(7)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَرِيدةِ (الموجز) المِصريّةِ بعنوان (بالفيديو، مُشَادّةٌ كَلامِيّةٌ ساخِنةٌ على الهَواءِ بين الإعلامِيّ محمود سعد والكاتِبِ وحيد حامد) في هذا الرابط: ورَدّ [أيْ محمود سعد، المَعروفُ بمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ الإسلامِيّ] قائلاً {أنا لَسْتُ مع الإخوانِ، ولَكِنّي اِنتَخَبتُ مرسي لأنّ أحمد شفيق كانَ المُنافِسَ الوَحِيدَ أمامَه}. انتهى.

(8)جاءَ على موقع جريدةِ (الوفد) المصريةِ في مقالة بعنوان (واكد "أيٌّ إنسانٍ طَبِيعِيّ سَيَختارُ مرسي"): اِستَنكَرَ المُمَثِّلُ عمرو واكد [المَعروفُ بمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ

الإسلاميّ] نَتيجةَ الانتِخاباتِ الرّئاسيِّةِ [يَعنِي الجَولةَ الأُولَى منها] -والتي جاءَتْ بالفريق (أحمد شفيق) والدُكْتُورِ (محمد مرسي) في جَولةِ الإعادةِ- وَخُلُوّها مِن أيِّ مُرشّحٍ ثوريٍّ؛ وقالَ {أيُّ إنسان طَبيعِيّ وعادِيٍّ لَوْ خُيِّرَ بين شفيق ومرسي، لازِمٌ حَتْمًا يَختارُ مرسي}. انتهى باختصار.

(9)قالَ علاء الأسواني في كِتابه (مَن يَجرُؤُ على الكَلامِ؟): مرسي نَجَحَ في جَولةِ الإعادةِ بأصواتِ مَلايينَ الناخِبين الذِين لا يَنتَمون إلى الإسلامِ السِّياسِيِّ [قُلْتُ: جَرَتْ عادةُ المُناهِضِين لِلتَّيّارِ الإسلامِيِّ أنْ يَصِفوا المَحسُوبِين على التَّيّارِ الإسلامِيِّ بـ(الإسلامِيِّين السِّياسِيِّين)]. انتهى. وقالَ -أيِ الأسواني- أيضا في مقالة له على موقع صحيفة (المصري اليوم) تحت عنوان (أسئلة وأجوبة عن الأزمة) في هذا الرابط: الثوريُّون الذِين اِنتَخَبوا (مرسي)، هؤلاء أرادوا حِمايَةَ الثورةِ، ومَنْعَ عَودةِ النِّظامِ القَدِيمِ (مُمَثَّلاً في "أحمد شفيق" تِلْمِيذِ "مبارك" ورَجُلِه المُخلِصِ)؛ كانَ الاختِيَارُ بين الإخوانِ والنِّظامِ القَدِيمِ فاختارَ الثوريُّون الإخوانَ وَهُمْ يَعلَمون مَدَى اِنتِهازِيَّتِهم، لَكِنّه كانَ الاختِيَارَ الوَحِيدَ المُتاحَ لِحِمايَةِ الثورةِ؛ لَقَدْ نَجَحَ الرَّئيسُ (مرسي) بأصواتِ المِصريِّين الذِين لا يَنتَمون لِلإخوانِ [قُلْتُ: يَعنِي (لا يَنتَمون لِلتَّيّارِ الإسلامِيِّ)]، وغالِبًا لا يُحِبُّونَهم، لَكِنّهم اِنتَخَبوا (مرسي) مِن أجْلِ إسقاطِ (شفيق)... ثم قالَ -أيِ الأسواني-: لا يُمكِنُ أنْ تَقومَ ثورةٌ ضِدّ نِظامِ (مبارك) ثم نَنتَخِبُ أحَدَ أعمِدةِ النِّظامِ الذي قامَتْ ضِدّه الثورةُ... ثم قالَ -أيِ الأسواني-: لا أتَصَوّرُ أنّ أحَدًا اِشتَرَكَ في الثورةِ مِنَ المُمكِنِ أنْ يَنتَخِبَ (مبارك) آخَرَ [يَعنِي تِلْمِيذَه (شفيق)]. انتهى.

(10)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَريدةِ (اليَومُ السابعُ) المِصريّةِ بعنوان (الاشتِراكِيُّون الثَّوريُّون يَدعون لِتَشكِيلِ جَبهةٍ وَطَنِيّةٍ لِمُواجَهةِ "شفيق") على هذا الرابط: أكّدَتْ حَرَكةُ الاشتِراكِيِّين الثَّوريِّين [المَعروفةُ بِمُناهَضَتِها لِلتَّيّارِ الإسلامِيِّ] أنّها تَتَّخِذُ مَوقِفًا مُعادِيًا مِنَ المُرَشّحِ أحمد شفيق الذي وَصَفَتْه بأنّه مُرَشّحُ المَجلِسِ العَسكَرِيِّ والحِزبِ الوَطَنِي المُنحَلّ وقُوَى الثَّورةِ المُضادّةِ، والذي تَمكّنَ مِنَ الوُصولِ إلى جَولةِ الإعادةِ في الانتِخاباتِ الرِّئاسِيّةِ أمامَ مُرَشّحِ الإخوانِ المُسلِمِين محمد مرسي بِفَضلِ اِحتِشادِ مُعَسكَرِ الثَّورةِ المُضادّةِ بِكامِلِ قُوّتِه وتَنظِيمِه وأجهِزَتِه القَمعِيّةِ والإعلامِيّةِ ورِجالِ أعمالِه خَلْفَه... وقالَتِ الحَرَكةُ في بَيانِها الصادرِ اليَومَ الاثْنَيْنِ، إنّ فَوزَ شفيق في الجَولةِ الثانِيَةِ يَعنِي خَسارةً فادِحةً لِلثَّورةِ، وضَربةً قَوِيّةً لِمُكتَسباتِها الدِّيمُقْراطِيّةِ والاجتِماعِيّةِ، واستِعادةَ نِظامِ (مبارك) لِكافّةِ أركانِه؛ وَدَعَتْ [أيِ الحَرَكةُ] كُلَّ القُوَى الإصلاحِيّةِ والثَّورِيّةِ لِتَشكِيلِ جَبهةٍ وَطَنِيّةٍ تَقِفُ ضِدّ مُرَشّحِ الثَّورةِ المُضادّةِ في اِنتِخاباتِ الرِّئاسةِ... وأشارَتِ الحَرَكةُ إلى أنّ نَجاحَ (شفيق) هو فُرصةٌ ذَهَبِيّةٌ لِقِيامِ الثَّورةِ المُضادّةِ بِهُجومٍ اِنتِقامِيٍّ أكْثَرَ وَحشِيّةً واتِّساعًا على الثَّورةِ... وتَعَهّدَتِ الحَرَكةُ بِخَوضِ أوسَعِ نِضالٍ مُمكِنٍ ضِدّ مُرَشّحِ الفُلولِ [أيْ فُلولِ الثَّورةِ المُضادّةِ]، مُؤَكِّدةً أنّ اِنتِخابَه خَطٌّ أحمَرُ مِثْلُه مِثْلُ عَودةِ (مبارك) أو بَراءَتِه، ومِثْلُ التَّفرِيطِ في دَمِ الشُّهَداءِ، ومِثْلُ قُبولِ هَزِيمةِ الثَّورةِ. انتهى. وجاءَ على مَوقِعِ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مقالة بعنوان (قَرارُ "الاشتراكِيون الثوريون" بِمِصرَ دَعْمَ "مرسي" في جَولةِ الإعادةِ) في هذا الرابط: لَكِنّ الاشتِراكِيِّين الثَّورِيِّين قاموا بِدَعمِ (مرسي) مُرَشّحِ جَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين. انتهى باختصار.

(11)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَريدةِ (الأنباء) الكُوَيْتِيَّةِ بعنوان (خالد صالح، اِنتَخَبتُ "مرسي" نِكايَةً في "شفيق") على هذا الرابط: وَجّهَ الفَنّانُ خالد صالح لِلرّئيسِ الدُّكْتُورِ محمد مرسي رِسالةً، طالَبَه فيها بِتَنفِيذِ ما كانَ يُنادِي به أثناءَ الثورةِ، جاءَ ذلك خِلالَ بَرْنَامَجِ (كرسي في الكلوب) الذي تُذِيعُه الإعلامِيّةُ (لميس الحديدي) على قَناةِ (سي بي سي)، وأكّدَ صالِحٌ أنّه اِنتَخَبَ في الجَولةِ الأُولَى مِن اِنتِخاباتِ الرّئاسةِ الصِّحَافِيِّ (حمدين صباحي [المَعروفُ بِمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ الإسلامِيِّ، وَقَدْ جاءَ تَرتِيبُه في الجَولةِ الأُولَى الثّالِثَ بَعْدَ (محمد مرسي) و(أحمد شفيق)])، لَكِنّه في الإعادةِ اِنتَخَبَ الدُّكْتُورَ (مرسي) نِكايَةً بالفريق (أحمد شفيق)، هذا على الرّغْمِ مِن أنّه لم يَكُنْ لَدَيْهِ وَقتَها أيُّ قَناعةٍ بالإخوانِ المُسلِمِين، بَلِ اِنتَخَبَه حتى لا تَعودَ مِصرُ لِمَا كانَتْ عليه. انتهى.

(12)جاءَ على موقع جريدة (الأهرام) المصرية تحت عنوان (هشام عبدالحميد، مَبادِئُ الدِّيمُقْراطِيّةِ تُحَتِّمُ عَلَيّ ألاّ أرفُضَ الرّئيسَ "مرسي") في هذا الرابط: وقالَ عبدُالحميد [يَعنِي هشام عبدالحميد المُمَثِّلَ المَعروفَ بِمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ الإسلامِيِّ] في حَدِيثٍ أجراه معه مُراسِلُ وكالةِ أنباءِ الشرق الأوسطِ في وَاشِنْطُنَ {أنَا لِيبرالِيٌّ وأُؤْمِنُ بالدِّيمُقْراطِيّةِ إلى أبعَدِ الحُدودِ، ولَكِنّي أُؤَيّدُ مُعَسكَرَ الرّئيسِ "مرسي"}. انتهى.

(13)جاءَ على مَوقِعِ جَريدةِ (الرأي) الأُرْدُنِيّةِ تحت عنوان (شفيق يُهاجِمُ إخوانَ مِصرَ ويَتّهِمُهم بـ "الظّلامِيّةِ") في هذا الرابط: وقالَ ناخِبون [مِصرِيُّون] في السُّعودِيّةِ حيث أكبَرُ كُتْلةٍ تَصويتِيّةٍ لِلمَصرِيّين في الخارِجِ، إنّه لا سَبيلَ أمامَهم سِوَى

إنتِخابِ مُرَشّح الإخوانِ بِهَدَفِ سَدِّ الطّريق أمامَ عَودةِ نِظامِ (مبارك) مَرّةً أُخرَى عَبْرَ (شفيق). انتهى.

(14)جاءَ على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (بلال فضل، فخورٌ بانتِخابي لـ "مرسي") في هذا الرابط: قالَ الكاتِبُ الصُحُفِيُّ بلال فضل [وهو أحَدُ المُؤَيّدِين لِلانقِلابِ العَسكَرِيّ على الرّئيسِ محمد مرسي]، إنّه فخورٌ بانتِخابِ الرّئيسِ (محمد مرسي) في الانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ السابقةِ لِمُواجَهةِ الفريق (أحمد شفيق) رَجُلِ (مبارك). انتهى.

(15)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جَريدةِ (البوابة نيوز) المِصريّةِ بعنوان (نبيه الوحش "الإخوانُ يُمارِسون سِياسةً نَجِسةً") في هذا الرابط: قالَ المُحامِي (نبيه الوحش) إنّه لا يَنتَمِي إلى أيِّ تَيّارٍ سِياسِيٍّ، مُؤَكِّدًا أنّه لم يَرتَمِ في حُضنِ التّيّارِ الإسلامِيِّ ولم يَكُنْ مُناصِرًا له في يَومٍ مِنَ الأيّامِ؛ وكَشَفَ (الوحش) في حِوارِه مع (تامر أمين) خلال برنامج (أزمة قلبية) الذي يُعرَضُ على قناةِ (روتانا مصرية) أنّه أُضْطُرّ لِلتّصويتِ لِلرّئيسِ المَعزولِ (محمد مرسي)؛ ويَرَى (الوحش) أنّ الإخوانَ يُمارِسون سِياسةً نَجِسةً، فهُمْ لا يُمارِسون السِّياسةَ مِن مَنْظورٍ دِينِيٍّ. انتهى باختصار.

(16)جاءَ في مَقالةٍ على المَوقِعِ الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) بعنوان (مادلين صمويل، سَأنتَخِبُ الدُّكْتُورَ "مرسي" لأنّه سَيَتّقِي اللهَ فِينا) في هذا الرابط: أعلَنَتِ القِبطِيّةُ [يَعنِي النّصْرَانِيّة] (مادلين بير صمويل) تَأيِيدَها ودَعمَها لِلدُّكْتُورِ (محمد مرسي) مُرَشّح الثورةِ عن حِزبِ الحُرِّيّةِ والعَدالةِ والإخوانِ

المُسلِمِين لِرئاسةِ الجُمْهُوريّةِ، وعَدَمَ إبطالِ صَوتِها أو مُقاطَعةِ الانتِخاباتِ، بِجَولةِ الإعادةِ؛ وقالَتْ عَبْرَ تَدوينةٍ لها على [مَوقِع] فيس بوك {سَأنتَخِبُ مَن قالَ (سَأتَّقِي اللهَ فِيكم)}؛ وتَوَجَّهَتْ (مادلين) برسالةٍ مِن آيَاتِ الإنجِيلِ لِمَسئولِي الكَنائِسِ {لا تَتّبعوا شَيطانَ الإنس (شفيق)}؛ وتَبَرّأتْ (مادلين صمويل) مِمّن يَنتَخِبُ (أحمد شفيق) قائلةً {أتَبَرّأُ مِمّن يَنتَخِبون الشّرّ، ولن أُبطِلَ صَوتِي}. انتهى باختصار.

(17)جاءَ على موقعِ (صَحِيفةُ زادِ الأُرْدُنِ) تحت عنوان (السقا، داعِمو "شفيق" إمّا مَرضَى نَفْسِيُّون أو لُصوصٌ مُنتَفِعون) في هذا الرابط: أكّدَ الفَنّانُ المِصريُّ (أحمد السقا [المَعروفُ بمُناهَضَتِه لِلتّيّارِ الإسلامِيّ]) في تَصرِيحٍ خاصٍّ له على صَفَحَتِه الخاصّةِ عَبرَ مَوقِعِ التّواصُلِ الاجتِماعِيّ (فيس بوك) أنّه لا يَزالُ رافِضًا للفريق (أحمد شفيق) مُعتَبِرًا أعضاءَ حَمْلَتِه إمّا مَرضَى نَفْسِيِّين، أو لُصوصًا مُنتَفِعِين مِن عَودةِ البلادِ لِمَا كانَتْ عليه قَبْلَ ثَورةِ 25 يناير؛ وقالَ (السقا) {الفريقُ (شفيق) هو مُمَثِّلُ النِّظامِ العَسكَرِيّ القَدِيمِ}؛ ورَفَضَ (السقا) فِكرةَ مُقاطَعةِ جَولةِ الإعادةِ لِلانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ مُعتَبِرًا ذلك ليس حَلاً لِلمَرحَلةِ الحَرِجةِ التي تَمُرُّ بها مِصرُ حالِيًّا، وقالَ {كُلُّنا لازِمٌ نُشارِكُ ونَختارُ مُستَقبَلاً أفضَلَ لِمِصرَ}. انتهى باختصار.

(18)جاءَ على موقعِ جَرِيدةِ (الرّأي) الكُوَيْتِيّةِ تحت عنوان (نَدِمتُ على اِختِيارِ "مرسي" في الانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ) في هذا الرابط: قالَتِ الفَنّانةُ المِصريّةُ (آثار الحكيم [المَعروفةُ بمُناهَضَتِها لِلتّيّارِ الإسلامِيّ]) أنّها نادِمةٌ على مُسانَدَتِها الرّئيسَ المِصرِيّ الدُّكْتُورَ (محمد مرسي)، وعلى تَصوِيتِها له في الانتِخاباتِ الرّئاسِيّةِ التي فازَ فيها على مُنافِسِه الفريق (أحمد شفيق). انتهى.

وكانَ أكثرُ المُصَوِّتِين لـ (محمد مرسي) هُمْ جَماعةُ الإخوانِ المُسلِمِين ومَن تَأثَّرَ مِنَ العامّةِ بدَعوتِهم، فهَلْ هؤلاء يُريدون الإسلامَ الذي بُعِثَ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم، أمْ يُريدون إسلامًا آخَرَ تَخَيَّلوه بأذهانِهم وحمَلَهم عليه تَبَنِّيهم فِكْرَ (المَدْرَسَةِ العَقْلِيّةِ الاعْتِزالِيّةِ) وفِكْرَ (مَدرَسةِ فِقْهِ التَّيسِيرِ والوَسَطِيّةِ)، وهو ما أدّى إلى تَوريطِهم في إنكارِ أُمورٍ مَعلومةٍ مِنَ الدِّينِ بالضّرورةِ، وإلى وُقوعِهم في الزّندَقةِ بتَتَبُّعِهم الرُّخَصَ وشَوَاذَّ الأقوالِ وسَقَطَها؛ وبَيانُ ذلك يَتّضِحُ ممّا يلي:

(1)قالَ الشيخُ عصام تليمة (القِيَادِيُّ الإخوانِيُّ، وتِلمِيذُ القرضاوي وسِكْرتيرُه الخاصُّ ومُدِيرُ مَكتَبه، وعُضوُ جَبهةِ عُلَماءِ الأزهَر، وعُضوُ الاتِّحادِ العالَمِيِّ لِعُلَماءِ المُسلِمِين، وعُضوُ الجَمعِيّةِ الشّرعِيّةِ بمِصرَ) في مَقالةٍ مَنشورةٍ بتاريخ (21 فبراير 2020) بعُنوانِ ("الحويني" بين التّقدِيسِ والتّشَنُّج) على هذا الرابط: فَلَوْ رَجَعْنا إلى أقلّ مِن عِشْرِينَ عامًا، كانَ هناك شَرِيطٌ للحويني [يَعنِي الشّيخَ أبا إسحاق الحويني] بعُنوانِ (رحلَتِي إلى أمْرِيكَا) نالَ فيها مِنَ الشيخ يُوسُفَ القرضاوي [هو يُوسُفُ القرضاوي عُضوُ هَيْئةِ كِبارِ العُلَماءِ بالأزهَرِ (زَمَنَ حُكْمِ الرّئيسِ الإخوانِيِّ محمد مرسي)، ورَئيسُ الاتِّحادِ العالَمِيِّ لِعُلَماءِ المُسلِمِين (الذي يُوصَفُ بأنّه أكبَرُ تَجَمُّعٍ لِلعُلَماءِ في العالَمِ الإسلامِيِّ)، ويُعتَبَرُ الأبَ الرُّوحِيَّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين على مُستَوَى العالَمِ] مُتّهِمًا إيّاه بالجُنُونِ والخَرَفِ، وأنّه لَيس فَقِيهًا. انتهى باختصار. وجاءَ على مَوقِعِ صَحِيفةِ (المصري اليوم) تحت عنوان (القرضاوي يَغِيبُ عن خُطْبَةِ الدّوحةِ) في هذا الرابط: شَنّ الداعِيَةُ السّلَفِيُّ أبو إسحاق الحويني (عُضوُ مَجلِسِ شُورَى العُلَماءِ السّلَفِيِّ) هُجومًا حادًّا على القرضاوي، واصِفًا فَتاواه بـ (المُتَناقِضةِ

التي لا قيمة لها)، وداعِيًا المُسلِمِين إلى عَدَمِ الأخذِ منه في الفِقهِ وأُمورِ الدِّينِ؛ وقالَ الحويني في فيديو {فأنَا أرَى ألاّ تَأْخُذَ عنه [أيْ عن القرضاوي] فِقهًا أو حَدِيثًا}؛ وأضافَ [أيِ الحويني] {لَمّا القرضاوي سُئِلَ عن الجُندِيِّ الأمْرِيكِيِّ المُسلِمِ إذا تَلَقّى الأوامِرَ بِضَرْبِ إخوانِه في أفغانِسْتانَ، قالَ [أيِ القرضاوي] (يَضرِبُ)}، وتَساءَلَ [أيِ الحويني] {كَيفَ يُحِلُّ دَمَ المُسلِمِ؟!، فالقتلُ ليس فيه إجبارٌ [يَعنِي أنّ القَتلَ ليس فيه إكْراهٌ مُعتَبَرٌ]}، مُضِيفًا [أيِ الحويني] {القرضاوي يَقولُ (لو عَدَمُ ضَرْبِ المُواطِنِ الأمْرِيكِيِّ لِلمُسلِمِ الأفغانِيِّ تَرَكَ خَدْشًا في وَلائه لِبَلَدِه فلا مانِعَ مِنَ القتلِ، ووَلاؤه لِبَلَدِه مُقَدّسٌ)}، وعَلّقَ الحويني بالقولِ {مَنِ الذي لَدَيهِ أَلِفٌ بَاءٌ فهمًا وليس أَلِفٌ بَاءٌ فِقهًا يَقولُ بمِثلِ هذا الكَلامِ؟!}. انتهى باختصار. وجاءَ على مَوقِعِ جَرِيدةِ (الوفد) المِصريّةِ في مقالة بعنوان ("الحويني" خَلِيفةُ "اِبْنِ تَيْمِيّةَ" في الفِكْرِ السّلَفِيِّ التّكفِيرِيِّ): الحويني [يَعنِي الشّيخَ أبا إسحاق الحويني] وَصَلَتِ اِنتِقاداتُه لِلقرضاوي إلى حَدِّ السِّبابِ عندما وَصفَه {مَحدِّش [أيْ (لاَ أحَدَ)] يَأْخُذُ مِن يُوسُفَ القرضاوي عِلْمًا ولاَ فَتوَى، عَلَشان [أيْ لأجْلِ أنّ] دَه مِشْ بتَاع عِلْمٍ، دَه اِنتِهازِيٌّ}. انتهى باختصار.

(2)قالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ في (إسكاتُ الكَلْبِ العاوي يُوسُفَ بْنِ عبدالله القرضاوي): كَفَرْتَ يَا قرضاوي أو قارَبْتَ. انتهى. وقالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أيضًا في (تُحفةُ المُجِيبِ): يُوسُفُ القرضاوي، لا بارَكَ اللهُ فيه. انتهى. وقالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أيضًا عنِ القرضاوي في فتوى صَوْتِيّةٍ مُفَرّغةٍ على مَوقِعِه في هذا الرابط: فأنَا لا أنْصَحُ باستِماعِ أشْرِطَتِه ولا بِحُضورِ مُحاضَراتِه ولا بِقِراءةِ كُتُبِه، فهو مُهَوّسٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الوادِعِيُّ-: نُشِرَ عنه في جَرِيدةٍ {إنّنا لا نُقاتِلُ اليهودَ مِن أجْلِ الإسلامِ، ولَكِنْ مِن أجْلِ أنّهم اِحتَلّوا أراضِينا}، أُفٍّ لِهَذِهِ الفَتْوَى الْمُنْتِنةِ، ورَبٌّ

العِزّةِ يَقولُ في كِتابه الكَريمِ {قُلْ إن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}، فالدِّينُ مُقدّمٌ على الوَطَنِ وعلى الأرْضِ. انتهى. وقالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أيضًا في مَقْطَعٍ صَوتِيٍّ بعُنْوانِ (اِحْذَرُوا مِنَ القرضاوي وفَتَاوَى الإخوانِ) مَوجودٍ على هذا الرابط: اِحْذَرُوا، اِحْذَرُوا، اِحْذَرُوا مِن فَتَاوَى الإخوانِ المُسلِمِين، اِحْذَرُوا مِن فَتَاوَى القرضاوي. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أيضًا في (قَمْعُ المُعانِدِ) رادًّا على (جَماعةِ الإخوانِ المسلمِين) في اِدِّعائهم {أنّهم هُمُ الفِرْقةُ الناجِيَةُ}: وهَلِ الفِرْقةُ الناجِيَةُ هُمُ الذِين يُمَجِّدون (محمد الغزالي [الذي تُوُفِّيَ عامَ 1996م، وكانَ يَعْمَلُ وَكِيلاً لوِزَارةِ الأوْقافِ بمِصْرَ]) الضالَّ المُلْحِدَ؟!... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الوادِعِيُّ-: فالإخوانُ المُسلِمون ساقِطون. انتهى. وفي هذا الرابط على مَوقِعِ الشيخ مُقْبِلِ الوادِعِيِّ، سُئِلَ الشيخُ: هَلِ الفِرَقُ المُعاصِرةُ كالإخوانِ والسُّرُورِيّةِ [قلتُ: السُّرُورِيّةُ (ويُقالُ لها أيضًا "السَّلَفِيّةُ الإخوانِيّةُ" و"السَّلَفِيّةُ السُّرُورِيّةُ" و"السَّلَفِيّةُ الحَرَكِيّةُ" و"تَيّارُ الصَّحْوَةِ") هُمْ أكْبَرُ التَّيّاراتِ الدِّينِيّةِ في السُّعُودِيّةِ، وَهُمُ التَّيّارُ الذي أسّسَه الشيخُ محمد سرور زين العابدين، ومِن رُمُوزِه الشُّيُوخُ سفر الحوالي وناصر العُمَر وسلمان العودة وعائض القرني وعوض القرني ومحمد العريفي وسعد البريك وعبدالوهاب الطريري ومحسن العواجي] تُعَدُّ مِنَ الفِرَقِ الخارجةِ على جَماعةِ المُسلِمِين (أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ)، أَمْ أنّها مِنَ الفِرْقةِ الناجِيَةِ ووُجودُها شَرْعِيٌّ والمُبايِعِين لها هُمْ مِن أهلِ السُّنّةِ؟. فأجابَ الشيخُ: أمّا هذه الفِرَقُ فلا تُعَدُّ مِن أهلِ السُّنّةِ وَلاَ كَرَامَةَ. انتهى باختصار. وجاءَ في كِتابِ (تُحفةُ

المُجِيبِ) للشيخ مُقْبِلِ الوادِعِيّ، أنّ الشيخَ سُئِلَ: هَلِ الإخوانُ المُسلِمون يَدخُلون تحت مُسمّى الفِرقةِ الناجِيَةِ والطائفةِ المَنصورةِ؟. فأجابَ الشيخُ: المَنهَجُ مَنهَجٌ مُبتَدَعٌ مِن تَأسِيسِهِ ومِن أوّلِ أمْرِه، فالمُؤَسِّسُ كانَ يَطُوفُ بالقُبورِ، وهو (حسن البنا)، ويَدعُو إلى التّقرِيبِ بين السُّنّةِ والشّيعةِ، ويَحتَفِلُ بالمَوالدِ، فالمَنهَجُ مِن أوّلِ أمْرِه مَنهَجٌ مُبتَدَعٌ ضالٌّ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ مُقْبل الوادِعِي أيضًا في فتوى صَوتِيّةٍ بعُنوانِ (الرّدُّ على فتاوَى بَعضِ الأزهَرِيّين المُخالِفةِ) مُفَرّغةٍ على مَوقِعِه في هذا الرابطِ: دَعوةُ الإخوان المُسلِمين مُمَيّعة مُضَيّعة، ودَعوةُ جَماعةِ التّبلِيغ أيضًا مُبتَدَعة، فأَنْصَحُهم أنْ يُقْبِلُوا على العِلْمِ النافِعِ. انتهى. وقالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أيضًا في (المَخْرَجُ مِنَ الفِتنةِ): إنّهم [أيْ جَمَاعةَ الإخوانِ المُسلِمِين] وَقَفُوا في وَجْهِ دَعوةِ أهْلِ السُّنّةِ، وأرادوا أنْ لا تُوجَدَ دَعوةُ أهْلِ السُّنّةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أيضًا في فتوى صَوتِيّةٍ مُفَرّغةٍ على موقِعِه في هذا الرابطِ: فنحن مُحتاجُون إلى أنْ يُبَيّنَ حالُ يُوسُفَ القرضاوي وعبدِالمجيد الزنداني [أحَدِ كِبَارِ مُؤَسِّسِي جَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين في (اليَمَن)]، وَهَكَذَا أيضًا رُؤُوسُ الإخوانِ المُسلِمِين لا بُدّ أنْ تُبَيّنَ أحْوالُهم؛ وإنّنِي أحْمَدُ اللهَ، فَقَدْ طَحَنَ (الجَرْحُ والتّعدِيلُ) عبدَالرحيم الطحان، وقَرّضَ لِسَانَ يُوسُفَ بنِ عبدِالله القرضاوي؛ وإنّنِي أحْمَدُ اللهَ، المُبتَدِعةُ تَرْجُفُ أفْئِدَتُهم مِن شَرِيطٍ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز الريس في خُطْبَةٍ له بعُنْوان (لِماذا جَماعةُ التّبلِيغ؟) مُفَرّغةٍ في موقع الإسلام العتيق الذي يُشرفُ عليه: قالَ سَمَاحَةُ الشيخ عبدِالعزيز بْنِ باز -رَحِمَه اللهُ تَعالَى- في إجابةِ سُؤالٍ حَوْلَ جَماعةِ التّبلِيغ {وجَماعةُ التّبلِيغ والإخوانِ مِن عُمومِ الثِّنْتَيْنِ وَالسّبْعِين فِرْقَةً الضالّةِ}. انتهى.

(3)قالَ الشيخُ ياسر برهامي (نائبُ رئيسِ الدعوةِ السّلَفِيّةِ بالإِسْكَنْدَرِيّةِ) في مقالةٍ على موقعِه في هذا الرابط: يَوْمَ أنْ أفْتَى الدُّكْتُورُ يُوسُفُ القرضاوي بأنّه يَجوزُ لِلمُجَنّدِ الأمْرِيكِيّ أنْ يُقاتِلَ مع الجَيشِ الأمْرِيكِيّ ضِدّ دَولةِ أفغانِسْتانَ المُسلِمةِ لم يَنعَقِدِ اِتّحادُ عُلَماءِ المُسلِمِين [يَعْنِي (الاتّحادَ العالَمِيّ لِعُلَماءِ المُسلِمِين) الذي يَرْأَسُه القرضاوي] لِيُبَيّنَ حُرمةَ مُوالاَةِ الكُفّار، ولم تَنْطَلِقِ الألْسِنةُ مُكَفّرةً ومُضَلّلةً وحاكِمةً بالنِّفاقِ!، مع أنّ القِتالَ والنُّصرةَ أعْظَمُ صُوَرِ المُوالاَةِ ظُهورًا، ودَولةُ أفغانِسْتانَ كانَتْ تُطَبّقُ الحُدودَ وتُعلِنُ مَرجِعِيّةَ الإسلامِ. انتهى.

(4)جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ جريدة (الوطن) الكُوَيْتِيّةِ في هذا الرابط: إنّ وزَارةَ الدِّفاعِ الأمريكِيّةَ تَسمَحُ لِمُنتَمِين لِمُنَظّمةِ الرّابطةِ الإسلامِيّةِ لأمريكا الشّمالِيّةِ المُرتَبطةِ بتَنظِيمِ الإخوانِ المُسلِمِين بالالتِحاقِ بصُفُوفِ الجَيشِ الأمريكِيّ كَجُنودٍ، ورجالِ دِينٍ أيضًا؛ ووَفْقًا لِلتّقرير، فإنّ المُفَوّضَ العامّ لِمُنَظّمةِ (ISNA) ذاتِ التّوَجُّهِ الإخوانِيّ عبدالرشيد محمد، أقامَ أخِيرًا اِحتِفالاً بقبولِ (البنتاغون) لِدَفعةٍ جَدِيدةٍ مِن رجالِ دِينٍ مُسلِمِين رُشّحوا مِن قِبَلِ المُنَظّمةِ ضِمْنَ بَرْنَامَجِ الجَيشِ لِتَعزيزِ التّنَوُّعِ الثّقافِي داخِلَ صُفوفِه، وتَأسّسّتْ هذه الرّابطةُ في العامِ 1981[م] على يَدِ جَماعةِ الإخوانِ. انتهى.

(5)قالَ الشيخُ سلمان العودة في (حوار هادئ مع محمد الغزالي): إنّ الشيخَ الغزالي مُتَأَثِّرٌ بالمَدرَسةِ العَقلانِيّةِ المُعاصِرةِ في الكَثِيرِ مِن آرائِه العَقَدِيّةِ والتّشريعِيّةِ والإصلاحِيّةِ، ولا غَرَابةَ في ذلك فعَدَدٌ مِن شُيوخِه اللامِعِين هُمْ مِن رجالاتِ هذه

المَدرَسةِ وذلك كمحمّد أبي زهرة [عُضْوِ مجمع البحوث الإسلامية] ومحمود شلتوت [الذي تَوَلّى مَنْصِبَ شيخ الأزهرِ عامَ 1958م] ومحمد البهي [عُضْوِ مجمع البحوث الإسلامية] وغيرهم. انتهى.

(6)وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (تَكفِيرُ القرضاوي "بِتَصويبِ المُجتَهِدِ مِن أهلِ الأديانِ"): خُلاصةُ رَأيِ القرضاوي أنّ مَن بَحَثَ في الأديانِ وانتَهَى به البَحثُ إلى أنّ هناك دِينًا خَيرًا وأفْضَلَ مِن دِينِ الإسلامِ -كالوَثَنِيّةِ والإلحادِيّةِ واليَهُودِيّةِ والنّصرانِيّةِ- فاعتَنَقَه، فَهُوَ مَعذورٌ ناجٍ في الآخِرةِ ولا يَدخُلُ النارَ، لِأنّه لا يَدخُلُ النارَ إلاّ الجاحِدُ المُعانِدُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: يَجِبُ تَكفِيرُ القرضاوي في قولِه {أنّ المُجتَهِدَ في الأديانِ، إذا انتَهَى به البَحْثُ إلى دِينٍ يُخالِفُ الإسلامَ -كالوَثَنِيّةِ والإلحادِيّةِ- فهو مَعذورٌ ناجٍ مِنَ النارِ في الآخِرةِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ظاهِرُ كَلامِ القرضاوي اِقتَضَى أنّ الباحِثَ في الأديانِ إذا اِنْتَهَى إلى اِعتِقادِ الوَثَنِيّةِ والإلحادِيّةِ والمَجُوسِيّةِ، فإنّه ليس كافِرًا ولا مُشرِكًا عند اللهِ وعند المُسلِمِين، لأنّه -في زَعْمِ القرضاوي- أتَى بما أمَرَه الشارِعُ مِنَ الاجتِهادِ والاستِنارةِ بنورِ العَقلِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: المُسلِمون أجمَعوا على أنّ مُخالِفَ مِلّةِ الإسلامِ مُخطِئٌ آثِمٌ كافِرٌ، اِجتَهَدَ في تَحصِيلِ الهُدَى أو لم يَجتَهِدْ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: والقائلُ بما قالَ القرضاوي كافِرٌ بالإجماعِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: يُوسُفُ القرضاوي كافِرٌ بمُقتَضَى كَلامِه، ومَن لم يُكَفِّرْه بَعْدَ العِلْمِ فَهُوَ كافِرٌ مِثلَه. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسي في مقالة له بعُنوانِ (لِماذا كَفّرْتُ يُوسُفَ القرضاوي) على مَوقِعِه في هذا الرابط: مُنْذُ سَنَوَاتٍ قدْ أصدَرْتُ فَتْوَى -هي مَبْثوثةٌ ضِمْنَ الفَتَاوَى المَنشورةِ في مَوقِعِي على الإنترنتِ- بكُفرِ ورِدّةِ يُوسُفَ

القرضاوي. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسي أيضًا في فتْوَى له بِعُنوانِ (تَكفِيرُ القرضاوي) على مَوقِعِه في هذا الرابط: واعْلَمْ أنّ الرّجُلَ [يَعْنِي القرضاوي] لو لَمَسْنا منه ما يُوجِبُ التّوَقّفَ عن تَكْفِيره شَرْعًا، فلَنْ نَتَرَدّدَ حِينَئذٍ لَحظَةً عن فِعْلِ ذلك، ولنْ نَستَأذِنَ أحَدًا في فِعْلِ ذلك. انتهى.

(7)قالَ الشيخُ الألبانِيُّ في فتْوَى صَوتِيّةٍ مُفرّغةٍ على هذا الرابط: يُوسُفُ القرضاوي، دِراستُه أزْهَرِيّةٌ، ولَيسَتْ دِراستُه مَنهَجِيّةً على الكِتَابِ والسُّنّةِ، وهو يُفْتِي النّاسَ بفَتَاوَى تُخالِفُ الشّرِيعةَ. انتهى. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ أيضًا في فتوى صَوتِيّةٍ مَوجودةٍ على هذا الرابط: اِصْرِفْ نَظَرَكَ عنِ القرضاوي واقْرِضْه قَرْضًا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الألبانِيُّ-: فالقرضاوي، هَدَانا اللهُ وإيّاه، تَبَنّى ما يَتَبَنّاه الشُّيُوعِيُّون. انتهى. وجاءَ في كِتابِ (فَتَاوَى العَلاّمةِ ناصرِ الدِّينِ الألبانِيِّ) أنّ الشّيخَ قالَ: وَهُمْ -أيْ جَماعةُ التّبلِيغِ- لا يُعْنَوْنَ بالدّعوةِ إلى الكِتابِ والسُّنّةِ كَمَبدأٍ عامٍّ بَلْ إنّهم يَعتَبِرون هذه الدّعوةَ مُفَرِّقةً، ولِذلك فهُمْ أشبَهُ ما يَكونون بجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين. انتهى. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ أيضًا في مَقْطَعٍ صَوتيٍّ مُفَرّغٍ على هذا الرابط: الطنطاويُّ [يَعْنِي (عَلِيًّا الطنطاويّ) القاضِيَ في المَحكَمةِ الشّرعِيّةِ بدِمَشْقَ، وهو مِن أعلامِ (جَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين) في سُورِيَا، وقد تُوُفِّيَ عامَ 1999هـ] يُفْتِي ببَعضِ الفَتاوَى يُخالِفُ فيها السُّنّةَ الصّحِيحةَ، فالمُقَدّمُ عنده -كما هو مُصِيبةُ كَثِيرٍ مِنَ الناسِ اليَومَ- هو تَرجِيحُ التّيسِيرِ على الناسِ أو أنّ المَصلَحةَ هَكَذَا تَقتَضِي، ويُلحَقُ بهذا محمد الغزالي... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الألبانِيُّ-: هذا [يَعْنِي الغزالي] رَجُلٌ كَيْفِيٌّ [أي اِعتِباطِيٌّ مُتَحَكِّمٌ]، لا أُصولَ له ولا مَراجِعَ، فلاَ هُوَ سَلَفِيٌّ، لأنّ السّلَفِيّ يَرجِعُ إلى الكِتابِ والسُّنّةِ وعلى مَنهَجِ السّلَفِ الصالح، وَلاَ هُوَ خَلَفِيٌّ، لأنّ الخَلَفِيّ يَكونُ مُتَمَذهِبًا بمَذهَبٍ، فليس هو مُتَمَسِّكًا، فهو

تارَةً تَراه مع الحَنَفِيّ، تارَةً مع الشافِعِيّ، فهو حَيْثُمَا وَجَدَ الهَوَى اِتَّبَعَه، كما قالَ الشاعِرُ {وَمَا أنَا إلاّ مِنْ غَزِيّة، إنْ غَوَتْ *** غَوَيْتُ، وَإنْ تَرْشُدْ غَزِيّةُ أرْشَدُ}. انتهى باختصار.

(8)قالَتْ حنان محمد عبدالمجيد في (التَّغَيُّرُ الاجتِماعِيُّ في الفِكْرِ الإسلامِيِّ الحَدِيثِ): ومِمّا لا شَكَّ فيه أنّ حَرَكَةَ الإخوانِ المُسلِمِين قدْ تَأَثَّرَتْ كَثِيرًا بِفِكْرِ التَّيّارِ الإصلاحِيِّ العَقلِيِّ. انتهى.

(9)قالَ الشيخُ صالحُ اللُّحَيْدَان (عضوُ هيئة كبار العلماء، ورئيسُ مجلس القضاء الأعلى) في (فَضْلُ دَعوةِ الإمامِ محمد بنِ عبدالوهاب): فَجَمِيعُ المُتَعَلِّمِين في المَملَكةِ مِن قَبْلِ عامِ التِّسعِينَ (1390هـ)، إنّما تَعَلّموا على مَنهَجِ كُتُبِ الشّيخ [محمد بن عبدالوهاب] وأبنائه وتَلامِذَتِه، ولم يَكُنْ عندنا في المَملَكةِ دَعوةُ تَبلِيغٍ [يَعنِي (جَماعةَ التَّبلِيغ والدّعوةِ)] ولا دَعوةُ إخوانٍ ولا دَعوةُ سُرورِيّين وإنّما الدّعوةُ إلى اللهِ وإعلانُ مَنهَجِ السّلَفِ. انتهى باختصار.

(10)قالَ الشيخُ عبدُالله الطريقي (وكيل كلية الشريعة بالرياض) في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (مَنهَجُ المَدرَسةِ العَقلِيّةِ الحَدِيثةِ وتَقويمُها في الإصلاح المُعاصِرِ) على هذا الرابط: وجاءَتْ نَشأةُ هذه المَدرَسةِ [يَعنِي المَدرَسةَ العَقلِيّةَ الاعتِزالِيّةَ] إبّانَ ضَعْفِ الدّولةِ العُثمانِيّةِ، وفي حالةٍ لِلأُمّةِ يَغمُرُها الجَهْلُ والتّخَلُّفُ، هذا في الوَقتِ الذي كانَ فيه الغَرْبُ (العالَمُ النّصرانِيُّ) يَتَقَدّمُ في المادِّيّاتِ بِصُورةٍ مُذهِلةٍ، فكانَ مَوقِفُ هذه المَدرَسةِ مُحاوَلةَ التّأَقْلُمِ والتّوفِيقِ مع تلك الحَضَارةِ الوافِدةِ مع الإبقاءِ على الانتِماءِ

الإسلاميّ، فدَعَتْ إلى الأخذِ بتلك الحَضَارةِ، مُتَأَوِّلَةً ما يَتعارَضُ معها مِن نُصوصٍ شَرعِيّةٍ؛ إنّها كَما يَقولُ الشيخُ محمد حسين الذهبي رَحِمَه اللهُ (ت1397هـ) {أَعْطَتْ لِعَقلِها حُرِّيّةً واسِعةً، فتَأَوّلَتْ بَعْضَ الحَقائقِ الشّرعِيّةِ التي جاءَ بِها القُرآنُ الكَريمُ، وعَدَلَتْ بها عنِ الحَقِيقةِ إلى المَجازِ، كَما أنّها بِسَبَبِ هذه الحُرِّيّةِ العَقلِيّةِ الواسِعةِ جارَتِ المُعتَزِلةَ في بَعْضِ تَعالِيمِها وعَقائدِها، وحَمّلَتْ بَعْضَ ألفاظِ القُرآنِ مِنَ المَعانِي ما لم يَكُنْ مَعهودًا عند العَرَبِ في زَمَنِ نُزولِ القُرآنِ، وطَعَنَتْ في الحَدِيثِ، تارَةً بِالضّعْفِ، وتارَةً بِالوَضْعِ، مع أنّها أحادِيثُ صَحِيحةٌ}؛ وَقَدْ شابَهَتِ [أيِ المَدرَسةُ العَقلِيّةُ الاعتِزالِيّةُ] المُعتَزِلةَ مِن وُجوهٍ؛ (أ)في تَحكِيمِ العَقلِ، ورَفْعِه إلى مَرتَبةِ الوَحْيِ؛ (ب)في إنكارِ بَعْضِ المُعجِزاتِ أو تَأْوِيلِها؛ (ت)في تَأْوِيلِ بَعْضِ الغَيبِيّاتِ؛ (ث)في رَدِّ بَعْضِ الأحادِيثِ الصّحِيحةِ أو تَأْوِيلِها. انتهى باختصار.

(11)قالَ الشيخُ محمد بنُ الأمين الدمشقي في مقالةٍ له بعنوان (الحِوارُ الهادِئُ مع الشّيخ القرضاوي) على مَوقِعِه في هذا الرابط: الشّيخُ القرضاوي يَسْعَى بِكُلِّ ما أُوتِيَ مِن قُوّةٍ لِكَسْبِ أكْبَرِ قَدْرٍ مِنَ الشّعبيّةِ، فهو مُستَعِدٌّ لأنْ يُفْتِيَ بأيِّ شَيءٍ يَرغَبُه الجُمهورُ، وَفْقَ قاعِدةِ {الشّهَواتُ تُبيحُ المَحظُوراتِ}!، أقولُ، وهذا تَبْرِيرٌ قَوِيٌّ لِتَناقُضِ فَتاواه، إذِ الهَدَفُ مِنَ الفَتْوَى [عنده] إرضاءُ جَمِيعِ الناسِ باخْتِلافِ أمْزِجَتِهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: الشّيخُ القرضاوي يَنتَمِي إلى المَدرَسةِ الفِقهِيّةِ التّيسِيرِيّةِ [يَعنِي (مَدرَسةَ فِقْهِ التّيسِيرِ والوَسَطِيّةِ). وَقَدْ قالَ الشيخُ أبو المنذر الشنقيطي في (سُرّاقُ الوَسَطِيّةِ): (جَمَاعةُ الإخوانِ) اليَومَ تُرَوّجُ مَنهَجَها الضّالّ تحتَ عُنْوانِ (الوَسَطِيّةِ). انتهى باختصار] العَصْرانِيّةِ [يَعنِي (المَدرَسةَ العَقلِيّةَ الاعتِزالِيّةَ)]، والتي مِن سِمَاتِها؛ (أ)التّحَبُّبُ لِعامّةِ الناسِ، بِمُحاولَةِ تَقلِيصِ المُحَرّماتِ

وتَسهيلِ التّكالِيفِ بأكبَرِ قدْرٍ، بما يُسَمِّيه [أيِ القرضاوي] (فِقْهُ التَّيسِيرِ)، ولِذلك تَجِدُ فَتَاواه تَتَّفِقُ مع أهواءِ العامّةِ في الغَالِبِ، مِمّا أكْسَبَه شَعْبِيّةً كَبيرةً؛ (ب)الاعتِمادُ على آراءِ الفُقهاءِ -وهذا ناتِجُ قِلّةِ البضاعةِ في عِلْمِ الحَدِيثِ، وعَدَمِ التّمْييزِ بين صَحِيحِهِ وسَقِيمِه- مِمّا يَجعَلُهم يَحْتَفُون بها أكثَرَ مِنِ اِحْتِفائِهِم بالنّصِّ، فَتَرَاهم أحيانًا يَتَتَبّعون شَوَاذّ الأقوالِ وسَقَطَها؛ (ت)التّأثُّرُ بِفِكْرِ المُتَكَلِّمِين الذِين يَرَوْنَ تَقدِيمَ العَقلِ على النّصِّ (في حالةِ التّعارُضِ "حَسَبَ زَعْمِهِم")، كَما هو عند المُعتَزِلةِ؛ (ث)الانْهِزامُ النّفْسِيُّ أمَامَ الانفِتاحِ الحَضَارِيِّ المُعاصِرِ على الغَربِ، مِمّا يَجعَلُ بَعضَهم يَسْتَحِي مِن بَعضِ أحكامِ الإسلامِ، فَيَبْحَثَ لها عن تَأويلاتٍ وتَعلِيلاتٍ، وذلك خَوْفًا مِن طَعْنِ الغَربِيّين في الإسلامِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: خِلَافُنا مع الشّيخِ القرضاوي ليس فَقطْ بفُروعِ الفِقْهِ، بَلْ هو في العَقِيدةِ وأُصولِ الشّريعةِ وقواعِدِ الفِقْهِ أيضًا، فتَجِدُه قدْ هَدَمَ تَعظِيمَ النُّصوصِ وأعرَضَ عنِ الوَحْيَين، فليس مَرجِعُه الكِتابَ والسُّنّةَ، بَلْ قواعِدَ اِتَّبَعَها وعارَضَ بها الشّريعةَ كَقاعِدةِ {تَهذِيبُ الشّرِيعةِ لِإرضاءِ العامّةِ}، و{تَحسِينُ صُورةِ الإسلامِ لِلكُفّارِ}، وقاعِدةِ {تَقدِيمُ العَقلِ}، وقاعِدةِ {التّيسِيرُ}، وقاعِدةِ {الشّهواتُ تُبِيحُ المَحظوراتِ}، وقاعِدةِ {الأصْلُ في الأوامِرِ الاستِحبابُ، والأصْلُ في النّوَاهِي الكَرَاهَةُ} فَلا وُجوبَ ولا تَحريمَ [قالَ الشيخُ عصام تليمة (القِيَادِيُّ الإخوانِيُّ، وتِلمِيذُ القرضاوي وسِكْرتيرُه الخاصُّ ومُدِيرُ مَكتَبِه، وعُضوُ جَبهةِ عُلَماءِ الأزهَرِ، وعُضوُ الاتِّحادِ العالَمِيِّ لِعُلَماءِ المُسلِمِين، وعُضوُ الجَمعِيّةِ الشّرعِيّةِ بِمِصرَ) في مَقالةٍ بعُنوانِ (مع القرضاوي ثَلَاثةُ كُتُبٍ يَتَمَنّى الشّيخُ كِتابَتَها) على هذا الرابط: فالقرضاوي يَرَى أنّ الأمْرَ في السُّنّةِ [يَعْنِي النُّصوصَ النّبَوِيّةَ] لِلاستِحبابِ، والنّهْيَ لِلكَراهةِ، إلّا إذا جاءَتْ قرينةٌ تَصرِفُه عن ذلك [أيْ تَصرِفُ الأمْرَ إلى الوُجوبِ،

والنّهْيَ إلى التّحريمِ]. انتهى]، ولِسَانُ حالِه يَقُولُ كَما تَقولُ المُرجِئةُ {اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمُ الْجَنّةُ}؛ هذا الرّجُلُ لا يَعرِفُ مِنَ الأدِلّةِ إلاّ قَوْلَه تَعالَى {يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}، ولا يَعرِفُ مِنَ القَواعدِ إلاّ قاعِدةَ {الضّروراتُ تُبيحُ المَحظوراتِ} وَقَدْ أدخَلَ في الضّروراتِ شَهَواتِ الناسِ، فنَسَفَ النُّصوصَ والإجْماعاتِ ومَسَخَ الشّريعةَ بهذا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: مَا أجْرَأَ القَرضاوي على أحادِيثِ النّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قاتَلَ اللهُ أهلَ الأهواءِ الذِين يُقَدِّمون عُقولَهم الناقِصةَ على أحادِيثِ النّبيِّ صلى الله عليه وسلم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: ومِنَ الواضِحِ أنّ الشّيخَ القرضاوي قَدْ تَأثّرَ شَدِيدَ التّأثُّرِ بالغزالي في كَثِيرٍ مِن أقوالِه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: الغزالي يَقولُ في الحَدِيثِ الصّحِيحِ المُتَواتِرِ الذي أخْرَجَه الإمامُ مُسْلِمٌ [فِي صَحِيحِهِ] (إنّ أبِي وَأبَاكَ فِي النّارِ) {هذا حَدِيثٌ يُخالِفُ القُرآنَ [قُلْتُ: وذلك بحَسَبِ زَعْمِه]، حُطّه تحتَ رِجْلَيكَ}!، فَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوّةَ إلاّ باللّهِ، فتَأمّلْ قِلّةَ أدَبِ هذا المُعْتَزِلِيِّ الغزالي مع حَدِيثِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وقولَه {حُطّه تحتَ رِجْلَيكَ}، فَهذا مِنَ الإيذاءِ المُتَعَمّدِ لِرسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، واللهُ تَعالَى يقولُ {إنّ الّذِينَ يُؤْذُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأعَدّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: ومِنَ المُلاَحَظِ أنّ الشّيخَ القرضاوي قَدْ فاقَ شَيْخَه [يَعْنِي الغزالي] تَدلِيسًا وتَلبِيسًا، فالغزالي كانَ يُصرّحُ برَدِّ السُّنّةِ ويُقِرُّ الضّلاَلَ عَلاَنِيَةً، ولَكِنّ الشّيخَ القرضاوي يَمِيلُ إلى المَكْرِ والمُرَاوَغةِ لإقرارِ وتَثبِيتِ باطِلِه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: فَضِيلةُ القرضاوي -وكُلُّ العُلَماءِ العَقلاَنِيّين- يَرفُضون بشِدّةٍ الحَدِيثَ الصّحِيحَ {لاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بكَافِرٍ} مُراعاةً لِلقَوانِينِ الغَربيّةِ!... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: القرضاوي لا يَرجِعُ

إلى كُتُبِ الحَدِيثِ إلاّ نادِرًا جدًّا، ومَن كانَ عنده أدْنَى مَعرِفةٍ بهذا العِلْمِ الشّرِيفِ [أيْ عِلْمِ الحَدِيثِ]، فَإنّه سَيَعْرِفُ أنّ الشّيخَ القرضاوي بَعِيدٌ كُلّ الْبُعْدِ عنه، وكانَ الأجْدَرُ به أنْ يُسَلِّمَ لِعُلَماءِ الحَدِيثِ الكِبَار، وأنْ لا يَدخُلَ في عِلْمٍ لا يُحْسِنُه، وأنْ يَعتَمِدَ عليهم في أحْكامِه على الأحادِيثِ النّبَوِيّةِ الشّرِيفةِ، لا على الرّأيِ والهَوَى... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدمشقي-: قالَ فَضِيلَةُ الشّيْخِ القرضاوي {الدِّيَةُ، إذا نَظَرْنا إليها في ضَوْءِ آيَاتِ القُرآنِ والأحادِيثِ الصّحِيحةِ نَجِدُ المُسَاواةَ بين الرّجُلِ والمَرأةِ، صَحِيحٌ أنّ جُمهورَ الفُقهاءِ وأنّ الْمَذاهِبَ الأرْبَعَةَ تَرَى أنّ دِيَةَ الْمَرْأةِ نِصْفُ دِيَةِ الرّجُلِ، وبَعضُهُمُ اِسْتَدَلُّوا بالإجماع [قالَ الشيخُ ناصر العقل (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (شرح مجمل أصول أهل السنة): الإجماعُ لا بُدّ أنْ يَرتَكِزَ على الكِتابِ والسُّنّةِ، ولِذلك -بِحَمْدِ اللهِ- لا يُوجَدُ إجماعٌ عند السّلَفِ لا يَعتَمِدُ على النُّصوص... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: أهلُ السُّنّةِ هُمُ الذِين يَتَوَفّرُ فيهم الإجماعُ. انتهى]، ولم يَثْبُتِ الإجماعُ فقدْ ثَبَتَ عن الأصَمّ وابْنِ عُلَيّةَ أنّهما قالا (دِيَةُ الْمَرْأةِ مِثْلُ دِيَةِ الرّجُلِ) [قالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: وهذا قوْلٌ شاذٌّ يُخالِفُ إجماعَ الصّحَابَةِ. انتهى]}، ثم خَرَجَ [أي القرضاوي] بِنَتِيجةِ أنّه {ولِذلك لا حَرَجَ عَلَيْنَا إذا تَغَيّرَتْ فَتْوانا في عَصرِنا عن فَتْوَى الأئمّةِ الأرْبَعَةِ وقُلْنا (أنّ دِيَةَ الْمَرْأةِ مِثْلُ دِيَةِ الرّجُلِ)}؛ قُلْتُ [والكَلامُ ما زالَ لِلشّيخ الدمشقي]، وما الذي تَغَيّرَ حتى تَتَغَيّرَ الفَتْوَى عَمّا مَشَى عليه أهلُ السُّنّةِ كُلّ تلك العُصورِ الطّويلةِ، مِن عَصرْ الخُلَفاءِ الرّاشِدِين إلى هذا العَصرْ؟!، هَلْ لِمُجَرّدِ إرضاءِ الغَربِ؟!، أمْ هي الهَزِيمةُ الفِكْرِيّةُ أمامَ غَزْوِ الفِكْرِ الغَربِيّ؟!؛ وَ[قَدْ] قالَ الْقُرْطُبِيُّ [في

(الجامع لأحكام القرآن)] {وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أنّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرّجُلِ}، وقد نَقَلَ إجماعَ أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ [أيضًا] الإمامُ الشّافِعِيُّ وابْنُ الْمُنْذِرِ والطّحَاوِيُّ والطّبَرِيُّ وَابْنُ عَبْدِالْبَرّ وابْنُ قُدَامَةَ وابْنُ حَزْمٍ وابْنُ تَيْمِيّةَ وابْنُ رُشْدٍ والشّوْكَانِيُّ، وكَثِيرٌ غيرُهم، وهو إجماعٌ صَحِيحٌ لم يُخالِفْه أحَدٌ مِنَ المُتَقَدِّمِين ولا مِنَ المُتَأخِّرِين مِن أهلِ السُّنّةِ؛ فالشّيخُ القرضاوي هُنَا خالَفَ الإجماعَ الصّرِيحَ الذي اِتّفَقَ عليه أهلُ السُّنّةِ كُلُّهم، ولَمّا أرادَ أنْ يَبحَثَ له عن أحَدٍ سَبَقَه بِمِثْلِ هذه الفَتْوَى، لم يَجِدْ إلاّ زَعِيمًا لِلجَهْمِيّةِ [يَعْنِي إبْرَاهِيمَ بْنَ عُلَيّةَ] وزَعِيمًا لِلمُعتَزِلةِ [يَعْنِي أبَا بَكْرٍ الأصَمّ]، وهذا ليس بِمُسْتَغْرَبٍ عليه، فَقَدْ أخَذَ هذا مِن شَيْخِه الغزالي الذي يَقولُ في كِتابه (السُّنّةُ النّبَوِيّةُ) {وأهْلُ الحَدِيثِ -أيْ أهْلُ السُّنّةِ- يَجعَلون دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرّجُلِ، وهذه سَوْأةٌ خُلُقِيّةٌ وفِكْرِيّةٌ، رَفَضَها الفُقَهاءُ المُحَقِّقون}!، فانْظُرْ إلى شَتْمِه لأهلِ السُّنّةِ (وفيهم الصّحابةُ والتابِعون والأئمّةُ الكِبَارُ)، ووَصْفِ مَذهَبِهم بأنّه (سَوْأةٌ خُلُقِيّةٌ وفِكْرِيّةٌ)، بينما يَصِفُ سَلَفَه مِنَ المُعتَزِلةِ والجَهْمِيّةِ بأنّهم (فُقَهاءُ مُحَقِّقون)؛ ويَقولُ الشّيخُ القرضاوي [في مَوضعٍ آخَرَ] {جُمهورُ العُلَماءِ يَقولُون أنّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ نِصفُ دِيَةِ الرّجُلِ، وخالَفَ ذلك ابْنُ عُلَيّةَ وَالأصَمُّ -مِن عُلَماءِ السّلَفِ- وأنَا أُرَجِّحُ رَأيَهما}، فهو يَعتَبِرُ شَيْخَي المُعتَزِلةِ والجَهْمِيّةِ مِن عُلَماءِ السّلَفِ!، فَهَنِيئًا لِفَقِيهِ العَصْرِ القرضاوي ولِشَيْخِه الغزالي سَلَفُهم شَيخُ المُعتَزِلةِ وشَيخُ الجَهْمِيّةِ، نِعْمَ السّلَفُ لِنِعْمَ الخَلَفُ!. انتهى باختصار.

(12)في فيديو بعُنوانِ (تَحذِيرُ العَلاّمةِ اِبنِ جبرين رَحِمَه اللهُ مِنَ القرضاوي) سُئِلَ الشّيخُ اِبنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء): فَقَدْ كَثُرَ في الآوِنَةِ الأخِيرةِ تَساهُلُ يُوسُفَ القرضاوي مُفْتِي قَطَرَ -وبذلك يَدعُو إلى التّقرِيبِ

مع الرافِضةِ، وجَوَازِ التّمثِيلِ مع النِّساءِ والرِّجالِ- ودِفَاعُه عن أهلِ البدَعِ مِنَ الأشاعِرةِ وغيرِ ذلك؛ فمَا هي نَصِيحَتُكم تِجَاهَ هذه الفَتَاوَى التي تَصدُرُ أمامَ الناس؟.

فأجابَ الشيخُ: لا شَكّ أنّ هذا الرّجُلَ معه هذا التّساهُلُ، سَبَبُ ذلك أنّه يُرِيدُ أنْ يَكونَ مَحبُوبًا عند عامّةِ الناسِ حتى يقولوا أنّه يُسَهّلُ على الناس، وأنّه يَتّبعُ الرُّخَصَ ويَتّبعُ اليُسْرَ، هذه فِكْرَتُه، فإذا رَأى أكْثريّةَ الناس يَمِيلون إلى سَمَاعِ الغِنَاءِ قالَ {إنّه ليس بحَرامٍ}، وإذا رَأى أنّ كَثِيرًا مِنَ الناس يَمِيلون إلى إباحةِ كَشْفِ المَرْأةِ وَجْهَها قالَ {إنّ هذا ليس بحَرامٍ، إنّه يَجوزُ لها كَشْفُ وَجْهِها عند الأجْنَابِ}، وَهَكَذَا، فَلأجْلِ ذلك صارَ يَتَساهَلُ، حتى يُرْضِيَ أكْثريّةَ الناسِ، فنَقولُ لك {لا تَستَمِعْ إلى فَتَاوَاه، وعليك أنْ تَحْذَرَها}. انتهى.

(13)قالَ الشيخُ محمد بنُ رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في مَقالةٍ له على مَوقِعِه في هذا الرابط: وكِتابُ الشّيخ القرضاوي المُسَمّى (الحَلاَلُ والحَرامُ) يُطْلِقُ عليه بَعضُ العُلَماءِ الأفاضِلُ (الحَلاَلُ والحَلاَلُ) لِمَا فيه من إباحَةٍ لِمُحَرّماتٍ لاَ يَنْتَطِحُ فِيهَا عَنْزَان. انتهى.

(14)قالَ الشيخُ خباب بن مروان الحمد (المراقب الشرعي على البرامج الإعلامية في قناة المجد الفضائية) في مَقالةٍ له بعُنوانِ (أنظُروا عَمّن تَأخُذون دِينَكم) على هذا الرابط: والحَقِيقةُ أنّ أصحابَ تَتَبُّعِ الرُّخَصِ صاروا يَأتُونَنا بأسماءٍ جَدِيدةٍ لِلفِقْهِ، فطَوْرًا يَقولون {نحن مِن دُعاةِ (تَطْوِيرِ الفِقْهِ الإسلامِيّ)}؛ وتارَةً يَقولون {نحن

أصحابُ مَدرَسةِ (فِقْهِ التّيسِيرِ والوَسَطِيّةِ)}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الحمد-: ولِهذا فإنّ المُنتَسِبين لأصحابِ مَدرَسةِ (فِقْهِ التّيسِيرِ "أي التّساهُل والتّمْيِيع لِقضايَا الشّرِيعةِ") المُدّعِين أنّهم أُولُو الوَسَطِيّةِ والاعتِدالِ، فإنّك واجِدٌ في كِتاباتِهم ودُرُوسِهم وفَتَاوِيهم عَجائبَ مِنَ الأقاوِيلِ التي يَرَوْنَ أنّهم بها قدْ وافقوا بين الأصالةِ الفِقْهِيّةِ والمُعاصَرَةِ الزّمَانِيّةِ. انتهى باختصار.

(15)قالَ الشيخُ ناصرُ بنُ حمد الفهد (المُتَخَرّجُ مِن كُلّيّةِ الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، والمُعِيدُ في كُلّيّةِ أصول الدين "قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة") في مَقالةٍ بِعُنوانِ (خُلَاصةُ بَعضِ أفكارِ القرضاوي) على هذا الرابط: فإنّ مِمّا أُبْتُلِيَتْ به الأُمّةُ في هذه الأزمانِ، ظُهورَ أقوامٍ لَبِسوا رِدَاءَ العِلْمِ، مَسَخُوا الشّرِيعةَ باسْمِ (التّجْدِيدِ)، ويَسّروا أسبابَ الفسادِ باسْمِ (فِقْهِ التّيسِيرِ)، وفَتَحوا أبوابَ الرّذِيلةِ باسْمِ (الاجتِهادِ)، ووَالَوْا الكُفّارَ باسْمِ (تَحسِينِ صُورةِ الإسلامِ) [قالَ الشيخُ ياسر برهامي (نائبُ رئيسِ الدعوةِ السّلَفِيّةِ بالإسْكَنْدَرِيّةِ) في مَقالةٍ على مَوقِعِه في هذا الرابط: يَوْمَ أنْ أفْتَى الدُكْتُورُ يُوسُفُ القرضاوي بأنّه يَجوزُ لِلمُجَنّدِ الأمْرِيكِيِّ أنْ يُقاتِلَ مع الجَيْشِ الأمْرِيكِيِّ ضِدّ دَولةِ أفغانِسْتانَ المُسلِمةِ لم يَنعَقِدِ اِتّحادُ عُلَماءِ المُسلِمِين [يَعْنِي (الاتّحادَ العالَمِيّ لِعُلَماءِ المُسلِمِين) الذي يَرْأَسُه القرضاوي] لِيُبَيّنَ حُرمةَ مُوالاَةِ الكُفّارِ، ولم تَنْطَلِقِ الألْسِنةُ مُكَفّرَةً ومُضَلّلةً وحاكِمةً بالنّفاقِ!، مع أنّ القِتالَ والنُّصرةَ أعْظَمُ صُوَرِ المُوالاَةِ ظُهورًا، ودَولةُ أفغانِسْتانَ كانَتْ تُطَبّقُ الحُدودَ وتُعلِنُ مَرجِعِيّةَ الإسلامِ. انتهى. وقالَ الشيخُ أيْمَنُ الظّوَاهِرِيُّ في (اللِّقاءُ المَفتوحُ مع الشيخ أيْمَنَ الظّوَاهِرِيّ "الحَلَقةُ الأُولَى") عن القرضاوي: الذي يُقَدّمُ خِدْماتٍ جَلِيلةً لِلأمْرِيكَانِ هو الذي يُبِيحُ لِلمُسلِمِين في الجَيْشِ الأمْرِيكِيِّ قَتْلَ المُسلِمِين في أفغانِسْتانَ

وتَدمِيرَها حِرصًا على مُستَقبَلِهم الوَظِيفِيِّ. انتهى. وقالَ الشيخُ سليمان الخراشي في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (إعترافاتُ دُكْتُورٍ عَصرانِيٍّ) على هذا الرابط: مِنَ المَعلومِ أنّ مِن أهَمِّ القضَايَا التي حاولَ العَصريُّون [يَعْنِي الذِين يَحمِلُون فِكْرَ (المَدرَسةِ العَقلِيّةِ الاعتِزالِيّةِ)] تَمييعَها أو تَحريفَها أو حتى إلغاءَها قضِيّةَ الوَلاَءِ والبَراءِ. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد إسماعيل المقدم (مؤسِّسُ الدّعوةِ السّلَفِيّةِ بالإسْكَنْدَرِيّةِ) في (عَقِيدةُ الوَلاَءِ والبَراءِ): الوَلاَءُ والبَراءُ مَبْدَأٌ أصِيلٌ مِن مَبادِئِ الإسلامِ ومُقْتَضَياتِ (لاَ إِلَهَ إلاّ اللّهُ)، فَلاَ يَصِحُّ إيمانُ أحَدٍ إلاّ إذا والَى أوْلِياءَ اللهِ، وعادَى أعداءَ اللهِ، وَقَدْ فرّطَتِ الأُمّةُ الإسلامِيّةُ اليَومَ في هذا المَبْدَأِ الأصِيلِ، فَوَالَتْ أعداءَ اللهِ، وتَبَرّأَتْ مِن أوْلِياءِ اللهِ، ولأِجْلِ ذلك أصابَها الذُّلُّ والهَزِيمةُ والخُنوعُ لأِعداءِ اللهِ، وظَهَرَتْ فيها مَظاهِرُ البُعدِ والانحِرافِ عنِ الإسلامِ. انتهى]، وعلى رَأسِ هؤلاء مُفْتِي الفَضَائيّاتِ (يُوسُفُ القرضاوي)، حيث عَمِلَ على نَشْرِ هذا الفِكْرِ عَبْرَ الفَضَائيّاتِ وشَبَكةِ الإنترنتِ والمُؤْتَمَراتِ والدُّروسِ والكُتُبِ والمُحاضَراتِ. انتهى باختصار.

(16)وقالَ الشيخُ يحيى بنُ عَلِيٍّ الحجوري (الذي أوْصَى الشيخُ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ أنْ يَخْلُفَه في التّدريسِ بَعْدَ مَوتِه) في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (الرّدُّ على القرضاوي وأمثالِه إنكارِهم رَجْمَ الزانِي المُحصَنِ) على مَوقِعِه في هذا الرابط: فَقَدْ سَمِعتُ كَلِمةً صَوتِيّةً لِيُوسُفَ القرضاوي، نَقَلَ فيها عنِ المُسَمّى أبِي زهرة [يَعنِي الشّيخَ (محمد أبو زهرة) عُضْوَ مجمع البُحوثِ الإسلامِيّةِ، الْمُتَوَفّى عامَ 1974م، وهو مِن أصْحابِ المَدرَسةِ العَقلِيّةِ الاعتِزالِيّةِ] أنّه يُنْكِرُ رَجْمَ الزانِي المُحصَنِ وأنّه كانَ كاتِمًا لِذلك عِشْرِينَ سَنَةً وأنّه الآنَ أفْشاه، وأبَانَ القرضاوي بأنّه يَمِيلُ إلى هذا الرّأيِ [قالَ الشّيخُ القرضاوي في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (نَدوةُ التّشريعِ الإسلامِيِّ في لِيبْيَا) على مَوقِعِه في هذا الرابط:

قالَ [أي الشّيخُ (محمد أبو زهرة)] {رَأيِي أنّ الرّجمَ كانَ شَرِيعةً يَهودِيّةً، أقرّها الرّسولُ في أوّلِ الأمر، ثم نُسِخَتْ}. انتهى باختصار. وجاءَ في مَقالةٍ بِعُنوانِ (رَجْمُ الزانِي بين أبي زهرة والقرضاوي) على هذا الرابط: ذَهَبَ الدُّكْتُورُ القرضاوي [إلى] أنّ عُقوبةَ الزانِي [المُحصَنِ] تَعزِيرِيّةٌ ولَيسَتْ حَدًّا ثابِتًا. انتهى باختصار. قُلْتُ: الاختِلافُ بين أبي زهرة والقرضاوي هو أنّ الأوّلَ يَرَى عُقوبةَ الرّجْمِ مَنسوخةً أمّا الثانِي فيَرَى أنّها تَعزيريّةٌ؛ وَقَدْ أَلّفَ الشيخُ عصام تليمة (القِيَادِيُّ الإخوانِيُّ، وتِلمِيذُ القرضاوي وسِكْرِتيرُه الخاصُّ ومُدِيرُ مَكتَبِه، وعُضوُ جَبهةِ عُلَماءِ الأزهَرِ، وعُضوُ الاتِّحادِ العالَمِيِّ لِعُلَماءِ المُسلِمِين، وعُضوُ الجَمعِيّةِ الشّرعِيّةِ بِمِصرَ) كِتابًا أسْمَاهُ (لا رَجْمَ في الإسلامِ). وَقَدْ قالَ الشيخُ عبدُالكريم الخضير (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) على مَوقِعِه في هذا الرابط: الحَدُّ [هو] العُقوبةُ المُحَدّدةُ شَرعًا على المَعصِيَةِ، كَحَدِّ الزِّنَى وحَدِّ السّرِقةِ وحَدِّ شُرْبِ الخَمْرِ، إلى غيرِ ذلك مِنَ الحُدودِ، فهو مُحَدّدٌ شَرعًا لاَ يُزَادُ ولاَ يُنْقصُ؛ والتّعزِيرُ [هو] العُقوبةُ التي تَرجِعُ إلى اِجتِهادِ الحاكِمِ في تَقدِيرِ ما يَستَحِقُّه هذا العاصِي. انتهى] وأكّدَه بِأنّ ما جاءَ مِنَ الأدِلّةِ في رَجْمِ النّبِيِّ صَلَى اللهُ عليه وسَلّمَ [لِلزّانِي المُحصَنِ] ليس حَدًّا وإنّما هو تَعزِيرٌ، قالَ [أي القرضاوي] {والتّعزِيرُ ذا الآنَ صَعْبٌ، لا يُقْبَلُ التّعزِيرُ ذا الآنَ}، وهذه كَلِمةٌ شَنِيعةٌ أعرَبَ [أي القرضاوي] فيها وفي أمثالِها عن زَيغِه بِتَصَدِّيه لِرَدِّ حُكْمٍ عَدِيدٍ مِن أدِلّةِ الكِتابِ والسُّنّةِ التي قامَ عليها إجماعُ الأُمّةِ، فرَأيْتُ مِنَ المُهِمّ بَيَانُ شُؤْمِ هذه الكَلِمةِ وعَظِيمِ ضَرَرِها على قائِلِها، مُذَكِّرًا بِقولِ النّبيِّ صَلَى اللهُ عليه وسَلّمَ {إنّ العَبْدَ لَيَتَكَلّمُ بالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللّهِ، لا يُلْقِي لَهَا بَالاً، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنّمَ}... ثم قالَ -أي الشيخُ الحجوري-: وتَمَرُّدُ

القرضاوي وسَلَفِه [يَعنِي الشّيخَ (محمد أبو زهرة)] في ذلك على حُكمِ اللهِ وحُدودِهِ نَظِيرُ تَمَرُّدِ اليَهودِ قبْلَهم على حُكمِ اللهِ وحُدودِه التي أنزَلَها اللهُ على نَبيّه مُوسَى عليه الصّلاةُ والسّلامُ في التّوْرَاةِ ولا فَرْقَ، فهُمْ أحرَى بمُشابَهةِ اليَهودِ في ذلك حَذْوَ الْقُذّةِ بالْقُذّةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الحجوري-: وقدْ ثَبَتَ أمرُه وإقامَتُه صلَى اللهُ عليه وسلّمَ لِهذا الحدّ ثُبوتًا قطعِيًا لا يُمكِنُ أنْ يُنكَرَ، ولا يَجْحَدُه إلاّ مَن خَتَمَ اللهُ على قُلوبهم وعلى سَمْعِهم وعلى أبصارِهم غِشاوةٌ... ثم قالَ -أي الشيخُ الحجوري-: قالَ اِبْنُ حَزْمٍ في (طَوْقُ الحَمامَةِ) {وقدْ أجمعَ المُسلِمون إجماعًا لا يَنقُضُه إلا مُلحِدٌ أنّ الزانِي المُحصَنَ عليه الرّجمُ حتى يَموتَ}... ثم قالَ -أي الشيخُ الحجوري-: وقالَ الزّجّاجُ في (مَعَانِي الْقُرْآنِ) {أجمَعَتِ الفُقهاءُ أنّ مَن قالَ (إنّ المُحصنَين لا يَجِبُ أنْ يُرجَما إذا زَنَيَا) وكانا حُرّين، كافِرٌ؛ وَكَذَا قالَ الأَزْهَرِيُّ في (تَهْذِيبُ اللّغَةِ)... ثم قالَ -أي الشيخُ الحجوري-: وقالَ النّحّاسُ في (مَعَانِي الْقُرْآنِ) {وقدْ أجمَعَتِ الفُقهاءُ على أنّه مَن قالَ (لا يَجِبُ الرّجمُ على مَن زَنَى وهو مُحصَنٌ) أنّه كافِرٌ}، وَكَذَا قالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي (لِسَانُ الْعَرَبِ). انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مَقالةٍ بعُنوانِ (الإجماعُ على كُفرِ مُنكِرِ الرّجمِ في الإسلامِ) على مَوقِعِه في هذا الرابط: وقدِ اِتّفَقَتِ المَذاهِبُ الفِقهيّةُ، سَوَاءً مَذاهِبُ أهلِ الحَدِيثِ أو أهلِ الرّأيِ أو الظاهِرِيّةِ، على الرّجمِ، بَلِ اِتّفقوا على تَكفِيرِ مَن أنكَرَ الرّجمَ. انتهى. وجاءَ في هذا الرابط على مَوقِعِ الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، أنّ مَجلِسَ هَيئَةِ كِبارِ العُلَماءِ قالَ: يُقرّرُ المَجلِسُ أنّ الرّجمَ حَدٌّ ثابتٌ بكِتابِ اللهِ وسُنّةِ رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وإجماعِ الأُمّةِ، وأنّ مَن خالَفَ في حَدِّ الرّجمِ لِلزّانِي المُحصَنِ فقدْ خالَفَ كِتابَ اللهِ وسُنّةَ رَسولِهِ وإجماعَ الصّحابةِ والتابِعِين وجَمِيعِ عُلَماءِ الأُمّةِ المُتّبِعِين لِدِينِ اللهِ، ومَن خالَفَ في

هذا العَصرِ فَقدْ تَأثَّرَ بدِعايَاتِ أهلِ الكُفرِ وتَشكِيكِهم بأحكامِ الإسلامِ. انتهى. وقالَ الشيخُ عَبدُالْعَزيزِ مُختَار إبراهِيم (أستَاذُ الحَدِيثِ وعُلُومِهِ بجَامِعةِ تَبُوك) في (العَصْرَانِيُونَ ومَفْهُومِ تَجْدِيدِ الدِّينِ): وأمّا حَدُّ الرّجم فإنّ جَمِيعَ العَصْرانِيِّين [يَعني (أصحابَ المَدرَسةِ العَقلِيّةِ الاعتِزالِيّةِ)] يُنكِرونه. انتهى.

(17)وقالَ الشيخُ محمد صالح المنجد في كِتابِ (دروس للشيخ محمد المنجد): مِنَ البدَعِ العَصْرِيّةِ التي خَرَجَتْ ما يُعرفُ بفِقْهِ التّيسِيرِ، وفِقْهُ التّيسِيرِ هو عِبَارةٌ عن اِتِّباعِ الهَوَى، وجَمْعِ الرُّخَص واختِراعِها... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المنجد-: هناك الآنَ مَدرَسةُ فِقْهِ التّيسِيرِ، هذه المَدرَسةُ القائمةُ على الحِوَاراتِ على الفَضائيّاتِ، وفِقْهُ التّيسِيرِ يُحاوِلُ أنْ يَجْمَعَ لك أيّةَ رُخصةٍ أفْتَى بها أو قالَها عالِمٌ أو أحَدٌ في كِتابٍ سابِقٍ مِن أيِّ مَذهَبٍ كانَ، وإذا لم يَجِدْ يَختَرِعُ فَتْوَى جَدِيدةً، تُناسِبُ العَصْرَ (بزَعْمِهم)، تُوافِقُ هَوَى الناسِ وتُخالِفُ الكِتابَ والسُّنّةَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المنجد-: وَهَكَذَا كَثُرَتِ الأهْواءُ في اِتِّباعِ الرُّخَصِ، ومَن تَتَبّعَ رُخَصَ العُلَماءِ تَزَنْدَقَ وخَرَجَ مِن دِينِه، فإنّه ما مِن عالِمٍ إلاّ وله سَقْطَةٌ (أو زَلّةٌ) واحِدةٌ على الأقلّ، فإذا تَتَبّعَ الإنسانُ هذه الرُّخَصَ اِجتَمَعَ فيه الشّرُّ كُلُّه، ومع طُولِ عَهْدِ الناسِ بعَصْرِ النُّبُوّةِ والبُعدِ عن وَقْتِ النُّبُوّةِ زادَتِ الأهْواءُ واستَوْلَتِ الشّهَواتُ على النُّفوسِ ورَقّ الدِّينُ لَدَى الناسِ، وزادَ الطِّينَ بَلّةً اِرتِباطُ المُسلِمِين بالغَربِ الذي اِستَوْلَى على مادِّيّاتِهم وصَدّرَ إليهم الفِكْرَ الذي يَعتَنِقونه ويَرضَخون له، وتَرَكَ هذا الأمْرُ أثَرَه -مع الأسَفِ- حتى على بَعضِ الدُّعاةِ، أو الذِين يَزعُمون نُصرةَ الإسلامِ ويَتَصَدّرون المَجالِسَ في الكَلاَمِ، فصارُوا يُرِيدون إعادةَ النّظَرِ في بَعضِ الأحكامِ الشّرعِيّةِ، يَقولون {ثَقِيلةٌ على الناسِ، الناسُ لا يُطِيقونها}، ماذا تُرِيدون؟، قالوا {نُخَفِّفُ، نُرَغِّبُ الناسَ في الدِّينِ} [جاءَ على

الموقِعِ الرّسمِيّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (إخوان أونلاين) في مَقالةٍ بِعُنوانِ (عُلَماءُ الأزهَرِ صِمامُ الأمانِ لِلأُمّةِ) على هذا الرابط أنّ الشّيخَ عبدَالخالق الشريف (مَسئولَ قِسمِ نَشْرِ الدّعوةِ بِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين) قالَ: فَلا بُدّ أنْ يَصِلَ الداعِيَةُ إلى أنْ يَشتاقُ الناسُ لِدُروسِهِ وخُطَبِه، ويُؤْثِرون الحُضورَ إليه على راحَتِهم. انتهى]، فَنَقولُ لهم، أنتم تُريدون إدخالَ الناسِ مِن بابٍ ثم إخراجَهم مِنَ الدِّينِ مِن بابٍ آخَرَ!، أنتم تُريدون إدخالَ الناسِ في دِينٍ ليس هو دِينَ اللهِ!، أنتم تُريدون أنْ تَنْشُروا على الناس إسلامًا آخَرَ غيرَ الذي أنْزَلَه اللهُ!، أنتم تُريدون أنْ تُقَدِّموا لِلنّاسِ أحكامًا غيرَ أحكامِ الشّرِيعةِ التي أتَى بها رَبُّ العالَمِين!، ماذا تُريدون؟!، ما هو نَوعُ الإسلامِ الذي تُريدون تَعلِيمَه لِلنّاسِ؟!، وأيُّ شَرِيعةٍ هذه؟!، وأيُّ أحكامٍ؟!، ومِنَ الناسِ مَن يَتَطَوّعُ لِمُتابَعَتِهم، ولا شَكّ أنّ الناسَ فيهم أهْلُ هَوَى وأتْباعُ كُلِّ ناعِقٍ، يُريدون يُسرًا ولا يُريدون مَشَقّةً، ويُريدون سُهولةً ولا يُريدون تَكالِيفَ صَعْبةً، فَنَقولُ، أفْتِهم بِعَدَمِ صَلاةِ الفَجرِ لِأنّ صَلاةَ الفَجرِ فيها مَشَقّةٌ!، وأفْتِهم بِعَدَمِ الصّومِ في الصّيفِ الحارّ لِأنّ الصّومَ في الصّيفِ الحارّ مَشَقّةٌ!، أفْتِهم بِالْفِطْرِ والقَضاءِ [أيْ أنْ يُفْطِرُوا في شَهْرِ رَمَضانَ، ثم يَقْضُوا فيما بَعْدُ، لِأجْلِ الْحَرّ]!، وأفْتِهم بِصَلاةِ الفَجرِ الساعةَ الثامِنةَ [أيْ بَعْدَ شُروقِ الشّمسِ]!، فما دُمْتَ تُرِيدُ أنْ تُخَفِّفَ على الناسِ خَفِّفْ!، وقُلْ {إنّ الرِّبَا ضَرورةٌ عَصرِيّةٌ}!، وَهَكَذا صارَ الإسلامُ الذي يُقَدّمُ لِلنّاسِ غيرَ الإسلامِ الذي أنْزَلَه اللهُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المنجد-: لَكِنْ كَيفَ يَعْنِي {الْقابِضُ عَلَى دِينِهِ كَالْقابِضِ عَلَى الْجَمْرِ} هذا الحَدِيثُ ما مَعناه؟!، إذَنْ ماذا بَعْدَ أنْ نُلْغِيَ أيّ أحكامٍ ونَقولَ {هذه يُعادُ النّظَرُ فيها}؟!، فَكَيفَ يَحُسُّ الواحِدُ أنّه قابِضٌ عَلَى الْجَمْرِ؟!، كَيفَ يَحُسُّ أنّ هنا فِتنةً وابتِلاءً مِنَ اللهِ؟!، اللهُ اِبتَلَى الناسَ بِالتكالِيفِ وابتَلاهم بِالمَشاقّ، ماذا يَعْنِي {إسْباغُ

الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ}؟!، ماذا يَعْنِي {حُفّتِ الْجَنّةُ بِالْمَكَارِهِ}؟!، إذا كُنتَ تُرِيدُ إلغاءَ المَكارِهِ مِنَ الدِّينِ فأيْنَ الجَنّةُ هذه التي تُريدون دُخولَها؟!، الجَنّةُ حُفّتْ بِالْمَكَارِهِ فأيْنَ المَكارِهُ؟!، أنتم تُريدون إلغاءَ المَكارِهِ كُلِّها بِحُجّةِ التّخفِيفِ على الناسِ وتَرغِيبِهم في الإسلامِ، أنتم تُرَغِّبونهم في شَيءٍ آخَرَ غيرِ الإسلامِ، تُرَغِّبون في دِينٍ آخَرَ تُشَرّعونه مِن عندكم، وهذا التّمادِي يَجعَلُ الداعِيَةَ هذا أو المُتَصَدِّرَ المُتَزَعِّمَ المُدّعِيَ للعِلْمِ عَبْدًا لِأهْواءِ البَشَرِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المنجد-: [يَقُولُ المُستَفتِي] {يا شَيخُ، هذه ثقِيلةٌ} يَقولُ [أيِ المُفتِي] {خَلاصٌ، بَلاشٌ}، [يَقُولُ المُستَفتِي] {يا شَيخُ، واللهِ ما قدِرْتُ} قالَ [أيِ المُفتِي] {هذا مُباحٌ}، وَهَكَذَا يُصبِحُ الشّرعُ وَفْقَ أهْواءِ الناسِ وشَهَواتِهم، ويُعادُ تَشكِيلُ دِينٍ جَدِيدٍ، وأحكامٍ جَدِيدةٍ، وفِقْهٍ جَدِيدٍ اِسمُه (فِقْهُ التّيسِيرِ) وهو قائمٌ على تَمييعِ الشّرِيعةِ ومُراعاةِ أهواءِ الناسِ (ماذا يَقولُ الناسُ؟، ما هو رَأيُ الأغْلَبِيّةِ؟، يَجُوزُ)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المنجد-: ويَجِبُ أنْ يَقومَ الدُّعاةُ إلى اللهِ بِمُقاوَمةِ داعِي الهَوَى، فالشّرِيعةُ جاءَتْ لِمُقاوَمةِ الهَوَى وتَربِيَةِ الناسِ على تَعظِيمِ نُصوصِ الشّرعِ والتّسلِيمِ لها وتَرْكِ الاعتِراضِ عليها وأنّ النّصّ الشّرعِيّ حاكمٌ لا مَحكومٌ وأنّه غيرُ قابلٍ لِلمُعارَضةِ ولا لِلمُساوَمةِ ولا لِلرّدِّ ولا لِلتّجْزِئةِ ولا لِلتّخفِيضِ، ولْيُذَكِّرِ [أيِ الداعِي] العامّةَ والخاصّةَ بِقولِ اللهِ تَعالَى {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُّبِينًا}، فلا بُدّ مِن تَربِيَةِ الناسِ على التّعَلُّقِ بالآخِرةِ، وأنّ الدُّنْيا دارُ شَهَواتٍ وأهْواءٍ، وأنّ الجَنّةَ قدْ حُجِبَتْ بالمَكارِهِ، والنارَ قدْ حُجِبَتْ بالشّهَواتِ، وأنّ اليَقِينَ ما دَلّ عليه الشّرعُ، وما جاءَ به الشّرعُ هو مَصلَحةُ الناسِ ولو جَهِلوا، ولو قالوا {لِيس في هذا مَصلَحَتُنا}، وأنّ مِن مَقاصِدِ الشّرِيعةِ تَعبِيدُ الناسِ لِرَبِّ العالَمِين،

وأنّ الواحِدَ يَرْكَبُ المَشاقّ حتى يَتَعَبّدَ ويُذَلِّلَ نَفْسَهُ لِلّهِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المنجد-: ما هو المَقْصِدُ الشّرعِيُّ مِن وَضْعِ الشّرِيعةِ؟، لِماذا أَلْزَمَ اللهُ الناسَ بِالشّرِيعةِ؟، الغَرَضُ مِن وَضْعِ الشّرِيعةِ إخْراجُ المُكَلّفِ عن داعِيَةِ هَوَاه حتى يَكونَ عَبْدًا للهِ؛ وَلْيَتَذَكّرْ هؤلاء القَومُ أنّ مُجاراةَ الناسِ في التّرَخّصِ والتّيسِيرِ لا تَقِفُ عند حَدٍّ، فَماذا نَفعَلُ بِمَن تَتَبَرّمُ مِن لُبْسِ الحِجَابِ؟، ومَن يَتَبَرّمُ مِن صِيامِ الحَرّ في رَمَضانَ؟، ومَن يَتَثاقَلُ عنِ السّفَرِ لِلْحَجّ لِمَا فيه مِنَ المَشَقّةِ والأمْراضِ المُعْدِيَةِ؟، وماذا نَصنَعُ بِالجِهادِ الذي فيه تَضحِيَةٌ بِالنّفْسِ والمالِ؟، فإذا كُنّا نُرِيدُ أنْ نَنسَلِخَ مِن أيّ شَيءٍ فيه ثِقَلٌ فَأَيُّ دِينٍ هذا الذي نُرِيدُ اِتّباعَه؟!؛ والتّيسِيرُ الذي يَسّرَه اللهُ للناسِ ورَخّصَ فيه هذا [هو التّيسِيرُ] الشّرعِيُّ، أمّا الآخَرُ فَتَيسِيرٌ بِدْعِيٌّ، التّيسِيرُ الشّرعِيُّ [هو] كالْمَسْحِ عَلَى الْخُفّيْنِ والجَورَبِ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَلِلْمُسَافِرِ ثلاثَةَ أيّامٍ، هذا تَيسِيرٌ شَرْعِيٌّ، {فَمَن كَانَ مِنكُم مّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدّةٌ مِّنْ أَيّامٍ أُخَرَ} هذا تَيسِيرٌ شَرْعِيٌّ، أمّا أنْ تَأْتِيَ وتَقولَ {الرِّبَا ضَرورةٌ عَصرِيّةٌ} فَهذا كَلاَمٌ فارِغٌ. انتهى باختصار.

(18)قالَ الشيخُ أحمد سالم في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (خارطةُ التّنويرِ مِنَ التّنويرِ الغَرْبِيّ إلى التّنويرِ الإسلامِيّ) على هذا الرابط: الخَلَلُ الذي دَخَلَ على هذا التّيّارِ الفِكْرِيّ [أيْ تَيّارِ التّنويرِ الإسلامِيّ، وهُمُ الذِين يَحمِلُون فِكْرَ (المَدرَسةِ العَقلِيّةِ الاعتِزالِيّةِ)] أثناءَ قِيَامِه بِعَمَلِيّةِ المُواءَمةِ والتّوفِيقِ [أيْ بين الإسلامِ ومَفاهِيمِ التّنويرِ العَلْمَانِيّ الغَربِيّ]، هو أنّهم في عَمَلِيّةِ التّوفِيقِ هذه أضاعوا قَطْعِيّاتٍ مِنَ الشّرِيعةِ وخالَفُوها، إمّا بِقَبُولِ باطِلٍ وإمّا بِرَدِّ حَقٍّ، ومِن أمثِلةِ القَطْعِيّاتِ التي ضَيّعَها بَعضُ أولئك المُفَكّرِين أثناءَ عَمَلِيّةِ المُوَاءَمةِ هذه، قَصْرُ مَفهومِ الجِهادِ في الإسلامِ على الدّفْعِ [قالَ الشّوْكَانِيُّ في (السيل الجرار): أمّا غَزوُ الكُفّارِ ومُناجَزةُ أهلِ الكُفرِ وحَمْلُهم على الإسلامِ أو تَسلِيمِ

الجِزيَةِ أو القتلِ، فهو مَعلومٌ مِنَ الضّرورةِ الدِّينِيّةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو مريم الكويتي في فَتْوَى له على هذا الرابط: اِعْلَمْ أنّ جِهادَ الطّلَبِ مِن شَرائعِ الدِّينِ المَعلُومةِ مِنَ الدِّينِ بالضّرورةِ، وقد ذَكَرَ هذا غيرُ واحِدٍ مِن أهْلِ العِلْمِ. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز الطريفي (الباحث بوزَارةِ الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية) في (تَفسيرُ آيَاتِ الأحكامِ): ويُخْشَى على مَن أنكَرَ جِهادَ الطّلَبِ الكُفْرُ، لأنّه يُنْكِرُ شَيَئًا مَعلومًا مُستَفِيضًا ثَبَتَ به النّصّ واستَفاضَتْ به وتَواتَرَتْ به النُّقولُ وأجْمَعَتْ عليه الأُمّةُ. انتهى. وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تَوَلّى القَضاءَ في بَلدةِ رحيمة بالمِنطَقةِ الشّرقِيّةِ، ثم في بَلدةِ الزلفي، وكانَ الشيخُ ابنُ باز مُحِبًّا له، قارئًا لِكُتُبه، وقدّمَ لِبَعضِها، وبَكَى عليه عندما تُوُفِّيَ -عامَ 1413هـ- وأمّ المُصَلِّين لِلصّلاةِ عليه) في كِتَابه (غُربةُ الإسلامِ، بتَقدِيمِ الشّيخ عبدِالكريم بن حمود التويجري): وَقَدْ رَأيتُ لِبَعضِ المُنتَسِبين إلى العِلْمِ في زَمانِنا مَقالاً زَعَمَ فيه أنّ اِبتِداءَ المُشرِكِين بالقِتالِ على الإسلامِ غيرُ مَشروعٍ، وإنّما يُشْرَعُ القِتالُ دِفاعًا عنِ الإسلامِ، إذا اِعتَدَى المُشرِكون على المُسلِمِين أو حالُوا بينهم وبين الدّعوةِ إلى الإسلامِ فَحِينَئِذٍ يُحارَبون، لا لِيُسلِموا بَلْ لِيَترُكوا عُدوانَهم ويَكُفُّوا عن وَضعِ العَراقِيلِ في طَرِيقِ الدُّعاةِ، فأمّا إذا لم يَحصُلْ منهم اِعتِداءٌ ولا وَضعُ عَراقِيلَ في طَرِيقِ الدُّعاةِ فأساسُ العَلاَقةِ بينهم وبين المُسلِمِين المُسالَمةُ والمُتارَكةُ، زَعَمَ أيضًا أنّ الإسلامَ لا يُجِيزُ قَتْلَ الإنسانِ وإهدارَ دَمِه ومالِه لِمُجَرّدِ أنّه لا يَدِينُ به [أيْ بالإسلامِ]، كَما لا يُجِيزُ مُطلَقًا أنْ يَتّخِذَ المُسلِمون القُوّةَ مِن سُبُلِ الدّعوةِ إلى دِينِهم، هذا حاصِلُ مَقالِه؛ وَقَدْ أطالَ الكَلامَ في تَقرِيرِ هذا الرّأيِ الخاطِئِ، ثم قالَ {وهذا الرّأيُ هو المَعقولُ المَقبولُ، وهو الرّأيُ الذي تَتّفِقُ معه نَظرةُ عُلَماءِ القانونِ الدُّوَلِيّ في

الأساسِ الذي تَبنِي الدُّوَلُ عليه عَلاقاتِها بَعضِها ببَعضٍ...} إلى آخِرِ كَلامِه المُصادِمِ لِلآيَاتِ المُحكَمَاتِ ونُصوصِ الأحادِيثِ الصّحِيحةِ وإجماعِ الصّحابةِ رِضْوَانُ اللّهِ عَلَيْهِمْ أجْمَعِين، وكَفَى بالوُصولِ إلى هذه الغايَةِ السّيّئةِ جَهلاً وخِذلانًا لِصاحِبِ المَقالِ وأشباهِه مِنَ المُثبّطِين عنِ الجِهادِ في سَبِيلِ اللهِ، المائِلِين إلى آراءِ أعداءِ اللهِ وقوانِينِهم المُخالِفةِ لِدِينِ اللهِ وما شَرَعَه لِعِبادِه المُؤمِنِين... ثم قالَ -أي الشيخُ التويجري-: إنّ اِبتِداءَ المُشرِكِين بالقِتالِ مَشروعٌ، وإنّ دِماءَهم وأموالَهم حَلالٌ لِلمُسلِمِين ما داموا على الشّرِكِ، ولا فَرْقَ في ذلك بين الكُفّارِ المُعتَدِين وغَيرِ المُعتَدِين، ومَن وَقَفَ منهم في طَرِيقِ الدُّعاةِ إلى الإسلامِ ومَن لم يَقِفْ في طَرِيقِهم، فَكُلُّهم يُقاتَلون اِبتِداءً لِما هُمْ عليه مِنَ الشّرِكِ باللهِ تَعالَى حتى يَترُكوا الشّرِكَ ويَدخُلوا في دِينِ الإسلامِ ويَلتَزِموا بحقُوقِه... ثم قالَ -أي الشيخُ التويجري-: صاحِبُ المَقالِ الذي أشَرْنَا إليه زَعَمَ أنّ الإسلامَ لا يُجِيزُ قَتْلَ الإنسانِ وإهدارَ دَمِه ومالِه لِمُجَرّدِ أنّه لا يَدِينُ به [أيْ بالإسلامِ]، ولَعَلّ صاحِبَ المَقالِ أخذَ هذا القولَ مِن نَظَراتِ عُلَماءِ القانونِ الدُّوَلِيّ وما تَقتَضِيه الحُرّيّةُ الإفرَنْجِيّةُ ثم نَسَبَه إلى الإسلامِ، والإسلامُ بَرِيءٌ مِن هذا القَولِ المُفتَرَى عليه كَما تَدُلُّ على ذلك الآيَاتُ والأحادِيثُ الصّحِيحةُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ التويجري-: يَقولُ صاحِبُ المَقالِ {إنّ الإسلامَ لا يُجِيزُ قَتْلَ الإنسانِ وإهدارَ دَمِه ومالِه لِمُجَرّدِ أنّه لا يَدِينُ به [أيْ بالإسلامِ]}، وهذا مِنه جُرأةٌ عَظِيمةٌ على اللهِ تَبارَكَ وتَعالَى وعلى رَسولِه صلى الله عليه وسلم وتَكذِيبٌ مِنه لِنُصوصِ القُرآنِ والأحادِيثِ الصّحِيحةِ، فاللهُ المُستَعانُ وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الْوَكِيلُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ التويجري-: جاءَ صاحِبُ المَقالِ وأشباهُه مِنَ المُعجَبِين بآراءِ أعداءِ اللهِ تَعالَى وقوانِينِهم الدُّوَلِيّةِ، فأصدَروا المَقالاتِ التي ظاهِرُها الطّعْنُ على الجَميعِ [يَعنِي الصّحابةَ والتّابِعِين] تَقلِيدًا

منهم لأعداءِ اللهِ تَعالَى وتَقَرُّبًا إليهم بما يُوافِقُ أهواءَهم [أيْ أهواءَ أعداءِ اللهِ]، بَلْ ظاهِرُها الطَّعْنُ على النّبيّ صلى الله عليه وسلم فِيما كانَ يَفعَلُه مع المُشرِكِين وأهلِ الكِتابِ، فَقَدْ كانَ صَلَواتُ اللهِ وسلامُه عليه يُقاتِلُهم على الإسلامِ، ويُهاجِمُهم إذا لم يَقبَلوا دَعوتَه، ويُغِيرُ عليهم في حالِ غِرّتِهم [أيْ غَفْلَتِهم]، وكُلُّ ذلك على زَعْمِ صاحِبِ المَقالِ لا يَجوزُ له [أيْ لِلنّبيّ صلى الله عليه وسلم]، وكان صلى الله عليه وسلم يَستَحِلُّ دِماءَهم وأموالَهم، وذلك على زَعْمِ صاحِبِ المَقالِ لا يَجوزُ له، وكانَ صلى الله عليه وسلم يُعِدُّ لأعداءِ اللهِ تَعالَى ما اِستَطاعَ مِنَ القُوّةِ ويُجاهِدُ بها [أيْ بهذه القُوّةِ] مَن أبَى مِنهم قَبُولَ الدّعوةِ، وذلك على زَعْمِ صاحِبِ المَقالِ لا يَجوزُ له، وكانَ صلى الله عليه وسلم يُقاتِلُ المُعرِضِين عنِ الإسلامِ سَواءٌ كانوا مِنَ المُعتَدِين أو غَيرِ المُعتَدِين، وعلى زَعْمِ صاحِبِ المَقالِ أنّ قِتالَ غَيرِ المُعتَدِين لا يَجوزُ له؛ فانظُروا أيُّها المُسلِمون إلى جَريرةِ التّقلِيدِ لأعداءِ اللهِ تَعالَى والاغتِرارِ بآرائهم الفاسِدةِ وقوانِينِهم الباطِلةِ، كَيفَ أوقَعا هذا المِسكِينَ في هذه الأوحالِ التي تُناقِضُ دِينَ الإسلامِ وتَقتَضِي المُروقَ مِنه بالكُلِّيّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ التويجري-: وعنده [أيْ وعند صاحِبِ المَقالِ] وعند أشباهِهِ أنّ الرّأيَ المَعقولَ المَقبولَ هو ما يَتّفِقُ مع نَظرةِ عُلَماءِ القانونِ الدُوَلِيِّ، مِن مُسالَمةِ أعداءِ اللهِ ومُتارَكَتِهم ما لم يَعتَدوا على المُسلِمِين أو يَقِفوا في طَريقِ الدُّعاةِ إلى الإسلامِ، فاللهُ المُستَعانُ وهو حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ التويجري-: والمَقصودُ هَا هُنَا أنّ قِتالَ المُشرِكِين واستِباحة دِمائهم وأموالِهم مِن أجْلِ شِركِهم باللهِ تَعالَى أمْرٌ مُجمَعٌ عليه وصادِرٌ عن أمْرِ اللهِ تَعالَى وأمْرِ رَسولِه صلى الله عليه وسلم كَما لا يَخْفَى على مَن له أدنَى عِلْمٍ وفَهْمٍ عن اللهِ تَعالَى ورَسولِه صلى الله عليه وسلم، ومَعرِفةٍ بسِيرةِ رَسولِ اللهِ (صلى الله عليه

وسلم) وأصحابه (رِضْوَانُ اللّهِ عَلَيْهِمْ أجْمَعِين) في جِهادِ المُشركِين وأهلِ الكِتاب، ولا يُنكِرُ ذلك إلاّ جاهِلٌ، أو مُكابِرٌ مُعانِدٌ لِلحَقّ يَتَعامَى عنه لِمَا عنده مِنَ المَيْلِ إلى الحُرّيّةِ الإفرنْجِيّةِ والتّعظِيمِ لأعداءِ اللهِ تَعالَى والإعجابِ بآرائهم وقوانِينِهم الدُّوَلِيّةِ، فَلِذلك يَرُومُ [أيْ يَطلُبُ] كَثِيرٌ مِنهم التّوفِيقَ بينها وبين الأحكامِ الشّرعِيّةِ، وما أكثَرَ هذا الضّرْبَ الرّدِيءَ في زَمانِنا لا كَثّرَهم اللهُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ التويجري-: صاحِبُ المَقالِ وأشباهُه مِنَ المُثَبِّطِين يُرَغِّبون المُسلِمِين في مُسالَمةِ أعداءِ اللهِ تَعالَى ومُتارَكَتِهم أبَدًا مُوافقةً لِمَا تَقتَضِيه الحُرّيّةُ الإفرنْجِيّةُ التي قدْ فَشَتْ في أكثرِ الأقطارِ الإسلامِيّةِ وعَظُمَ شَرُّها وضَرَرُها على الشّرِيعةِ المُحَمّدِيّةِ، فاللهُ المُستَعانُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ التويجري-: والمَقصودُ هَا هُنَا التّحذِيرُ مِن هذا المَقالِ وغَيرِه مِن مَقالاتِ المُتَهَوّكِين [أيِ المُتَحَيّرِين] وآرائهم وتَخَرُّصَاتِهم، فإنّ كَثِيرًا مِنها مَأخوذٌ مِن آراءِ الإفرنْجِ وأمثالِهم مِن أُمَمِ الكُفرِ والضّلالِ وما تَقتَضِيه قوانِينُهم وحُرّيّتُهم ومَدَنِيّتُهم. انتهى باختصار]، وإطلاقُ القولِ بِعَدَمِ العُقوبةِ على الآراءِ الباطِلةِ [قالَ الشيخُ سعيد بنُ ناصر آل بحران (الأخِصّائِيُّ العِلمِيُّ بجامعِ "الراجحي" بِأَبْهَا) في مَقالةٍ بِعُنوانِ (الأُمورُ المُشتَرَكةُ بين العَقلانِيِّين الجُدُدِ والقُدَماءِ) على هذا الرابط: تَتّفِقُ المَدارِسُ العَقلانِيّةُ القَدِيمةُ والمُعاصِرةُ على المُبالَغةِ في رَفعِ شِعارِ (الحُرّيّةِ الفِكريّةِ) وإنْ كانَ على حِسابِ العَقِيدةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أحمدُ بنُ محمد اللهيب (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك سعود) في (إنكارُ حَدِّ الرّدّةِ): وَقَدِ اُبْتُلِيَتِ الأُمّةُ بِفِرَقٍ ومَذاهِبَ عارَضَتْ بِمَعقولاتِها صَحِيحَ المَنقولِ، وأوّلُ مَن عُرِفَ عنهم ذلك الجَهْمِيّةُ في أواخِرِ عَصرِ التابعِين ثم اِنتَقَلَ إلى المُعتَزِلةِ ثم إلى الأشاعِرةِ والمَاتُرِيدِيّةِ؛ وفي العَصرِ الحاضِرِ ظَهَرَتِ اِتّجاهاتٌ عَقلانِيّةٌ مُتَعَدِّدةٌ [يُشِيرُ إلى

المَدرَسةِ العَقْلِيّةِ الاعتِزالِيّةِ] يَجمَعُ بينها المُغالاةُ في تَعظِيمِ العَقلِ، والقولُ بأَوّلِيّتِه على غَيرِه مِن مَصادِرِ المَعرِفةِ؛ وكانَ مِن تلك المَسائلِ التي عَبَثَ بها أصحابُ الاتّجاهاتِ العَقلانِيّةِ مَسألةُ حَدِّ الرِّدّةِ؛ ولَمّا كانَ مِنَ المُتّفَق عليه في دِينِ الإسلامِ ومِنَ المَعلومِ مِنَ الدِّينِ بالضّرورةِ أنّه لا يَجوزُ لِلمُسلِمِ أنْ يَخْرُجَ عن دِينِه فإنْ خَرَجَ وَجَبَ إقامةُ حَدِّ الرِّدّةِ عليه بَعْدَ اِستِتابَتِه، وعلى هذا سارَتْ أُمّةُ الإسلامِ طِيلةَ القُرونِ السابقةِ، ولم تُثَرْ فيها مُشكِلةُ الرِّدّةِ ولم يُشَكِّكْ أحَدٌ في حَدِّها، حتى جاءَتِ الإعلاناتُ الدُّوَلِيّةُ تُجِيزُ حُرِّيّةَ الارتِدادِ وتَكْفُلُها لِلإنسانِ وتَجعَلُها مِن حُقوقِه التي لا يُؤَاخَذُ بها؛ ولَمّا كانَ بَعْضُ كُتّابِ المُسلِمِين يَرَوْنَ أنّ إعلاناتِ حُقوقِ الإنسانِ الدُّوَلِيّةَ حَقٌّ لا مِريَةَ فيه حاكَموا الشّريعةَ الإلَهيّةَ إليها، وقدّموا المَواثِيقَ الدُّوَلِيّةَ على الشّريعةِ الرّبّانِيّةِ، ولاحَقوا الشّريعةَ مُحاوِلِين طَمْسَ هذا الحُكْمِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ إبراهيمُ بْنُ محمد الحقيل (الداعية بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في مَقالةٍ له على هذا الرابط: حَدُّ الرِّدّةِ ثابتٌ بالسُّنّةِ النّبَويّةِ، وفيه أحادِيثُ بَلَغَتْ حَدّ التّواتُرِ، ولِذا حَكَمَ عَلاّمةُ مِصْرَ المُحَدِّثُ أحمد شاكر [نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا، الْمُتَوَفَّى عامَ 1377هـ/1958م] في رَدِّه على شَيخِ الأزْهَرِ محمود شلتوت [الْمُتَوَفَّى عامَ 1958م، وهو مِن أصْحابِ المَدرَسةِ العَقليّةِ الاعتِزالِيّةِ] بأنّ أحادِيثَ قَتْلِ المُرتَدِّ مُتَواتِرةٌ، فقالَ {فإنّ الأمْرَ بقَتْلِ المُرتَدِّ عن الإسلامِ ثابتٌ بالسُّنّةِ المُتَواتِرةِ، مَعلومٌ مِنَ الدِّينِ بالضّرورةِ، لم يَختَلِفْ فيه العُلَماءُ}؛ ونَقَلَ إجماعَ الصّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم على قَتْلِ المُرتَدِّ الْمَاوَرْدِيُّ [ت450هـ] والْكَاسَانِيُّ [ت587هـ] وابْنُ قُدَامَةَ وابْنُ تَيْمِيّةَ. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ أبو عبدالرحمن الشنقيطي في كِتابه (لِماذا يُنكِرُ الإخوانُ حَدّ الرِّدّةِ؟!): فَإنّ هؤلاء المُنكِرين لِحَدِّ الرِّدّةِ

يُخشَى عليهم أنْ يَكونوا بذلك مُنكِرين لِمَا هو مَعلومٌ مِنَ الدِّينِ بالضّرورةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الشنقيطي-: فحَدُّ الرِّدّةِ مَشهورٌ ومَنصوصٌ عليه، فكُلُّ مَن جَحَدَه فَقَدْ عَرّضَ نَفْسَه لِلتّكفيرِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الشنقيطي-: حَدُّ الرِّدّةِ ثابتٌ بالتّصريحِ، بالسُّنّةِ والإجماعِ، وإنّ القُرآنَ الكَريمَ أشارَ إليه، وإنّ تَطبيقَه ثابتٌ عن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم والخُلَفاءِ الراشِدِين، وإنّ الأُمّةَ أجمَعَتْ على العَمَلِ به في سائرِ الأعصارِ، وإنّه أمْرٌ كالمَعلومِ مِنَ الدِّينِ بالضّرورةِ، وإنّه حَدٌّ مُقدّرٌ بالشّرعِ وليس تَعزيرًا مُقدّرًا بالإجتِهادِ، والتّشكِيكُ فيه تَشكِيكٌ في أمْرٍ مِنَ المُسَلّماتِ الشّرعِيّةِ الثابتةِ التي لا يَستَطِيعُ أنْ يَتَجَرّأَ على إنكارِها إلاّ مَن كانَ مُعْرِضًا عن شَرْعِ اللهِ غَيرَ خاضِعٍ له بالكُلّيّةِ، أمّا مَن كانَ يَزْعُمُ أنّ مَرْجِعِيّتَه الكِتابُ والسُّنّةُ فكَيفَ يَجْرُؤُ على إنْكارِها؟!، ولِهذا ما زِلْتُ أطْرَحُ هذا السُّؤَالَ بِكُلِّ عَفَوِيّةٍ واستِغرابٍ {لِماذا يُنكِرُ الإخوانُ [يَعنِي جَماعةَ الإخوانِ المُسلِمِين] حَدّ الرِّدّةِ؟!، وهَلْ هُمْ دُعاةٌ لإقامةِ الحُكْمِ الإسلامِيِّ أمْ دُعاةٌ لِتَمييعِ الشّريعةِ الإسلامِيّةِ؟!}، نَسألُ اللهَ تَعالَى أنْ يَهدِيَ كُلّ المُسلِمِين ويَحفَظَهم مِن شَطَحاتِ الزّنادِقةِ. انتهى باختصار]، والقولُ بجَوازِ تَوَلِّي غيرِ المُسلِمِ مَنْصِبَ حاكِمِ المُسلِمِين ووَلِيِّ أمْرِهم [قالَ الشّيخُ إيهاب كمال أحمد في مَقالةٍ بِعُنوانِ (الرّدُّ المُبِينُ على مَن أجازَ وِلاَيَةَ الكافِرِ على المُسلِمِين) على هذا الرابط: إنّ إجماعَ المُسلِمِين مُنعَقِدٌ على اعتِبارِ شَرطِ الإسلامِ فِيمَن يَتَوَلّى حُكمَ المُسلِمِين ووِلايَتَهم، وإنّ الكافِرَ لا وِلايَةَ له على المُسلِمِ بحالٍ. انتهى]، والقولُ بإبدالِ المُواطَنةِ مَحَلّ الذِّمّةِ وإلغاءُ الذِّمّةِ كَصُورةٍ لِلعَلاَقةِ بين المُسْلِمِ وغيرِ المُسْلِمِ [جاءَ في كِتابِ (فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) أنّ اللجنةَ (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود) قالَتْ: مَن لم يُفَرِّقْ بين اليَهودِ والنّصارَى وسائر

الكَفَرةِ، وبين المُسلِمِين، إلاّ بالوَطَنِ، وجَعَلَ أحكامَهم واحِدةً، فهو كافِرٌ. انتهى. وقالَ فايز محمد حسين في كتابه (الشّريعةُ والقانونُ في العَصرِ العُثمانِيّ): وَقَدِ اِقْتَبَسَتِ الدّولةُ العُثمانِيّةُ فِكْرَةَ (الجِنسِيّةِ) مِن أُورُوبّا، وتَبَلْوَرَ هذا رَسْمِيًّا بِصُدورِ قانونِ الجِنسِيّةِ العُثمانِيّ في 1869/1/19م، وبِمُقتَضَى هذا القانونِ أصبَحَ كُلُّ القاطِنِين في الدّولةِ العُثمانِيّةِ يَحمِلون الجنسيّةَ العُثمانِيّةَ، ومِن ثَمّ فَأصبَحَ لا يُوجَدُ فَرْقٌ بين المُواطِنِين، إذْ أصبَحوا كُلُّهم يَتَمَتّعون بالجِنسِيّةِ العُثمانِيّةِ، وَهَكَذَا حَلّتْ -ومُنْذُ ذلك الحِينِ- رابطةُ الجِنسِيّةِ مَحَلّ رابطةِ الدِّينِ، وصارَتِ الجِنسِيّةُ وَصفًا في الشّخْصِ يَتَمَتّعُ به بِصَرْفِ النّظرِ عن دِيانَتِه، وَهَكَذَا تَمّ هَجْرُ التّقسِيمِ الإسلامِيّ الثُّلاثِيّ لِلأشخاصِ بين (المُسلِمِ، والذِّمّيّ، والمُستَأْمَنِ) [وهو التّقسِيمُ الذي كانَ مُطَبّقًا داخِلَ ولايَاتِ الدّولةِ العُثمانِيّةِ قَبْلَ صُدورِ قانونِ الجِنسِيّةِ العُثمانِيّ]، ونَشَأَ أساسٌ جَدِيدٌ لِلعَلاقةِ بين الفَرْدِ والدّولةِ وهو رابطةُ الجِنسِيةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ وليد السناني (أحَدُ أشهَرِ المُعْتَقَلِين السِّيَاسِيِّين في السُّعودِيّةِ، وَوُصِفَ بأنّه "أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ هذا العَصْرِ") في فيديو بِعُنوانِ (لِقاءُ دَاوُودَ الشريان مع وليد السناني): التّقسِيماتُ السِّيَاسِيّةُ المَوجودةُ التي يُبْنَى عليها مَسألةُ الجِنسِيّةِ هذه كُلُّها أصْلاً باطِلةٌ ما أَنْزَلَ اللهُ بها مِن سُلطانٍ ومَبْنِيّةٌ على شَرِيعةِ الطاغوتِ الدُّوَلِيّةِ، مَسألةُ المُوَاطَنَةِ التي تُبْنَى على الجِنسِيّةِ، هذا المُواطِنُ يُعْطَى الحُقُوقَ حتى لو كانَ رافِضِيًّا! حتى لو كانَ إسْمَاعِيلِيًّا باطِنِيًّا! حتى لو كانَ نَصرانِيًّا! حتى لو كان أكثَرَ شَيءٍ! إذا صارَ مُواطِنًا فَلَهُ الحُقوقُ كامِلةً!. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ إيهاب كمال أحمد في مَقالةٍ بِعُنوانِ (الرّدُّ المُبينُ على مَن أجازَ ولايَةَ الكافِرِ على المُسلِمِين) على هذا الرابط: فَإنّ مُشارَكةَ المُسلِمِين لِلكُفّارِ في وَطَنٍ واحِدٍ لا تَعنِي بالضّرورةِ تَساوِيَهم في الحُقوق

والواجِباتِ، وإنّما تُوجِبُ إقامةَ العَدلِ والقِسطِ على الجَمِيعِ، والعَدلُ لا يَعنِي المُساواةَ في كُلِّ شَيءٍ، وإنّما يَعنِي إعطاءَ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّه، ومُطالَبَتَه بأداءِ ما عليه مِن واجِباتٍ، والمَرجِعُ في تَحدِيدِ الحُقوقِ والواجِباتِ هو شَرعُ اللهِ لا غَيرُ. انتهى]، والقولُ بِعَدَمِ جَوَازِ إلزامِ المُسلِمِين بالشريعةِ -رَغْمَ وُجودِ الاستِطاعةِ- مُرَاعاةً لِحُرِّيّتِهم في الاخْتِيَارِ [قُلْتُ: المَقصودُ هُنَا بَيَانُ أنّ أصحابَ المَدرَسةِ العَقلِيّةِ الاعتِزالِيّةِ يَرَوْنَ أنّه لا يَجوزُ إلزامُ المُجتَمَعِ بالشّريعةِ إلاّ إذا اِختارَ الأغلَبِيّةُ بالتّصويتِ الدِّيمُقْراطِيِّ أنْ يُلزَمُوا بها. وقَدْ قالَ الشّيخُ فهد بنُ صالح العجلان (الأستاذ المشارك في قسم الثقافة الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض) في مَقالةٍ له بعُنوانِ (هَلِ الإلزامُ بأحكامِ الإسلامِ يُؤَدِّي إلى النِّفاقِ؟) على هذا الرابط: فالقولُ بأنّ الشّريعةَ ليس فيها إلزامٌ، هذا تَجاوُزٌ وحَذْفٌ لأصلٍ شَرعِيٍّ ثابتٍ ومُجمَعٍ عليه ولا يُمكِنُ إنكارُه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العجلان-: الإلزامُ [أيْ بالشّريعةِ] أصلٌ شَرعِيٌّ مُحكَمٌ يَقومُ على نُصوصٍ وأحكامٍ وقواعِدَ لا تُحصَرُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العجلان-: لم يَكُنْ سُؤالُ (الإلزامِ بالشّريعةِ) مَطروحًا في تلك العُصورِ [يَعنِي عَصْرَ النُّبُوّةِ وعَصْرَ الصّحابةِ] أصلاً، لأنّه بَدَهِيٌّ وضَرورِيٌّ مِن أحكامِ الإسلامِ، إنّما طُرِحَ هذا المَوضوعُ بِسَبَبِ ضَغطِ مَفاهِيمِ الثّقافةِ العَلْمانِيّةِ المُعاصِرةِ [التي] تَتَحَرّكُ معها مُحاوَلاتُ التّوفِيقِ والتّلفِيقِ والمُواءَمةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العجلان-: فالإلزامُ بأحكامِ الإسلامِ ليس شَيئًا طارئًا وجِسْمًا غريبًا نَبحَثُ له عن سَبَبٍ ومَشروعِيّةٍ، [بَلْ] هو أصلٌ وفَرضٌ لازمٌ وبَدَهِيٌّ. انتهى باختصار]؛ وأكثرُ هذه المَسائلِ التي ضَيّعوا فيها القَطعِيّاتِ هي مِنَ المَسائلِ التي أَنْتَجَتْها العَقلانِيّةُ العَلْمانِيّةُ، لَكِنّهم لا يَنتَبِهون لِلأساسِ العَقلانِيِّ العَلْمانِيِّ لها ويَظُنّون هذه المَسألةَ مِنَ الحَقِّ المُشتَرَكِ بين الوَحْيِ

وبين الفِكْرِ الغَربِيّ، والحالُ ليس كذلك، والوَحْيُ منها بَرَاءٌ، وهي مُصادِمةٌ له، وما أَنْتَجَها سِوَى العَلْمانِيّةِ التي تَنزِعُ الوَحْيَ عنِ القِيَمِ؛ ويُمْكِنُنا ذِكْرُ مَسْرَدٍ سَرِيعٍ بِرُموزِ هذا التّيّارِ، وَهُمْ رفاعة الطهطاوي ([ت]1873م)، وجمال الدين الأفغاني ([ت]1897م)، ومحمد عبده [الذي تُوُفِّيَ عامَ 1905م، وكان يَشْغَلُ مَنْصِبَ (مفتي الديار المصرية)]، وعبدالرحمن الكواكبي ([ت]1902م)، ومحمد رشيد رضا ([ت]1935م)، ومصطفى عبدالرازق [الذي تُوُفِّيَ عامَ 1947م، وكان يَشْغَلُ مَنْصِبَ (شيخ الأزهر)]، وعبدالمتعال الصعيدي [الذي تُوُفِّيَ عامَ 1971م، وكان أستاذًا بكلية اللغة العربية بالأزهر]، ومحمد الغزالي، ويوسف القرضاوي، وأحمد كمال أبو المجد [الذي تُوُفِّيَ عامَ 2019م، وكان عضوا بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر]، ومحمد عمارة [عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر]، وفهمي هويدي، ومحمد سليم العوا [الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين]، وحسن الترابي [رئيس مجلس النواب السوداني]، وراشد الغنوشي [عضو مكتب الإرشاد العام العالمي لجماعة الإخوان المسلمين]، وعبدالمنعم أبو الفتوح [عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين في مصر]، وسعد الدِّين العثماني [رئيس الحكومة المغربية]. انتهى باختصار.

(19)قالَ الشيخُ ربيع المدخلي (رئيسُ قسمِ السُّنّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) على مَوقِعِه في هذا الرابط: أهلُ البدَعِ كالرّوافِضِ، والخَوارِجِ، والجَهْمِيّةِ، والقدَرِيّةِ، والمُعتَزِلةِ، والصّوفِيّةِ القُبورِيّةِ، والمُرجِئةِ، ومَن يَلْحَقُ بهم كالإخوانِ [يَعنِي (جَماعةَ الإخوانِ المُسلِمِين)] والتّبلِيغِ [يَعنِي (جَماعةَ التّبلِيغِ والدّعوةِ)] وأمثالِهم، فهؤلاء لم يَشتَرِطِ السّلَفُ إقامةَ الحُجّةِ مِن أجْلِ الحُكْمِ

عليهم بالبدعةِ، فالرافِضِيُّ يُقالُ عنه {مُبتَدِعٌ}، والخارِجيُّ يُقالُ عنه {مُبتَدِعٌ}، وَهَكَذا، سَواءٌ أُقِيمَتْ عليهم الحُجّةُ أمْ لا. انتهى. وقالَ الشيخُ ربيع المدخلي أيضًا في فيديو بعنوان (الشيخُ ربيع يَقولُ أنّ "سيد قطب" تَوَصّلَ لِلمَنهَجِ السّلَفِيِّ بِفِطْرَتِه): إنّ (سَيّد قطب) كانَ يَنْشِدُ الحَقّ، ولهذا لو يَسْمَعُ الإخوانُ [يَعْنِي جَماعةَ الإخوانِ المُسلِمِين] نَصِيحَتَه لاَنْتَهَتِ الخِلاَفاتُ بينهم وبين السّلَفِيِّين؛ هذا الرّجُلُ بإخلاصِه وحُبِّه لِلحَقّ تَوَصّلَ إلى أنّ لا بُدّ أنْ يُرَبّى الشّبابُ على العَقِيدةِ -قَبْلَ كُلِّ شَيءٍ- والأَخْلاَق، العَقِيدةِ الصّحِيحةِ؛ وأظُنُّ كُنْتُ قرَأتُ في كِتَاباتِ زينب الغزالي [العُضْوَةِ بِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين]، واللهُ أعلَمُ إذا كُنْتُم قرَأْتُم لها، أنّه كانَ يُرْشِدُهم [أيْ أنّ الشّيخَ (سيد قطب) كانَ يُرْشِدُ الإخوانَ] إلى كُتُبِ الشّيخِ محمد بنِ عبدِالوهاب، وكُتُبِ الحَرَكةِ السّلَفِيّةِ؛ يَقُولُ [أيِ الشيخُ سيد قطب] {أنَا قَرَأتُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، صَرَفْتُها في حُقُولِ المَعرفةِ الإنسانيّةِ، وغَبّشَتْ على تَصَوُّرِي، وأنَا إنْ شاءَ اللهُ إذا وَجَدْتُ الحَقّ واتّضَحَ لي آخُذُ به}، فالرّجُلُ بحُسْنِ نِيّتِه إنْ شاءَ اللهُ تَوَصّلَ إلى أنّ المَنْهَجَ السّلَفِيّ هو المَنْهَجُ الصّحِيحُ الذي يَجِبُ أنْ يَأْخُذَ به الشّبابُ، وأنْ يَتَرَبّوْا عليه؛ وعَرَضَ [أيِ الشيخُ سيد قطب] هذا المَنْهَجَ على المَوجُودِين في ذلك الوَقْتِ مِنَ الإخوانِ، ناسٌ وافَقُوه وناسٌ عارَضُوه، ثم غَلَبَ الجانِبُ المُعارِضُ على الجانِبِ المُوافِقِ، فاستَمَرّتْ دَعْوةُ الإخوانِ على ما هي عليه، الرّوافِضُ إخوانُهم، وصَدّامٌ [رَئِيسُ العِرَاقِ] يَقِفُونَ إلى جانِبِه، هذا كُلُّه مِن فَسَادِ العَقائدِ ومِنَ الخَلْطِ، لو كانَ هناك عَقِيدةٌ صَحِيحةٌ فيها الوَلاَءُ والبَرَاءُ ما يَقِفُونَ لا مع خُمَيْنِيّ [مُرْشِدِ الثّوْرةِ الإيرانِيّةِ] ولا مع صَدّامٍ. انتهى باختصار.

(20)وقالَ الشيخُ سيد إمام في (المُتاجِرون بالإسلامِ): حسن البَنّا [مُؤَسِّسُ جَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين] حَوّلَ جَماعَتَه إلى طابُورِ تَشريفاتٍ لِلمَلِكِ (فاروق) يَهتِفون له {اللهُ مع المَلِكِ}! فسَمَحَ لهم بالتَّمَدُّدِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ سيد إمام-: في عامِ 1990م كُنْتُ أعمَلُ جَرّاحًا في الجِهادِ الأفغانِيِّ، وكانَ يَعمَلُ معي كَمُساعِدِ جَرّاحٍ الدُّكْتُورُ عماد عبدالغفور، وهو حالِيًّا مُساعِدُ الرَّئيسِ المِصرِيِّ الإخوانِيِّ الدُّكْتُورِ محمد مرسي، ووَقْتَها قالَ لي الدُّكْتُورُ عماد {إنّ تَلاعُبَ حسن البَنّا بالإسلامِ بَلَغَ إلى الدَّرَجةِ التي كَتَبَ له الشيخُ عبدُالرحمن الوكيل -رَئيسُ جَمعِيّةِ أنصارِ السُّنّةِ- رِسالةً مَفتوحةً في مَجَلّتِه بعُنوانِ (يا بَنّا، أقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا)}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ سيد إمام-: كانَ البَنّا يُقَدِّمُ خَدَماتِه لِلمَلِكِ في مُقابِلِ السَّماحِ له بالتَّمَدُّدِ وتَكثِيرِ أتباعِه بالشِّعاراتِ الإسلامِيّةِ التي كانوا يَنقُضونها ويَنقُضون إسلامَهم بنُصرَتِهم لِحاكِمٍ لا يَحكُمُ بالإسلامِ، وإذا كُنتَ [الخِطابُ هنا لِلبَنّا] تُريدُ الإسلامَ فلِماذا تُؤَيِّدُ مَلِكًا لا يَحكُمُ بالإسلامِ؟!، فإذا أيَّدْتَه فأنتَ تُريدُ شَيئًا آخَرَ غيرَ الإسلامِ، ثم ضَرَبَهم المَلِكُ بحَسَبِ قاعِدةِ (مَن أعانَ ظالِمًا سَلّطَه اللهُ عليه)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ سيد إمام-: أيّدَ الإخوانُ المَلِكَ فتَحَمّلوا ذُنوبَ كُلِّ جَرائمِه، ثم أيّدُوا (جمال عبدالناصر) وثورَتَه فتَحَمّلوا كُلّ جَرائمِه ثم ضَرَبَهم، ثم أيّدُوا (أنور السادات) فتَحَمّلوا كُلّ جَرائمِه، ثم أيّدُوا (حسني مبارك) وأعلَنوا مُوافقتَهم المُسبَقة على تَوريثِ الحُكمِ لـ (جمال مبارك) فتَحَمّلوا كُلّ جَرائمِ (مبارك) الذي يَتّهِمونه الآنَ بالفَسادِ وَهُمُ الذِين أيّدُوه [قالَ الشيخُ أيْمَنُ الظّوَاهِرِيُّ في (اللّقاءُ المَفتوحُ مع الشّيخِ أيْمَنَ الظّوَاهِرِيّ "الحَلَقةُ الأُولَى"): الإخوانُ المُسلِمون بلَغَ بهم التّنازُلُ أنْ يَسِيروا في مُظاهَرةِ النِّفاقِ مِن مَجلِسِ الشّعبِ إلى قصرِ (حسني مبارك [حاكِمِ مِصْرَ وَقْتَئِذٍ]) لِيُطالِبوه بتَمدِيدِ رِئاستِه. انتهى

باختصار] فقامَ (مبارك) بتَسمِينِهم لِمُحارَبةِ الحَرَكةِ الجِهادِيّةِ وهذا أقذَرُ ما فَعَلوه على مَدَى تاريخِهم غير النّظِيفِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ سيد إمام-: أمّا حُلَفاءُ الإخوانِ مِن أدعِياءِ السّلَفِيّةِ وغيرهم فأقولُ لهم، قد قالَ اللهُ تَعالَى {وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسّكُمُ النّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمّ لاَ تُنصَرُونَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ سيد إمام-: الإسلامُ الصّحِيحُ ليس هو إسلامَ الأزهَرِ ولا إسلامَ الأوقافِ ولا إسلامَ الإخوانِ ولا إسلامَ أدعِياءِ السّلَفِيّةِ، وإنّما الإسلامُ شَيءٌ آخَرُ غيرُ ما عليه هؤلاء، ولم يَعُدْ يَعرِفُه إلاّ القَلِيلُ مِنَ الناس. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ سيد إمام أيضًا في (إخوانٌ، ولَكِنْ لَيسوا مُسلِمِين): الإخوانُ يَلعَبون بالإسلامِ كَما يَلعَبُ الصِّبْيَانُ بالكُرةِ، وغَرّهُمْ إمهالُ اللهِ لهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ سيد إمام-: إنّ الإخوانَ في غايَةِ الحِرصِ على عَدَمِ تَعلِيمِ أتباعِهم الإسلامِ الصّحِيحِ، وخُصوصًا التّوحِيدَ ونَواقِضَه، واشتَكَى لي بَعضُهم مِن هذا التّجهِيلِ المُتَعَمّدِ بالدِّينِ داخِلَ الجَماعةِ، ولِهذا وَقَعوا في الكُفرِ النّاقِضِ لِلإسلامِ بِكُلّ سُهولةٍ وبإصرارٍ وبصورةٍ جَماعِيّةٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ سيد إمام-: وخِتامًا، أقولُ لِلإخوانِ وحُلَفائهم، اِلْعَبُوا بأيّ شَيءٍ إلاّ الدِّين، و[قَدْ] قالَ الإمامُ مَالِكٌ رَحِمَه اللهُ {مَهْمَا تَلاَعَبْتَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ فَلاَ تَلاَعَبَنّ بِأَمْرِ دِينِكَ}. انتهى باختصار.

(21)وقالَ الشيخُ أحمد بن يحيى النجمي (المُحاضِرُ بكلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها) في كِتابه (فتح الرب الودود): جَماعةُ الإخوانِ المُسلِمِين، مِنهم أناسٌ في الخارجِ قالوا بأقوالٍ وعَمِلوا أعمالاً تُخرِجُ مِنَ الإسلامِ، كَقولِ بَعضِهم بحُرّيّةِ الاعتِقادِ والتّعَبّدِ، وكَقَولِهم بالدّعوةِ إلى وَحْدَةِ

الأديَانِ، وكَسُكوتِهم عنِ الشِّرْكِ الأكبَرِ، وما أشبَهَ ذلك مِنَ الأقوالِ والاعتِقاداتِ التي تُخرِجُ صاحِبَها مِنَ الإسلامِ، وَالعِيَاذُ باللّهِ. انتهى.

(22)ومِنَ الجدِيرِ بالذِّكرِ هنا أيضًا أنّ جَماعةَ الإخوانِ المُسلِمِين تَتَبَنّى المَنهَجَ الأزهَرِيّ (وهو مَنهجٌ أشعَرِيٌّ صُوفِيٌّ كَما سَبَقَ بَيَانُ ذلك)، ولِذلك تَراهُمْ يُمَجِّدون الأزهَرَ، ومِمّا يُدَلِّلُ على ذلك ما يَلِي:

(أ)جاءَ على مَوقِعِ المَوسوعةِ التاريخِيّةِ الرّسمِيّةِ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (ويكيبيديا الإخوانِ المُسلِمِين) في مَقالةٍ بعُنوانِ (الإخوانُ المُسلِمون والمَنهَجِيّةُ العَقدِيّةُ) على هذا الرابط: الإخوانُ جُزءٌ مِن نَسِيجِ الأُمّةِ الإسلامِيّةِ، لا تَشُذُّ الجَماعةُ عن مُعتَقَداتِ الأُمّةِ وثوابِتِها... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: المَذهَبُ الأشعَرِيُّ سارَ عليه سَلَفُ الأُمّةِ مِنَ العُلَماءِ والمُحَدِّثِين والفُقهاءِ والمُفَسِّرِين، وتَلَقّتْه الأُمّةُ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ بالتّلقِين والتّعَلُّمِ والتّأمُّلِ فيه وإمعانِ النّظرِ، حتى نَكادَ أنْ نَقولَ بأنّ الأُمّةَ قاطِبَةً إعتَنَقَتْ ذلك المَذهَبَ العَقدِيّ وسارَتْ عليه... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وجاءَتْ جَماعةُ الإخوانِ المُسلِمِين بعُلَمائها وفُقهائها ومُحَدِّثِيها وفُحولِها ومُحَنّكِيها، لِيَعتَنِقوا المَذهَبَ الأشعَرِيّ كَمَنهَجٍ عَقَدِيٍّ، وكَمَرجِعِيّةٍ كُبرَى لِلتّعامُلِ مع النّصّ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وأشعَرِيّةُ الإخوانِ لا مِراءَ فيها، ولا خِلافَ بين أهلِ العِلْمِ في مَرجِعِيّتِهم تلك [جاءَ في (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف ومراجعة الشيخ مانع بن حماد الجهني): جَعَلَ الأشاعِرةُ التّوحِيدَ هو إثباتُ رُبُوبِيّةِ اللهِ عَزّ وجَلّ دُونَ أُلُوهِيّتِه. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد بن خليفة التميمي (عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (مواقف الطوائف

مِن توحيد الأسماء والصفات): فإنّ أيّ مُجْتَمَعٍ أشْعَرِيٍّ تَجِدُ فيه تَوحِيدَ الإلَهِيّةِ مُخْتَلاً، وسُوقَ الشّرْكِ والبِدْعةِ رائِجَةً. انتهى. وقالَ الشيخُ سليمان الخراشي في مقالة له بعنوان (هَلِ الأشاعرةُ مِن أهلِ السُّنّة؟) على هذا الرابط: الأشاعِرةُ والماتُرِيدِيّةُ في بابِ التّوحِيدِ، يَحْصُرُونه [أيِ التّوحِيدَ] في تَوحِيدِ الرُّبُوبِيّةِ دُونَ تَوحِيدِ الأُلُوهِيّةِ، مِمّا ساهَمَ في اِنْتِشارِ البدَعِ والشّرْكِيّاتِ حَوْلَهم دُونَما نَكِيرٍ. انتهى باختصار]. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ يُوسُفُ القرضاوي (عضوُ هيئة كبار العلماء بالأزهر "زَمَنَ حُكْمِ الرئيسِ الإخوانيِّ محمد مرسي"، ورئيس الاتحاد العالمي لِعُلَماءِ المُسلِمِين "الذي يُوصَفُ بأنّه أكبَرُ تَجَمُّعٍ لِلْعُلَماءِ في العالَمِ الإسلامِيِّ"، ويُعتَبَرُ الأبَ الرُّوحِيَّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين على مُستَوَى العالَمِ) في فيديو بِعُنوانِ (الأشعَرِيّةُ عَقِيدةُ الأُمّةِ الإسلامِيّةِ): ليس الأزهَرُ وَحْدَه أشعَرِيًّا، الأُمّةُ الإسلامِيّةُ أشعَرِيّةٌ، وكُلُّ العالَمِ الإسلامِيِّ أشعَرِيٌّ، السّلَفِيُّون مَجموعةٌ صَغِيرةٌ، ليس كُلُّ السُّعودِيّةِ سَلَفِيِّين (الحِجازِيُّون غَيرُ النّجدِيِّين غَيرُ المِنطَقةِ الشّرقِيّةِ غَيرُ مِنطَقةِ جيزان)، فَإذا أَخَذْنا بالأغلَبِيّةِ [فإنّ] أغلَبِيّةَ الأُمّةِ أشعَرِيّةٌ. انتهى باختصار.

(ب)جاءَ على مَوقِعِ المَوسوعةِ التارِيخِيّةِ الرّسمِيّةِ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (ويكيبيديا الإخوانِ المُسلِمِين) في مَقالةٍ بِعُنوانِ (البُعْدُ الصُّوفِيُّ لَدَى الإخوانِ المُسلِمِين) على هذا الرابط: ولا يَفُوتُنا هنا أنْ نَذكُرَ المَرجِعِيّةَ السّلَفِيّةَ لِلإخوانِ في تَصَوُّفِهم، بِمَعنَى أنّ التّصَوُّفَ كَعِلْمٍ وكَمَنهَجٍ سُلوكِيٍّ وقِيَمِيٍّ اِتّبَعَه السّلَفُ وليس بِدْعًا لِلإخوانِ المُسلِمِين، فَتَجِدُ في كُتُبِ التّراجِمِ لِكِبارِ العُلَماءِ بِأنّ فُلانًا شافِعِيُّ المَذهَبِ حَنبَلِيُّ العَقِيدةِ شَاذِلِيُّ الطّرِيقةِ مَثَلاً. انتهى.

(ت)جاءَ على المَوقِعِ الرّسمِيّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (إخوان أونلاين) في مَقالةٍ بعُنوانِ (الحَدِيثُ عن إلغاءِ التّعلِيمِ الأزهَرِيّ كارثةٌ) على هذا الرابط: الأزهَرُ له رسالةٌ مَعروفةٌ مُنْذُ قَدِيمِ الأزَلِ، وهي نَشرُ الإسلامِ الصّحِيحِ المُعتَدِلِ لِلعالَمِ، ولَكِنْ هناك بَعضُ الأقلامِ المَأجورةِ وأصحابُ العُقولِ المَرِيضةِ التي تُحاولُ بشَتّى الطُرُقِ الانتِقاصَ مِن قِيمةِ الأزهَرِ. انتهى.

(ث)جاءَ على المَوقِعِ الرّسمِيّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (إخوان أونلاين) في مَقالةٍ بعُنوانِ (الحَربُ ضِدّ الطُلّابِ) على هذا الرابط: لِلأزهَرِ تَأثِيرٌ كَبِيرٌ على عَقلِ الشّعبِ واتِّجاهاتِه الفِكرِيّةِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: الأزهَرُ هو قِيمةٌ وقامةٌ شامِخةٌ على مَرّ العُصورِ، وإنْ كانَ البَيتُ الحَرامُ هو قِبلةَ المُسلِمِين في الصّلاةِ فإنّ الأزهَرَ هو قِبلةُ المُسلِمِين في العِلمِ ولِلعُلَماءِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: إنّ الأزهَرَ الشّرِيفَ بخَيرٍ. انتهى باختصار.

(ج)جاءَ على المَوقِعِ الرّسمِيّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (إخوان أونلاين) في مَقالةٍ بعُنوانِ (اِستِقلالُ الأزهَرِ) على هذا الرابط: قلعةُ الأزهَرِ العَظِيمةُ تَخَرّجَ فيها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني والغزالي والقرضاوي [وكُلُّ هؤلاء مِن أصحابِ المَدرَسةِ العَقلِيّةِ الاعتِزالِيّةِ]، وعَدَدٌ كَبِيرٌ مِن قادةٍ ومُفَكِّرِين مُسلِمِين... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: ويُناشِدُ [أي الشيخُ السيد عسكر (عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ورئيس لجنة الوعظ بالأزهر] القائمِين على الأزهَرِ تَكثِيفَ البَعَثاتِ الدِّينِيّةِ خارِجَ مِصرَ والعالَمِ الإسلامِيّ، لِتَعلِيمِ المُسلِمِين أُمورَ دِينِهم الحَنِيفِ، وتَحسِينِ صُورةِ الإسلامِ في الغَربِ، وتَشجِيعِ طُلّابِ

العِلْمِ بصُورةٍ أكثرَ مِمّا هي عليه لِلدِّراسةِ في الأزهَرِ وتَقدِيمِ التّسهيلاتِ اللازمةِ لهم. انتهى باختصار.

(ح)جاءَ على المَوقِعِ الرّسمِيِّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (إخوان أونلاين) في مَقالةٍ بعُنوانِ (فَصْلُ الجامعِ عنِ الجامعَةِ) على هذا الرابط: الأزهَرُ الشّرِيفُ كانَ وما زالَ رَمزًا دِينِيًّا كَبيرًا، ومَركَزًا لِلإشعاعِ الثّقافِيِّ الإسلامِيِّ المُمتَدِّ عَبْرَ القُرونِ لِلمُسلِمِين في شَتَّى بِقاعِ الأرضِ؛ هذا الصّرحُ العِملاقُ أخرَجَ عُلَماءَ كِبارًا ساهَموا بشَكلٍ فَعّالٍ في خِدمةِ الإسلامِ والإنسانِيّةِ كُلِّها... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: الأزهَرُ أرسَى على اِمتِدادِ الزّمانِ عُلومَ الشّرِيعةِ واللُّغةِ، ومنه شَعَّ نُورُ الإسلامِ إلى بلادٍ كَثِيرةٍ إفْرِيقِيّةٍ وآسْيَوِيّةٍ وغَربِيّةٍ، وصارَ رَأيُه أصِيلاً في كُلِّ أنحاءِ العالَمِ، ولا تُطلَبُ العُلومُ الإسلامِيّةُ واللُّغةُ العَرَبِيّةُ إلاّ عن طَرِيقِه... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: هذا المَنْصِبُ [يَعنِي مَنْصِبَ شَيخِ الأزهَرِ] يَحتَلُّ مَكانةً كَبِيرةً في أوساطِ المُسلِمِين على مُستَوَى العالَمِ وليس في مِصْرَ فقطْ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: الأزهَرُ مُؤَسّسةٌ إسلامِيّةٌ عالَمِيّةٌ تَهدِفُ إلى تَنوِيرِ العالَمِ الإسلامِيِّ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: فالعالَمُ الإسلامِيُّ يَعرِفُ لِمِصْرَ قَدْرَها ومَكانَتَها مِن خِلالِ دَورِ الأزهَرِ في تَعلِيمِ المُسلِمِين ونَشرِ الفِكرِ الإسلامِيِّ المُعتَدِلِ بَعِيدًا عنِ التّطَرُّفِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: الأزهَرُ سَيَظَلُّ مَنارةً لِلعِلْمِ ومَركَزَ نَشرِ الفِكرِ الإسلامِيِّ الوَسَطِيِّ. انتهى باختصار.

(خ)جاءَ على المَوقِعِ الرّسمِيِّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (إخوان أونلاين) في مَقالةٍ بعُنوانِ (عُلَماءُ الأزهَرِ صِمامُ الأمانِ لِلأُمّةِ) على هذا الرابط: أكّدَ فَضِيلةُ الشّيخِ عبدِالخالق الشريف (مَسئُولَ قِسمِ نَشْرِ الدّعوةِ بجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين) أنّ

الأزهَرَ الشّرِيفَ وعُلَماءَه إنّما هُمْ صِمامُ الأمانِ لِهذه الأُمّةِ، وَهُمْ مَن يَحفَظُ لها هُوِيّتَها؛ وأشارَ فَضِيلَتُه إلى أنّ الأزهَرَ الشّرِيفَ هو مَصدَرُ فَخْرٍ لِلمَصرِيّين جَمِيعًا وليس لأِبناءِ الأزهَرِ فَقَطْ؛ وأكّدَ أنّ الذي يُرِيدُ الأزهَرَ وعُلَماءَه بِسُوءٍ إنّما هو في واقِعِ الأمرِ يُرِيدُ أنْ يُهْلِكَ الإسلامَ في قَلْبِ هذه الأُمّةِ. انتهى باختصار.

(22)ومِنَ الجدِيرِ بِالذِّكرِ هنا أيضًا أنّ جَماعةَ الإخوانِ المُسلِمِين تَحالَفَتْ مع الكُفّارِ في التّشويهِ والتّحرِيضِ والقِتالِ ضِدّ الدّولةِ الإسلامِيّةِ -التي يُسَمِّيها أهلُ البدَعِ والضّلالِ (داعش)- التي كانَتْ تُقِيمُ أحكامَ الشّرِيعةِ وتَنشُرُ عَقِيدةَ أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ في كُلِّ أرضٍ تُسَيطِرُ عليها، ومِمّا يُدَلِّلُ على ذلك ما يَلِي:

(أ)قالَتْ هَيئَةُ التّحرِيرِ بمركز سلف للبحوث والدراسات (الذي يشرف عليه الشيخ محمد بن إبراهيم السعيدي "رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بمكة") في مقالةٍ لها بعنوانِ (عَرْضٌ وتَحلِيلٌ لِكِتابِ "السّعودِيّةُ والحَرْبُ على داعش") على هذا الرابط: كِتابُ (السّعودِيّةُ والحَرْبُ على داعش) لِمُؤَلِّفِه (حسن سالم بن سالم)، هو مِن إصداراتِ (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: قالَ [أيِ المُؤَلِّفُ (حسن سالم بن سالم)] في لِقاءٍ تِلِفِزْيُونيٍّ {الفِكرُ الذي يَحمِلُه تَنظِيمُ (داعش) فِكرٌ سَلَفِيٌّ، فَهُمْ يَستَدِلُّون بما في كُتُبِنا، وإنّ أكثَرَ مَن يُهاجِمُ هذا التنظيمَ ويَنقُدُه لا يُهاجِمُ أو يَنقُدُ أفكارَه، وإنّما أفعالَه} [جاءَ في مَقالةٍ بعنوان (ما هي العَلاقةُ الخَفِيّةُ بين "داعش" و"أفكار سيد قطب"؟) على مَوقِعِ قَناةِ العربية الفضائية الإخبارية السعودية: وقالَ الكلباني [هو الشيخُ عادل الكلباني (إمامُ الحَرَمِ المَكِّيّ)] خِلالَ اللِّقاءِ التِّلِفِزْيُونيِّ المَذكورِ {نَعَمْ، (داعش) نَبْتةٌ سَلَفِيّةٌ... والفِكرُ الذي

يَحمِلُه (داعش) فِكرٌ سَلَفِيٌّ، وليس إخوانِيًّا وليس قُطبيًّا وليس صُوفِيًّا وليس أشعَرِيًّا، وَهُمْ يَستَدِلُّون بما في كُتُبنا نحن وبِمَبادِئنا نحن، ومِن أجْلِ ذلك تَجِدُ أنّ مَن يَنقُدُ (داعش) لا يَنقُدُ فِكرَه، إنّما يَنقُدُ فِعلَه [قالَ الشّيخُ أبو سلمان الصومالي في (إسعافُ السائلِ بأجوبةِ المَسائلِ): إنّ اِختِلافَ الناسِ في الحُكمِ على الأعيَانِ بَعْدَ الاتّفاقِ على الأُصولِ في الكُفرِ والتّكفيرِ سائغٌ، فَلا يَنبَغِي التّجَنّي على الغَيرِ بِسَبَبِه، نَظَرًا لِاختِلافِهم في بَعضِ مَوانعِ التّكفيرِ؛ هذا، وقد تَختَلِفُ الأنظارُ في تَحقِيقِ مَناطِ التّكفيرِ في المُعَيّنِ؛ وعَهدِي بِشُيوخِ مُكافحةِ الإرهابِ الرّمْيُ ببِدعةِ التّكفِيرِ كُلّما خُولِفوا في التّطبيقِ لا في التّأصِيلِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالح الفوزان على هذا الرابط في مَوقِعِه: والمُرجِئةُ طَوائفُ، ما هُمْ بِطائفةٍ واحِدةٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الفوزانُ-: وأخَفُّهم اللِّي [أي الذي] يَقولُ {إنّ الإيمانَ اِعتِقادٌ بالقَلْبِ ونُطْقٌ باللِّسانِ}، هذا أخَفُّ أنواعِ المُرجِئةِ، لَكِنّهم يَشتَرِكون كُلُّهم في عَدَمِ الاهتِمامِ بالعَمَلِ، كُلُّهم يَشتَرِكون، لَكِنّ بَعْضَهم أخَفُّ مِن بَعْضٍ. انتهى]. انتهى]... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: واتّهَمَ [أي المُؤَلِّفُ] مَشايِخَ وعُلَماءَ -تحتَ مَقالِ [أيْ عُنوانِ] (المَشايِخُ الكُسالَى)- بأنّهم لا يَقومون بالرّدِّ على الفِكْرِ التّكفِيريِّ المُتَطَرِّفِ إلا وَهُم كُسالى، لأنّهم يَرُدُّون دُونَ قَناعةٍ منهم، ويَرُدُّون مع فُقدانِ مَنطِقِ الإقناعِ في خِطابِهم، وذلك لِمُخالَفتِه لِمَا في ضَمائرِهم أصْلاً، ولِذلك يَتَكاسَلون في الرّدِّ، وأكبَرُ دَلِيلٍ على ذلك اِستِمرارُ وُجودِ هذا الفِكْرِ وتَمَدُّدِه وزِيَادةِ اِنتِشارِه [جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ صَحِيفةِ (العربي الجديد) بعُنوانِ (لِماذا يَتَقَدّمُ داعش؟) على هذا الرابط: يَتَقَدّمُ داعش لِسَبَبٍ وَحِيدٍ، هو أنّه باتَ يَحْظَى بحاضِنةٍ شَعبِيّةٍ واضِحةٍ، تَتّسِعُ وتَكبُرُ في سُورِيَةَ والعِراقِ حتى الآنَ، وهذه هي الحَقِيقةُ والمُعادَلةُ التي يُدرِكُها كُلُّ المَعنِيّين في الأمْرِ، ولا يُرِيدون مُواجَهَتَها

مُباشَرةً، بَلْ يُحاوِلون الالتِفافَ عليها بطُرُقٍ مُلتَوِيَةٍ. انتهى. وجاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ بَوّابةِ أخبارِ اليَومِ التابعِ لِلْمُؤَسّسةِ الصّحَفِيّةِ المِصريّةِ الحُكومِيّةِ (دار أخبار اليوم) في هذا الرابط: قالَ شوقي علام (مُفتِي الجُمهوريّةِ) {إنّ 50% مِنَ الجِيلِ الثانِي والثالِثِ مِنَ المُسلِمِين الأُوروبّيّين أعضاءٌ في تَنظِيمِ (داعش) الإرهابيّ}... ثم قالَ -أيْ مَوقِعُ بَوّابةِ أخبارِ اليَومِ-: وتابَعَ مُفتِي الجُمهوريّةِ {إنّ دِراسةً في 2016 كَشَفَتْ أنّ أعدادَ الأُوروبّيّين في (داعش) تَتَزايَدُ}. انتهى. وفي فيديو بعُنْوانِ (الأبُ "جاك" لـ "بي بي سي"، أعضاءُ تَنظِيمِ الدّولةِ الإسلامِيّةِ مُثقّفون وجامِعِيُّون) قالَ الرّاهِبُ جاك مراد (الذي هَرَبَ مِنَ الدّولةِ الإسلامِيّةِ بَعْدَ ما أَسَرَتْه) عن أفرادِ الدّولةِ الإسلامِيّةِ: إنّ مُعامَلَتَهم كانَتْ جَيّدةً عُمومًا... فِيما يَخُصُّ التّعذِيبَ ما تَعَرّضْنا أبَدًا لأيِّ تَعذِيبٍ... هؤلاء الأشخاصُ أذكِيَاءُ مُثقفون جامِعِيُّون، ودَقِيقون في تَخطِيطِهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمدُ بنُ رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في مَقالةٍ له بعُنوانِ (اللِّقاءُ الثانِي "عُلَماءُ الدّولةِ") على مَوقِعِه في هذا الرابط: إنْ شاءَ اللهُ سنُكمِلُ مَوضوعًا مُهِمًّا، وهو مَوضوعُ (أيْنَ عُلَماءُ الدّولةِ الإسلامِيّةِ؟)، لأنّ هذه المَسألةَ أكثروا مِنها وأجْلَبُوا بها وبَعضُ الإخْوَةِ أُشكِلَتْ عليه حَقِيقةً، فنحن سَنَتَكَلّمُ عنها وإنْ لن نَستَطِيعَ أنْ نُوَفِّيَهَا حقّها في هذا اللِّقاءِ لأنّها لَها كِتابٌ خاصٌ بإذنِ اللهِ، يَعنِي أنَا الآنَ عندما أتَكَلّمُ إنّما أُعطِي إشاراتٍ، فالمُهِمُّ بإذنِ اللهِ سوف نُفرِدُ كِتابًا فيه تَراجِمُ مُختَصَرةٌ لِلْعُلَماءِ الذِين داخِلَ الدّولةِ الإسلامِيّةِ، والعُلَماءِ الذِين يُؤَيّدونها مِن خارِجِها سَواءٌ أُدخِلوا المُعتَقَلاتِ أمْ بَقَوْا على ما هُمْ عليه مِنَ الحُرّيّةِ خارجَ

المُعتَقلاتِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الطرهوني-: الدّولةُ قد رَماها أهلُ الكُفرِ قاطِبةً عن قوْسٍ وَاحِدَةٍ وحالَفَهم طَواغِيتُ العَرَبِ، فمَن تَكَلّمَ بكَلِمةِ حَقٍّ فِيها مُعرّضٌ لِلاعتِقال... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الطرهوني-: في بقاعِ المَعمورةِ في كُلِّ بَلَدٍ تَجِدون عالِمًا فاضِلاً يُؤَيّدُ الدّولة، ولَكِنّ غالِبًا الكُلّ دَخَلَ المُعتَقلاتِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الطرهوني-: إنّ كُلّ مَن يَظْهَرُ مِنه التّأييدُ لِلدّولةِ فإنّ مَصِيرَه غَيَاهِبُ السُّجون، نَسألُ اللهَ السّلامة والعافِيَة، فلأجْلِ هذا مِنَ الصّعبِ جِدًّا أنْ يَجْهَرَ أحَدٌ بتَأييدِه لِلدّولةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الطرهوني-: إنّ الدِّراساتِ الغَربيّة فقط لِلّذِين يُتابعون الدّولة الإسلامِيّة ويُؤَيّدونها مِمّن يَدخُلُ على (تويتر) مَثَلاً [تَقولُ] {فَوْقَ سَبعِين بالمِائَةِ مِن مُؤَيّدِي الدّولةِ هُمْ مِن بلادِ الحَرَمَين}، سَبعون بالمائَةِ مِنَ المُؤَيّدين الدّولة هُمْ مِن بلادِ الحَرَمَين، تَعرفون ما مَعْنَى هذا ولِماذا هذا؟، السّبَبُ [هو] أنّ الدّولة تَسِيرُ على نَفْسِ خُطَى الشّيخِ محمدِ بنِ عبدالوهاب وابْنِ تَيْمِيّة وابْنِ الْقيّم، ألَمْ تَسْمَعوا هذه الأسماءَ في بلادِ الحَرَمَين؟ ألَمْ تَسْمَعوا؟، هذا هو السّبَبُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الطرهوني-: العَجَبُ الْعُجَابُ مِمّن يَنْتَسِبون لِدَعوةِ الشّيخِ محمدِ بنِ عبدالوهاب -زُورًا وبُهتانًا- ثم يُنكِرون على الدّولةِ. انتهى باختصار]... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: نَرَى أنّ مَن ألْحقَ تَنظِيمَ (داعش) بالمَدرَسةِ السّلَفِيّةِ اِستَنَدَ إلى المَراجِعِ والمَصادِرِ التي يَستَقِي منها التنظيمُ، فالنتيجةُ إذَنْ [أيْ عند مَن ألْحَقَ الدّولةَ الإسلامِيّةَ بالمَدرَسةِ السّلَفِيّةِ] أنّ (داعش) لم تَتَغَذّ فِكْرِيًّا إلاّ مِن خلالِ هذا التُّراثِ السّلَفِيّ، وهذا يعني أيضًا [أيْ عند مَن ألْحَقَ الدّولةَ الإسلامِيّةَ بالمَدرَسةِ السّلَفِيّةِ] أنّ العِلاجَ يبدأ مِن إصلاحِ الخَلَلِ المَوجودِ في كُتُبِ التُّراثِ السّلَفِيّ، وقد دَعا بَعضُهم إلى ذلك صَراحةً... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: فالواقِعُ أنّ هذا التّنظِيمَ يَنتَقِي أشَدّ الآراءِ والأقوالِ مِنَ التُّراثِ السّلَفِيّ، وهو لا يَكتَفِي بالاقتِباسِ مِن

نُصوصِ كُتُبِ أتباعِ دَعوةِ الشيخِ محمد بنِ عبدالوهاب ورَسائِلِهم [قالَ مَركَزُ سلَفٍ لِلبُحوثِ والدِّراساتِ (الذي يُشرِفُ عليه الشيخُ محمد بنُ إبراهيم السعيدي "رَئيسُ قِسمِ الدِّراساتِ الإسلامِيّةِ بكُلِّيّةِ المُعَلِّمِين بمَكّةَ") في مَقالةٍ له بعُنوانِ (عَرضٌ وتَعريفٌ بكِتابِ "دِفاعًا عنِ الدُّرَرِ السَّنِيّةِ في الأجْوِبةِ النَّجْدِيّةِ"): (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ في الأجْوِبةِ النَّجْدِيّةِ) كتابٌ جَمَعَ فيه الشيخُ (عبدالرحمن بن محمد بن قاسم) كُتُبَ ورَسائلَ ومُكاتَباتِ أئمّةِ دَعوةِ الإمامِ محمد بنِ عبدِالوهابِ، بَدْءًا مِن رَسائلِ الشيخِ نَفْسِه وكِتاباتِه إلى آخِرِ مَن وقفَ على كُتُبِهم ورَسائلِهم؛ وقد جاءَ الكِتابُ في سِتّةَ عَشَرَ مُجَلَّدًا، اِجتَهَدَ جامِعُه في تَتَبُّعِ الكُتُبِ والرّسائلِ ثمّ عَرَضَها على العُلَماءِ مِثْلِ الشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ محمد بن عبداللطيف والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، ثم تَرتِيبِ ذلك كُلِّه على حَسَبِ وَفَياتِ العُلَماءِ إلاّ قِسمَي الفِقهِ والتفسير، فقد قسّمَ الفِقهَ حَسَبَ الأبوابِ، والتّفسِيرَ حَسَبَ سُوَرِ القُرْآنِ الكَريمِ؛ فالكِتابُ إذَنْ واحِدٌ مِن أهَمِّ الكُتُبِ لِمَن أرادَ مَعرِفةَ أقوالِ عُلَماءِ الدّعوةِ ومَعرِفةَ كُتُبِهم، وأرادَ تَتَبُّعَ رَسائلِهم وفَتاوِيهم في سائرِ الفُنونِ المَعروفةِ، فقدْ حَوَى مُعظَمَ ما كَتَبوه... ثم قالَ -أيْ مركزُ سلَفٍ-: إنّ الكِتابَ يُعَبِّرُ عن آراءِ عُلَماءَ كانَ لهم الأثَرُ الكَبِيرُ في العالَمِ الإسلامِيِّ... ثم قالَ -أيْ مركزُ سلَفٍ-: هو [أيْ كِتابُ (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ في الأجْوِبةِ النَّجْدِيّةِ)] سِفْرٌ عَظِيمٌ يَنبَغِي الإفادةُ منه... ثم قالَ -أيْ مَركَزُ سلَفٍ-: ومِنَ المَعلومِ أنّ كِتابَ (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ في الأجْوِبةِ النَّجْدِيّةِ) يُعَدُّ مِن أجَلِّ الكُتُبِ التي جَمَعَتْ تُراثَ أئمّةِ الدّعوةِ وأعظَمِها... ثم قالَ -أيْ مَركَزُ سلَفٍ-: لَكِنّه [أيْ كِتابَ (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ في الأجْوِبةِ النَّجْدِيّةِ)] تُراثٌ لأئمّةٍ كِبارٍ كان لهم أثَرٌ واضِحٌ وبارِزٌ في الدّعوةِ إلى اللهِ، ووَأْدِ البدَعِ ومُحارَبَتِها وكَشْفِها لِلنّاسِ بَعْدَ أنْ كانَتِ البدَعُ قد غَطّتْ كَثِيرًا مِنَ البلادِ الإسلامِيّةِ أيّامَ ظُهورِ

الإمامِ محمد بنِ عبدِالوهابِ وقَبْلِه، فحارَبوا تلك البدَعَ وأظهروا التّوحِيدَ الخالِصَ، وكَتَبوا وقرّروا ذلك بأدِلّةٍ مِنَ الكِتابِ والسُّنّةِ، ولم يَكُن الكِتابُ [أيْ كِتابُ (الدُّرَرُ السّنِيّةُ في الأجْوبةِ النّجْدِيّةِ)] في الاعتِقاد فقطْ بَلْ حَوَى عَدَدًا مِنَ الفُنونِ الشّرعِيّةِ... ثم قالَ -أيْ مَركَزُ سَلَفٍ-: ويَرَى المُؤَلِّفُ [أي الشيخُ فهدُ بنُ إبراهيم الفعيم مُؤَلِّفُ كِتابِ (دِفاعًا عن "الدُّرَرُ السّنِيّةُ في الأجْوبةِ النّجْدِيّةِ"، بتَقدِيمِ الشيخ صالح الفوزان)] أنّ مِن أسبابِ النّهضةِ العِلمِيّةِ لأئمّةِ الدّعوةِ النّجدِيّةِ البَحْثَ عن الدّلِيلِ وعَدَمَ التّعَصُّبِ لِرَأيٍ أو قولٍ إذا خَلاَ مِنَ الدّلِيلِ، ولم يَكُنْ تَمَيُّزُهم العِلْمِيُّ مُنحَصِرًا في العِلْمِ العَقَدِيِّ، بَلْ [تَمَيّزوا أيضًا] في الفُنونِ الأُخرَى، كالنّحوِ والبَلاغةِ وغيرِهما [مِنَ الفُنونِ]. انتهى باختصار. وقالَ الشّيخُ محمد بنُ إبراهيم السعيدي (رَئيسُ قِسمِ الدِّراساتِ الإسلامِيّةِ بكُلِّيّةِ المُعَلِّمين بمَكّةَ) في مَقالةٍ له بعُنوانِ (وَرَقاتٌ حَوْلَ كِتابِ "الدُّرَرُ السّنِيّةُ") على هذا الرابط: دَعوةُ الشيخ محمدِ بنِ عبدِالوهابِ وأدَبيّاتُها التي جَمَعَتْها هذه (الدُّرَرُ) [يَعنِي كِتابَ (الدُّرَرُ السّنِيّةُ في الأجْوبةِ النّجْدِيّةِ)]، فإنّها هي الدّعْوةُ الوَحِيدةُ التي اِستَطاعَتْ تَكوينَ دولْةٍ على أساسِ العَصَبيّةِ لِلتّوحِيدِ لا لِغَيرِه، في حِينِ فَشِلَتْ جَميعُ الحَرَكاتِ الإسلامِيّةِ في فِعْلِ ذلك مِن بَعدِ عَهْدِ الخُلَفاءِ الراشِدِينَ حتى يَومِنا هذا، ولو تَتَبّعْنا التاريخَ لَوَجَدْنا كُلّ الدُّوَلِ التي نَشَأَتْ بَعْدَ دَولةِ الخُلَفاءِ الراشِدِينَ لم تَتَكَوّنْ على أساسِ العَصَبيّةِ لِلدِّينِ والتّوحِيدِ، واختَبِرِ التاريخَ تَجِدْ صِحّةَ ما ذَكَرتُ [قالَ الشيخُ طارق عبدالحليم في (أحداثُ الشام، بتَقدِيمِ الشيخ هاني السباعي): فَقَدْ قامَتْ مِن قَبْلُ دُوَلٌ اِعتِزالِيّةٌ كَدَوْلَةِ الْمَأْمُونِ وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوَاثِقِ [وثلاَثَتُهُمْ مِن حُكّامِ الدّولةِ العَبّاسِيّةِ]، ثم بادَتْ [أيْ سَقَطَتْ] على يَدِ الْمُتَوَكِّلِ [عاشِرِ حُكّامِ الدّولةِ العَبّاسِيّةِ]، وقامَتْ دُوَلٌ على يَدِ الرّوافِضِ، والتي قَضَتْ [أيْ سَقَطَتْ]

على يَدِ نُورِ الدِّينِ [مَحْمُودِ بْنِ] زَنْكِي وصَلاَحِ الدِّينِ الأيُّوبِيِّ [هو يُوسُفُ بْنُ أَيُّوبِ]، وقامَتْ دُوَلٌ على مَذْهَبِ الإرجاءِ، بَلْ كافّةُ الدُّوَلِ التي قامَتْ [أيْ بَعْدَ مَرْحَلَةِ الخِلافةِ الراشِدةِ] كانَتْ على مَذْهَبِ الإرجاءِ [وهو المَذهَبُ الذي ظَهَرَ في عَصرِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيّةِ التي بِقِيَامِها قامَتْ مَرْحَلَةُ الْمُلْكِ الْعاضِّ]، إذْ هو دِينُ المُلوكِ كَمَا قِيلَ، لِتَساهُلِه وإفساحِه المَجَالَ لِلفِسْقِ والعَرْبَدةِ. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ السعيدي-: ولِكَوْنِ تلك الدُّوَلِ الكَثِيرةِ [أيِ التي نَشَأَتْ بَعْدَ دَولةِ الخُلَفاءِ الراشِدِينَ] لم تقُمْ على عَصَبيّةِ التّوحِيدِ لم يَتَحقّقْ منها لِلمُسلِمِينَ نَفْعٌ في جانِبِ إحيَاءِ السُّنّةِ وإماتةِ البِدْعةِ وقتْلِ الخُرافةِ ومَحْوِ مَظاهِرِ الشِّرْكِ، بَلْ ظَلّتِ البِدَعُ -بالرّغْمِ مِن تَوالِي الدُّوَلِ القَوِيّةِ- في تَزايُدٍ حتى كادَ يَذهَبُ رَسْمُ التّوحِيدِ مِن كلِّ بلادِ الإسلامِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ السعيدي-: (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ) مَوضوعاتُه مُتعدِّدةٌ جِدًّا، فالسِّلْسِلةُ [يَعنِي كِتابَ (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ في الأجْوِبةِ النّجْدِيّةِ)] تَتَضَمّنُ الاعتِقادَ والفِقهَ والسِّيَاسةَ الشّرعِيّةَ والتاريخَ والتّفسِيرَ وأُصولَ الفِقهِ وأُصولَ التّفسِيرِ والآدابَ، ولا تَنتَمِي هذه الكِتاباتُ التي تَضَمّنَها مَجموعُ (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ) لِجِيلٍ واحِدٍ مِنَ العُلَماءِ، بَلْ لِعَدَدٍ مِنَ الأجيالِ على مَدَى أكثَرَ مِن مِئَتَي عامٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ السعيدي-: إنّ عُلَماءَ الدّعوةِ لم يَنفَرِدوا بِرَأْيٍ يَشِذُّون به عنِ الأُمّةِ، فلَيسَ لهم رَأْيٌ إلاّ ومِن عُلَماءِ الأُمّةِ مِنَ السّلَفِ والخَلَفِ مُوافِقٌ لهم فيه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ السعيدي-: عُلَماءُ الدّعوةِ حِينَ يَحكُمون بالكُفرِ [أيْ على مَن اِستَحَقّ أنْ يُكَفّرَ] فإنّما يَستَنِدون إلى الكِتابِ والسُّنّةِ. انتهى باختصار. وفي فيديو لِلشيخِ صالح الفوزان (عضو هيئةِ كِبارِ العلماءِ بالدِّيَارِ السعوديةِ، وعضو اللجنةِ الدائمةِ للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ) بعُنْوانِ (سَمِعْنَا أن هناك جُهودًا لإيقافِ طَبْعِ كِتابِ "الدُّرَرُ السَّنِيّةُ")، سُئِلَ الشيخُ {سَمِعْنَا أن هناك جُهودًا

لِإيقافِ طَبْعِ كِتابِ (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ) لأنّ فيه التّكفِيرَ، فهَلْ هذا صَحِيحٌ؟}، فأجابَ الشيخُ: ليس فِيه [أَيْ ليس يُوجَدُ] إنْ شاءَ اللهُ جُهودٌ لِمَنْعِها، بَلْ هي سِلاَحُنا وهي عُدّتُنا بَعْدَ اللهِ سُبْحانَهُ وتَعالَى، تُبَيِّنُ الهُدَى مِنَ الضّلالِ، تَرُدُّ على أَهْلِ الباطِلِ، تُناصِرُ الحَقّ. انتهى باختصار. وجاءَ في (سِلسِلةُ فَتاوَى الشيخِ الدُّكْتُورِ صالحِ بنِ فوزان الفوزان) أنّ الشيخَ سُئِلَ {إنّي جلَسْتُ مع أُناسٍ شَكّكونِي في (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ)، والسُّؤالُ (ما رَأْيُ فضِيلَتِكم فيها؟)}؛ فأجابَ الشيخُ: أنتَ المُخطِئُ، لِماذا تَجلِسُ مع هؤلاءِ؟، لا تَجلِسْ مع هؤلاء، اِجْلِسْ مع أهلِ العِلْمِ وأهلِ الفَضلِ، أمّا هؤلاء المُتعالِمون أو المُغْرِضون فلا تَجْلِسْ معهم، اِبتَعِدْ عنهم {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}، الجَلِيسُ له تَأْثِيرٌ على جَلِيسِه، والجَلِيسُ الصالِحُ كَبائعِ المِسْكِ، والجَلِيسُ السّيِّئُ كَنَافِخِ الْكِيرِ، فاخْتَرِ الجُلَساءَ الصالِحِين وابتَعِدْ عن هؤلاء، (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ) خَيرٌ كُلُّها وللهِ الحَمدُ، ودَعوةٌ ودِفاعٌ عنِ العَقِيدةِ الصّحِيحةِ، وهي مَبنِيّةٌ على الكِتابِ والسُّنّةِ وإجماعِ الأُمّةِ وعَقِيدةِ السّلَفِ الصالِحِ، خُلاصةٌ طَيّبةٌ، رَدٌّ على أهلِ الباطِلِ، كَشْفٌ لِلشُّبُهاتِ، فيها عِلْمٌ غَزِيرٌ، لَكِنْ هؤلاء لا يُقَدِّرون العِلْمَ حَقّ قَدْرِهِ، أو إنّهم أصحابُ أفكارٍ وهذه (الدُّرَرُ) تَرُدُّ على أفكارِهم. انتهى. وفي فيديو لِلشيخِ صالح اللُّحَيْدَان (عضوِ هيئةِ كِبارِ العُلَماءِ، ورَئِيسُ مَجلِسِ القَضاءِ الأعلَى) بعُنْوانِ (يُثارُ في بَعضِ الأحيانِ كَلامٌ حَوْلَ كِتابِ "الدُّرَرُ السَّنِيّة في الأجوبةِ النّجْدِيّةِ")، سُئِلَ الشيخُ {يُثارُ في بَعضِ الأحيانِ كَلامٌ حَوْلَ كِتابِ (الدُّرَرُ السّنِيّة في الأجوبةِ النّجْدِيّةِ)، أرجو مِن سَماحَتِكم البَيَانَ والتّوجِيهَ عن هذا الكِتابِ؟}، فأجابَ الشيخُ: هَلِ البَلَدُ كانَتْ مُقْفِرَةً لا عُلَماءَ فيها طِيلَةَ السِّنِين التي مضَتْ؟!، ورَسائلُ عُلَماءِ نَجْدٍ مَطبوعةٌ مَبثوثةٌ

ومُتَدَاوَلَةً، وسارَتْ شَرقًا وغَربًا، وبَلَغَتِ المَغربِ الأقصَى، وبَلَغَتِ الْهِنْدَ والشامَ، وتَحَدّثَ المُستَشرِقون عن هذه الدّعوةِ وأبْدَى المُنْصِفون منهم أنّها لو لم يُوقفْ في طَرِيقِها لأعادَتْ لِلإسلامِ مَجْدَه، ثم تأتِي ألْسِنَةٌ جاهِلَةٌ أو اِلْتَبَسَ الأمرُ عليها فتُشَكِّكُ؛ هَلْ كانَ عُلَماؤنا ومَشائخُنا جَهَلَةً ما يَفهَمون؟!، كانوا -واللهِ- على قَدْرٍ كَبيرٍ مِنَ العِلْمِ والفَهْمِ والتُّقى والتّجَرُّدِ عنِ الهَوَى، وكانوا يَرْجِعُون إليها [أيْ إلى (الدُّرَرُ السّنِيّةُ في الأجْوِبةِ النّجْدِيّةِ)]؛ لا شَكّ أنّه لا عِصمة لِكِتابٍ بَعْدَ كِتابِ اللهِ جَلّ وعَلا، ولا عِصمة لِقَولِ أحَدٍ مِنَ البَشَرِ بَعْدَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم، ولَكِنّها كُتُبٌ [يَعنِي الكُتُبَ التي تَضَمّنَتْها (الدُّرَرُ السّنِيّةُ في الأجْوِبةِ النّجْدِيّةِ)] مَلِيئَةٌ بالخَير، طافِحةٌ بالاحتِجاج بالسُّنّةِ، يَلُوحُ عليها الصِّدقُ والإنصافُ والإخلاصُ، وإذا رَأَيْتُمْ أحَدًا يَغْمِزُها فاتّهِمُوه في عَقِيدَتِه. انتهى. وفي هذا الرابط سُئِلَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: ينصحنا بعض المشايخ بعدم قراءة كِتابَي (التوحيد) للشيخ محمد عبدالوهاب و(الدُّرَرُ السّنِيّةُ)، لِأنّها [أيِ الكُتُبَ المَذكورةَ] تدعو إلى تكفير المجتمع، ما رَأْيُ فضيلتِكم في ذلك؟. فأجابَ مركزُ الفتوى: فإن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله من أعلام الهدى، ومن الدعاة إلى الحق، وقد عُرِفَ عنه سلامة المعتقد، والدعوة إلى منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة والعمل، ومن منطلق ما كان عليه الشيخ من منهج صحيح، كان مستنده في كتبه الاستدلال بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأقوال أئمة الخير ومصابيح الدجى مِنَ الصحابة والتابعين ومَن بَعْدَهم، وانظر إليه وهو يقول كما في كتابِ (الدُّرَرُ السّنِيّةُ) {وبالجملة فالذي أنكره الاعتقاد في غير الله مما لا يجوز لغيره، فإن كنت قلته من عندي فارم به، أو من كتاب لقيته

ليس عليه عمل فارم به كذلك، أو نقلته عن أهل مذهبي فارم به، وإن كنت قلته عن أمر الله ورسوله وعما أجمع عليه العلماء في كل مذهب فلا ينبغي لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يُعرض عنه}؛ وأما التكفير فشبهة يُطلِقُها عليه أعداؤه لينفروا الناس منه ومن قراءة كتبه، والمعلومُ عنِ الشيخ أنه كان يراعي أصول التكفير فلا يُكَفِّرُ إلا مَن كَفَّرَه الله ورسوله، وحاصل الأمر أنه لا يوجد في كُتُبِ الشيخِ محمدِ بنِ عبدالوهاب ما يُبَرِّرُ تَحذِيرَ الناسِ مِن قراءتها، ولْيَتَّقِ اللهَ مَن يَفعَلُ ذلك. انتهى باختصار. وجاءَ في كِتابِ (إجابةُ فَضِيلةِ الشيخ عليِّ الخضير على أسئلةِ اللِّقاءِ الذي أُجْرِيَ مع فَضِيلَتِه في مُنْتَدَى "السَّلَفِيُّون") أنّ الشيخَ سُئِلَ {ما هو أفضَلُ كِتابٍ تَنْصَحُ به مَن هُمْ لَيْسُوا طُلاَّبًا لِلعِلْمِ (عَوَامًّا)؟}، فأجابَ الشيخُ: كُتُبُ ورَسائلُ الشيخِ محمدِ بْنِ عبدالوهاب وأئِمَّةِ الدّعوةِ [النَّجدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] رَحِمَ اللهُ الجَمِيعَ. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيزِ الراجحي (الأستاذُ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في تَقدِيمِه لِكِتابِ (ثَناءُ العُلَماءِ على كِتابِ "الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ في الأجوبةِ النَّجْدِيَّةِ"): ولا شَكَّ أنّ هذا المَجموعَ [يَعنِي كِتابَ (الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ في الأَجْوبةِ النَّجْدِيَّةِ)] اِشتَمَلَ على رَسائلِ وفَتاوَى أئمّةِ الدّعوةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ، وفيها التَّحقِيقُ والتَّدقِيقُ، وفيها عِلْمٌ غَزِيرٌ لِمَن وَفَّقه اللهُ لِقِراءَتِها وفَهْمِها والعَمَلِ بذلك، فَجَدِيرٌ بالمُسلِمِ أنْ يَقتَنِيَ هذا المُؤَلَّفَ ويُرشِدَ إخوانَه وأحبابَه إلى شِرائه وقِراءَتِه والاستِفادةِ منه، لِمَا فيه مِنَ الفائدةِ العَظِيمةِ؛ ولا يَطعَنُ في مَجموعِ (الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ) إلاّ أحَدُ رَجُلَين، إمّا جاهِلٌ بما اِشتَمَلَتْ عليه مِنَ العِلْمِ النافِعِ، وإمّا رَجُلٌ في قلبه مَرَضٌ وزَيغٌ وانحِرافٌ، نَسأَلُ اللهَ العافِيَةَ والسّلامةَ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ربيع المدخلي (رئيسُ قسمِ السُّنّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة): فالإمامُ

محمد [يَعنِي الشيخَ محمد بنَ عبدالوهاب] وأنصارُه، هَمُّهُمُ الأوّلُ إصلاحُ عَقائدِ المُجتَمَعاتِ الإسلاميّةِ ورَبطُهُمْ بكِتابِ اللهِ وسُنّةِ رَسولِ اللهِ في كُلّ شَأنٍ، ولا يُكَفِّرون إلاّ مَن كَفّرَه اللهُ ورَسولُه وسَلَفُ الأُمّةِ وفُقهاءُ الإسلامِ، لا يَخْرُجُون عن هذا المَنهَجِ الإسلاميّ الصّحِيحِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المدخلي-: كِتابُ (الدُّرَرُ السَّنِيّةُ) هو مُتَوَفِّرٌ، فمَن شاءَ فلْيَرجِعْ إليه لِيَعرِفَ حَقِيقةَ دَعوةِ الإمامِ محمد وأنّها قائمةٌ على كِتابِ اللهِ وسُنّةِ رَسولِه ومَنهَجِ السّلَفِ الصالِحِ. انتهى باختصار من كتاب (دَحْرُ اِفتِراءاتِ أهلِ الزّيغِ والارتِيابِ عن دَعوةِ الإمامِ محمد بنِ عبدِالوهابِ) الذي قدّمَ له الشيوخُ صالح الفوزان وأحمد النجمي وزيد بن هادي المدخلي. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ في (سِلسِلَةُ الأحادِيثِ الصّحِيحةِ وشَيْءٌ مِن فِقهِها وفَوائدِها): إنّ بَعضَ المُبْتَدِعةِ المُحارِبين لِلسُّنّةِ والمُنْحَرِفِين عنِ التّوحِيدِ يَطْعَنون في الإمامِ محمد بنِ عبدِالوهابِ مُجَدّدِ دَعوةِ التّوحِيدِ في الْجَزِيرةِ الْعَرَبِيّةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ أيضًا في (مُختَصَرُ صحيح البخاري): الشيخُ محمد بنُ عبدِالوهابِ وأتْبَاعُه هُمُ الذِين رَفَعُوا رايَةَ التّوحِيدِ خَفّاقةً في بلاَدِ نَجْدٍ وغيرِها، جَزَاهُمُ اللهُ عنِ الإسلامِ خَيْرًا. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ناصر العقل (رئيسُ قسم العقيدةِ بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (إسلامِيّةٌ لا وَهّابِيّةٌ): كُلُّ مَن نَظَرَ في أقوالِ الشيخِ الإمامِ محمد بنِ عبدِالوهابِ وعُلَماءِ الدّعوةِ -ومَن سَلَكَ سَبِيلَهم مِن أهلِ السُّنّةِ- يَجْزِمُ بأنّهم مَثّلُوا مَنهَجَ السّلَفِ الصالِحِ (أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ) في الاعتِقادِ والقولِ والعَمَلِ ومَنهَجِ التّعامُلِ، ولِذلك نَجِدُ أنّ المُخالِفِين (أهلَ الأهواءِ والافتِراق والبِدَعِ) في العَصرِ الحَدِيثِ يُعَيّرُون كُلّ مَن كانَ على نَهجِ السّلَفِ الصالِحِ (أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ) بأنّه (وَهّابِيٌّ)، فَهِيَ -بحَمدِ اللهِ- تَزكِيَةٌ مِنَ الخُصومِ لا تُقدّرُ بثَمَنٍ، لأنّهم صاروا يُطلِقون

وَصْفَ (الوَهّابيّةِ) على التّمَسُّكِ بالسُّنّةِ والتِزامِ سَبيلِ السّلَفِ الصالِحِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: لَقَدِ التَزَمَ الإمامُ محمد بنُ عبدِالوهابِ وعُلَماءُ الدّعوةِ وسائرُ أتباعِها مَنهَجَ الفِرقةِ الناجِيَةِ (أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ) اِعتِقادًا وقولاً وعَمَلاً... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: ورَمَوْهُمْ [يعني رَمْيِ الخُصومُ الإمامَ محمدَ بنَ عبدِالوهابِ وعُلَماءَ الدّعوةِ وسائرَ أتباعِها] بالتّزَمُّتِ والتّشَدُّدِ حين أمَرُوا بالمَعروفِ ونَهَوْا عن المُنكَرِ وأقاموا شَعائرَ الدِّينِ، لأِنّ أهلَ الأهواءِ لا يُريدون أنْ تُنكَرَ عليهم مُنكَراتُهم وبِدَعُهم أو يُصَدُّوا عن شَهَواتِهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: فما يُقالُ عنِ الإمامِ وعُلَماءِ الدّعوةِ وأتباعِها حَوْلَ التّكفِيرِ، واستِحلالِ قِتالِ المُسلِمِين ودِمائهم، ونَحو ذلك مِنَ الاتِّهاماتِ، كُلُّها، مِمّا لا يَصِحُّ أو مِمّا له وَجْهٌ شَرعِيٌّ مُعتَبَرٌ قامَ عليه الدّلِيلُ الشّرعِيٌّ [قالَ حافظ وهبة (الذي كانَ يَعْمَلُ مستشارًا للمَلِكِ في الشؤونِ الخارجيّةِ في عهدِ مُؤَسِّسِ الدّوْلَةِ السعوديةِ الثالثةِ المَلِكِ عبدِالعزيز) في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين): مِمّا لا جِدالَ فيه أنّ الشيخَ محمد بنَ عبدِالوهابِ لم يَعْتَبِرْ ما انصَرَفَ مِنَ العِباداتِ لِغَيْرِ الله إسلامًا، ولِذا فإنّه كانَ يَبدَأُ الأَمْرَ بالدّعوةِ إلى التّوحيدِ وتَنفِيذِ أوامرِ اللهِ بِلا هَوادة، فمَن أطاعَ فقدْ سَلِمَ، ومَن خالَفَ أو عانَدَ فقدْ حَلّ دَمُهُ ومالُه؛ وعلى هذا الأساس كانَتْ غَزَواتُهم [أيْ غَزَواتُ أتْبَاعِ الدّعوةِ النّجْدِيّةِ السّلَفِيةِ] في نَجْدٍ وخارجَ نَجْدٍ مِنَ اليمن والحجاز وضواحي سُوريَا والعراق، كُلُّ بَلَدٍ يَدْخُلُونَها حربًا فهي حَلالٌ لهم، إنْ أمْكَنَهم البَقاءُ بها ألْحَقُوها بأمْلاكِهم، وإن لم يُمكِنْهم البَقاءُ اكتفوا بما يَصِلُ إلى أيديهم مِنَ الغَنِيمة؛ وَهُنَا يَجِيءُ الخِلافُ بينهم [أيْ بين أتْبَاعِ الدّعوةِ النّجْدِيّةِ السّلَفِيةِ] وبين مُعارِضِيهم، فإنّ غيرَهم يَقولُ {إنّ مَن قال (لا إله إلا الله محمد رسول الله) فقدْ عَصَمَ مالَه ودَمَه}، أما هُمْ فيقولون {إن القولَ لا عِبْرَةَ به ما

لم يَدْعَمْه العَمَلُ، **فمَن قالَ (لاَ إلَهَ إلاّ اللّهُ، مُحَمّدٌ رَسُولُ اللّهِ) وهو لا يَزالُ يَدعو المَوْتَى ويستغيثُ بهم ويَسألُهم قضاءَ الحاجاتِ وتَفْرِيجَ الكُرُباتِ فهو كافرٌ مُشركٌ حَلالُ الدّمِ والمالِ** ولا عِبْرَةَ بقولِه}، ولَهُمْ على هذا أدِلّةٌ كثيرةٌ مِن الكتاب والسُّنّة. انتهى. وقالَ الشيخُ صلاحُ الدِّين بنُ محمد آل الشيخ (خطيب جامعِ الإمام محمد بن عبدالوهاب وجامعِ الأمير بندر بن محمد) في كِتابه (كَشْفُ الأكاذِيبِ والشُّبُهاتِ عن دَعوةِ المُصْلِحِ الإمامِ محمد بنِ عبدِالوهابِ): فمَنّ اللهُ عليها [أيْ (على نَجْدٍ)] بظُهورِ الشيخ محمد [بن عبدالوهاب]، يَدْعُوهم إلى العلمِ والتوحيدِ ونَبْذِ الشِّرك والخُرَافة، **وقاتَلَ مَن لم يَسْتَجِبْ لِلدِّينِ بَعْدَ الدعوةِ والبَلاغِ، حتى أذْعَنَتْ له نَجْدٌ (حاضِرَتُها وبادِيَتُها) والأحساءُ والقصيمُ وشَمالُ الجَزِيرةِ وجَنُوبُها**، وكانَتْ هِمّتُه لِلإصلاحِ عالِيَةً، ورَغْبَتُه في **تَطهِيرِ بلادِ الإسلامِ كُلِّها مِن مَظاهِرِ الشِّرْكِ والوَثَنِيّةِ** بَيِّنَةً ظاهِرةً... ثم قالَ -أيِ الشيخُ صلاح الدين-: وَبَيّنَ [أيِ الشيخُ محمدُ بنُ عبدِالوهابِ] مَن ومَتَى يُقاتِلُ، فقالَ {وهو [أيِ التّوحِيدُ] الذي نَدْعُو الناسَ إليه، **ونُقاتِلُهم عليه** بَعْدَ ما نُقِيمُ عَلَيْهِمُ الحُجّةَ مِن كِتابِ اللهِ وسُنّةِ رَسولِه وإجماعِ السّلَفِ الصالِحِ مِنَ الأئمةِ، مُمْتَثِلِين لِقَولِه سُبْحانَهُ وتَعالَى (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ)، **فمَن لم يُجِبِ الدّعوةَ** بالحُجّةِ والبَيانِ **قاتَلْنَاه** بالسّيْفِ والسِّنَانِ}، وقالَ [أيِ الشيخُ محمدُ بنُ عبدِالوهابِ] {نُقاتِلُ **عُبّادَ الأوْثانِ** كَما قاتَلَهم صلى الله عليه وسلم، ونُقاتِلُهم على **تَرْكِ الصّلاةِ**، وعلى **مَنْعِ الزكاةِ** كَما قاتَلَ مانِعَها صِدِّيقُ هذه الأمّةِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ سليمانُ الخراشي في كِتابه (ثَمانِ قواعِدَ مُهمّةٍ لِمَن أرادَ نِقاشَ المُناوِئِين لِدَعوةِ الشيخِ محمد بنِ عبدِالوهابِ): إنّ الشيخَ (رَحِمَه اللهُ) وأتْباعَ دَعوةِ التّوحِيدِ، مع خُصومِهم (قَدِيمًا وحَدِيثًا)، يَدُورُون في حَلْقَةٍ مُفْرَغَةٍ

وجِدالٍ عَقِيمٍ، عندما يَتّهمُونه وأتباعَه أنّهم يُكَفِّرون المُسلِمِين أو أنّ عندهم غُلُوًّا في التّكفِير... إلى آخرِ تُهَمِهم، لِأنّه سَيُرَدُّ عليهم [أيْ على الخُصومِ] بأنّه يَبْرَأُ مِن ذلك كُلِّه، وإنّما هو يُكَفِّرُ مَن وَقَعَ في الشِّرْكِ الأكبَرِ؛ فالخِلافُ بينه وبينهم يَنبَغِي أنْ لا يَكونَ في مُجَرّدِ (التّكفِيرِ)، لِأنّه لا إسلامَ دُونَ تَكفِيرِ لِمَن يَسْتَحِقُّ التّكفِيرَ (لو كانَ الخُصومُ يَعْقِلون)، ونُصوصُ الكِتابِ والسُّنّةِ حافِلَةٌ بهذا، وما مِن كِتابِ فِقْهٍ مِن كُتُبِ أهلِ السُّنّةِ إلاّ وفيه كِتابٌ بعُنْوانِ (حُكْمُ المُرْتَدِّ)، وهو [أي المُرْتَدُّ] المُسلِمُ الذي نَقَضَ إسلامَه بقَوْلٍ أو فِعْلٍ؛ إنّما الخِلافُ يَنبَغِي أنْ يكونَ في حَقِيقةِ مَن كَفّرَهم الشيخُ، هَلْ هُمْ مُسلِمون؟، أو أنّهم نَقَضُوا إسلامَهم بما اِرتَكَبوه ودافَعوا عنه مِن شِركِيّاتٍ؟؛ فيَنبَغِي أنْ تَنْصَرِفَ جُهودُ خُصومِ الشيخِ -ومَن وافَقَهم- إلى إثباتِ أنّ مَن كَفّرَهم الشيخُ مُسلِمون رَغْمَ صَرْفِهم أنْواعًا مِنَ العِبادةِ لِغَيرِ اللهِ، مِن نَذْرٍ أو ذَبْحٍ أو دُعاءٍ... إلَى آخِرِهِ، هَا هُنَا المُعْتَرَكُ بين الشيخِ وخُصومِه، أمّا الصِّيَاحُ بأنّ الشيخَ كَفّرَ هؤلاء أو قاتَلَ أولئك، والاعتِقادُ بأنّهم [أي الخُصومَ] بهذا أقاموا الحُجّةَ على أنّ دَعوةَ الشيخِ (تَكفِيرِيّةٌ)!، فهذا سَذاجةٌ وجَهْلٌ، لِأنّ الشيخَ وعُلَماءَ دَعوَتِه لم يُنْكِروا هذا كُلّه حتى يَفْرَحَ البَعضُ بالعُثُورِ عليه!، بَلْ هُمْ يُقِرُّون ما ثَبَتَ منه، ولا يَعُدُّونه مَذَمّةً، ما دامَ مَرْجِعُه الأدِلّةَ الشّرعِيّةَ؛ فالخِلافُ يَنبَغِي أنْ يَكونَ في (هَلْ يَستَحِقُّ هؤلاء المُكَفَّرون أنْ يُحكَمَ عليهم بذلك، أو لا يَستَحِقُّون؟)، ويَكونُ المَرْجِعُ في هذا الأدِلّةَ الشّرعِيّةَ بفَهْمِ سَلَفِ الأُمّةِ، لا بمُجَرّدِ العَواطِفِ؛ [فَإِنّ] عِنْدَ المُخالِفِين مَن قالَ {لاَ إِلَهَ إِلاّ اللّهُ} فقد بَرِئَ مِنَ الكُفرِ مَهْمَا اِرتَكَبَ مِنَ النّواقِضِ!. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: تَكفِيرُ مَن يَستَحِقُّ التّكفِيرَ شَرعًا لَيسَ مِنَ التّكفِيرِ [المَذمومِ] بَلْ هو مَشروعٌ عند مُقتَضاه، وكَثِيرون مِن أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ والجَهَلَةِ بأحكامِ الشّرعِ

يَصِفُون أحكامَ الشّرّع مِنَ التّكفِير والتّفسِيق والحُدودِ والأمرِ بالمَعروفِ والنّهي عنِ المُنكَرِ وإقامةِ شَعائرِ الدِّينِ وفرائضِه تَشَدُّدًا وقسْوَةً، وهذا جَهْلٌ بأحكامِ الشّرّع أو تَلْبيسٌ وتَضْلِيلٌ... ثم قالَ -أي الشيخُ العقلُ-: وفي مَسأَلةِ التّشَدُّدِ فإنّهم [أيِ الإمامَ محمد بنَ عبدِالوهابِ وعُلَماءَ الدّعوةِ وسائرَ أتباعِها] لَيسوا كذلك [أيْ لَيسوا مُتَشَدِّدِين]، لَكِنّهم كانوا يَلتَزِمون أحكامَ الإسلامِ ويَسِيرون مع الدّلِيلِ الشّرْعِيّ في ذلك، وقد يُسَمِّي المُتَساهِلون ذلك تَشَدُّدًا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: وقد أثارَ عليهم خُصومُهم [أيْ خُصومُ الإمامِ محمد بنِ عبدالوهاب وعُلَماءِ الدّعوةِ وسائرِ أتباعِها] وبَعضُ الجَهَلةِ، أنّهم يَستَحِلُّون الغاراتِ والقِتالَ، والأموالَ بدَعْوَى أنّها غَنائمُ، وهذا مِنَ التّلبيسِ، فإنّ الغَنائمَ قد أحلّها اللهُ ورَسولُه بالقِتالِ المَشروعِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: ومِن أعظَمِ المُفتَرَيَاتِ التي أشاعَها خُصومُ الدّعوةِ [النّجْدِيّةِ السّلَفِيةِ] والجاهِلون بأُصولِها ومَنهَجِها وواقِعها اِتّهامُ إمامِها وأتباعِها ووُلاتِها بأنّهم خَوارجُ، وألصَقوا فيهم ما وَرَدَ من صِفاتِ الخَوارج، كالتّكفِير بالذّنوبِ واستِحلالِ الدِّماءِ، وقد ناوَؤُا هذه الدّعوةَ ودولَتَها بهذه الدِّعايَةِ، فأوهَموا كَثِيرًا مِنَ المُسلِمِين، والجُنودِ التي تُقاتِلُ في صُفوفِهم، بأنّهم يُقاتِلون الخَوارجَ الذِين أمَرَ الرّسولُ صلى الله عليه وسلم بقِتالِهم، وهذه الدّعْوَى إحدَى الكُبَرِ والبُهتانِ العَظِيمِ، فإنّ الناظِرَ لِحَقِيقةِ الدّعوةِ في عَقِيدَتِها ومَنهَجِها وأحكامِها ومُعامَلاتِها، وما كَتَبَه عُلَماؤها مِنَ المُصَنّفاتِ والرّسائلِ والمُحاوَراتِ والرُّدودِ، وما كَتَبَه عنها المُنصِفون والمُحايدون مِنَ المُسلِمِين وغيرِ المُسلِمِين، يَجِدُ الحَقِيقةَ بَيّنَةً جَلِيّةً في أنّ الدّعوةَ (إمامَها وعُلَماءَها ودولَتَها وأتباعَها) بَريئون مِن مَذهَبِ الخَوارج بَراءةَ الذِّئبِ مِن دَمِ يُوسُفَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: فإنّ مَن يُعَيِّرُهُمُ الآخَرون (بالوَهّابيّةِ) إنّما هُمْ يُمَثِّلون أهْلَ السُّنّةِ

والجَماعةِ (السّلَفَ الصالِحَ)، فمَصادِرُهم القُرآنُ وما صَحّ عن رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وقُدوَتُهم الرّسولُ (صلى الله عليه وسلم) وَصَحابَتُه (رَضِيَ اللهُ عنهم) والسّلَفُ الصالِحُ، وغايَتُهم تَحقِيقُ التّوحِيدِ ومُستَلزَماتِه ونَفيُ الشِّرْكِ وذَرائعِه وإقامةُ فَرائضِ الدِّينِ ونَشرُ الفَضائلِ ومَكارِمِ الأخلاقِ، وشِعارُهم الدّعوةُ إلى اللهِ والأمرُ بالمَعروفِ والنّهيُ عنِ المُنكَرِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: كُلّما تَمَكّنَتِ الدّعوةُ مِن بَلَدٍ عَمِلَتْ فيه بشَرعِ اللهِ تَعالَى في سائرِ أُمورِ الحَيَاةِ، وعَمِلَتْ على هَيمَنةِ الدِّينِ الحَقّ على جَمِيعِ أحوالِ الناسِ وجَمِيعِ مَنَاحِي الحَيَاةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: الناظِرُ في حَقِيقةِ الدّعوةِ [النّجْدِيّةِ السّلَفِيةِ] حين يَعْرِضُها على الأُصولِ الشّرعِيّةِ والقَواعِدِ العِلمِيّةِ المَنهَجِيّةِ والعَقلِيّةِ السّلِيمةِ، يَجِدُ أنّها تَقومُ على أُصولِ الحَقّ والعَدلِ، وأنّها تَعنِي الإسلامَ جُملةً وتَفصِيلاً... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: وقد تَواتَرَتْ وتَوافَرَتْ شَهاداتٌ مُعتَبَرةٌ من جَمْعٍ كَبِيرٍ مِنَ العُلَماءِ والمُفَكّرِين والأُدَباءِ والسّاسةِ والمُؤَرّخِين وغَيْرِهم، ومِنَ المُسلِمِين، وغَيرِ المُسلِمِين مِنَ المُنصِفِين والمُحايدِين، كُلُّهم أجمَعوا على أنّ هذه الدّعوةَ [النّجْدِيّةَ السّلَفِيةَ] المُبارَكةَ تُمَثِّلُ الإسلامَ، والسُّنّةَ التي جاء بها النّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، والسّلَفَ الصالِحَ، وأنّها دَعوةٌ إصلاحِيّةٌ شامِلةٌ، تَدعو إلى الدِّينِ الحَقّ الذي جاءَ به محمدٌ صلى الله عليه وسلم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ العقلُ-: إنّ المُناوِئِين لِهذه الدّعوةِ [النّجْدِيّةِ السّلَفِيةِ] دَوافِعُهم باطِلةٌ، مِنَ الهَوَى والحَسَدِ، والخَوفِ على الجاهِ والسُّلطانِ، والتّقلِيدِ والعَصَبِيّةِ، أو الجَهلِ بحَقِيقَتِها مِن كَثِيرٍ منهم وعَدَمِ التّثَبُّتِ مِمّا يُشِيعُه خُصومُها والجاهِلون بحَقِيقَتِها عنها. انتهى باختصار. وفي فَتْوَى لِلشيخِ أحمدَ الحازمي على هذا الرابط، سُئِلَ الشيخُ: شَيْخَنا، نُرِيدُ منك شَرْحًا على مَتْنٍ مِن مُتونِ السِّيرةِ النّبَوِيّةِ أو تَفسِيرِ القرآنِ

الكَريمِ، وجَزاكَ اللهُ خَيرًا؟. فأجابَ الشيخُ: نَعَمْ، قد يَكونُ ذلك في المُستَقبَلِ البَعِيدِ، وأمّا الآنَ فَلا أستَطِيعُ، لِأنّ التّوحِيدَ وتَأصِيلَه مُقدّمٌ شَرْعًا، لِشِدّةِ الانحِرافِ الواقِعِ في مَفهومِ التّوحِيدِ، والتّخلِيطِ الحاصِلِ عند كَثِيرٍ مِنَ المُنتَسِبين إلى العِلْمِ بَيْنَ مَنهَجِ السّلَفِ، وعَقائدِ الجَهْمِيّةِ وغُلاةِ المُرْجِئةِ [قالَ الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسمِ العقيدةِ بجامعة أم القرى) في مَقالةٍ له على موقِعِه في هذا الرابطِ: فالمَاتُرِيدِيّةُ والأشْعَرِيّةُ مِنَ المُرجِئةِ الغُلاَةِ. انتهى]؛ فسَنُكَثِّفُ بإذنِ اللهِ تَعالَى تَدريسَ التّوحِيدِ، ونُعَدِّدُ المُتونَ والشّروحَ، لاَ سِيّمَا كُتُبُ ورَسائلُ أئمّةِ الدّعوةِ النّجْدِيّةِ، ففِيها الخَيرُ العَظِيمُ تَأصِيلاً وتَنْزيلاً، وهي قُرّةُ عُيُونِ المُوَحِّدِين، يَفْرَحُ بها كُلُّ مُوَحِّدٍ، ويَغَصُّ بها كُلُّ مُرتَدٍّ مِنَ الدُّخَلاَءِ على التّوحِيدِ وأهْلِه، أعداءِ الأنبياءِ والمُرسَلِين. انتهى باختصار]، بل يَتَجاوَزُ ذلك إلى كُتُبِ فُقهاءِ المَذاهِبِ الأربَعةِ... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: وأهَمُّ مَصدَرٍ ومَرجِعٍ لِلتّنظِيمِ في المَنهَجِ والعَقِيدةِ القِتالِيّةِ هو كِتابُ (مَسائلُ في فِقْهِ الجِهادِ) لِأبِي عبدِالله المهاجرِ المِصريّ، والذي يَبْلُغُ أكثرَ مِن 600 صَفحةٍ، وَقَدِ اِستَغَلّ الكاتِبُ رَسائلَ الشيخ محمد بن عبدِالوهاب وعُلَماءِ الدعوةِ، مع رُجوعِه إلى الكِتابِ والسُّنّةِ وآراءِ المَذاهِبِ الأربَعةِ... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: تَتَبَنّى المَراكِزُ البَحثِيّةُ والمَقالاتُ الصُّحُفِيّةُ الغَربِيّةُ القولَ بوُجودِ عَلاقةٍ بين (داعش) وتُراثِ دَعوةِ الشيخ محمد بنِ عبدالوهاب... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: في السُّعودِيّةِ كِتاباتٌ ألْقَتِ الضّوءَ على نَشْأةِ الوَهّابيّةِ التي تَرافَقَتْ مع الدّولةِ السُّعودِيّةِ الأُولَى، وزَعَمَتْ أنّ (داعش) اِمْتِدادٌ لِمَفاهِيمِ الوَهّابيّةِ في العَهدِ القَدِيمِ [وهي ما يُسَمِّيها البَعضُ (وَهّابيّةَ العَهدِ القَدِيمِ، أوِ الوَهّابيّةَ القَدِيمة، أوِ الوَهّابيّةَ التّقلِيدِيّةَ)؛ وذلك في مُقابلةِ ما يُسَمِّيها البَعضُ (وَهّابيّةَ العَهدِ الجَدِيدِ، أوِ الوَهّابيّةَ الجَدِيدةَ، أوِ الوَهّابيّةَ الحَدِيثةَ، أوِ الوَهّابيّةَ المُتصالِحة

والمُتَحالِفة مع الدّولةِ [يَعنِي الوَهّابيّة المُمَثِّلَة في عُلَماءِ السّلاطِينِ المُتَحالِفِين مع مُؤَسِّسِ الدّولةِ السُّعودِيّةِ الثالِثةِ المَلِكِ عبدِالعزيز]؛ فَأَمّا الوَهّابيّةُ القَدِيمةُ فهيَ التي كانَ عليها الشيخُ محمدُ بن عبدالوهاب، وهي التي حاوَلَ إحْيَاءَها (إخوانُ مَن طاعَ اللهَ) فقضَى عليهم مُؤَسِّسُ الدّولةِ السُّعودِيّةِ الثالِثةِ المَلِكُ عبدُالعزيز بالتَّعَاوُن مع سِلاَحِ الجوِّ المَلَكِيِّ البريطانِيّ في عامِ 1930م]؛ وَأَمّا الوَهّابيّةُ الجَدِيدةُ هي التي تَبَنّاها مُؤَسِّسُ الدّولةِ السُّعودِيّةِ الثالِثةِ المَلِكُ عبدُالعزيز أثناءَ حُكْمِه لأَنّها تُلَبّي مَصالِحَ حُلَفَائه الغَرْبيّين، وهي التي قالَ عنها وَلِيُّ العَهْدِ السُّعودِيُّ الأَمِيرُ محمدُ بنُ سلمان (حَفِيدُ المَلِكِ عبدِالعزيز) {إنّ دَعْمَ بلاَدِه لِلفِكْرِ الوَهّابيِّ في الفَتْرَةِ الماضِيَةِ، كانَ اِستِجابةً لِطَلَبِ حُلَفائِها الغَرْبيّين أثناءَ الحَربِ البارِدةِ [الحَربُ البارِدةُ تَعنِي حالةَ عَدَاءٍ بين دَولَتَين، تُسَخِّرُ فيها كُلُّ دَولةٍ كُلّ إمْكانِيّاتِها -مِن وسائلَ سِيَاسِيّةٍ واقتِصادِيّةٍ وغَيرِ ذلك- مِن أجْلِ القَضاءِ على الدّولةِ الأُخرَى، ولَكِنْ دُونَ أنْ تَصِلَ إلى دَرَجَةِ إعلانِ الحَربِ بينها وبين الدّولةِ الأُخرَى؛ والحَربُ البارِدةُ مُصطَلَحٌ ظَهَرَ في النِّصفِ الثانِي مِنَ القَرْنِ الْعِشْرِينَ المِيلادِيِّ، لِيُشِيرَ إلى طَبيعةِ العَلاقةِ بين القُطْبَين المُنْتَصِرَين في الحَربِ العالَمِيّةِ الثانِيَةِ، القُطْبُ الأوّلُ هو القُطْبُ الشُّيُوعيُّ بزَعَامَةِ الاتِّحادِ السوفياتي، والقُطْبُ الثانِي هو القُطْبُ الرّأْسُمَالِيُّ بزَعَامَةِ الوِلاَيَاتِ المُتَّحِدةِ الأمْرِيكِيّةِ]، الّذِين حَثُّوها أيضًا على اِستِخدامِ مَوارِدِها لإغلاقِ المَنافِذِ أمامَ التّغَلْغُلِ السوفياتي في العَالَمِ الإسلامِيّ، مُتَعَهّدًا بإعادةِ الأُمورِ إلى نِصَابِها في هذا الشّأن}، وذلك بِحَسَبِ ما جاءَ على إحْدَى صَفَحاتِ مَوقِعِ قَناةِ الجَزِيرةِ الفَضائيّةِ (القَطَرِيّة) تحت عُنوانِ (هَلْ نَشَرَتِ السُّعودِيّةُ الفِكْرَ الوَهّابِيّ إرضاءً لِلغَرْبِ؟). وقد قالَ عبدُالله بن بجاد العتيبي في مقالة له على موقع قناة العربية الفضائية الإخبارية السعودية

بعنوان ("داعش" بين "الوهابية والإخوان المسلمين") على هذا الرابط: الوَهّابيّةُ دَعوةٌ وليستْ دَولةً، والوَهّابيّةُ ليستْ واحِدةً، ويُمكِنُ تَقسيمِها إجمالاً لِمَرحلَتَين؛ الأُولَى، الوَهّابيّةُ القدِيمةُ؛ الثانِيَةُ، الوَهّابيّةُ الثانِيَةُ، وهي ("الوَهّابيّةُ في العَصْرِ الحَدِيثِ" أو "الوَهّابيّةُ ما بَعْدَ المَلِكِ عبدِالعزيزِ [مُؤَسِّسِ الدّولةِ السُّعوديّةِ الثالِثةِ]")، وهي وَهّابيّةٌ جَرَى تَطويرُها بحُكمِ التّطوّرِ الطّبيعِيّ مِن خِطابِ دَعوةٍ لِخِطابِ دَولةٍ، وبحُكْمِ رُؤيَةِ المَلِكِ عبدِالعزيزِ. انتهى باختصار. وقالَ عبدُالله المالكي في مقالةٍ له بعنوانِ (الوَهّابيّةُ وإخوانُ مَن طاعَ اللهَ وداعِشٌ، هَلْ أعَادَ التّاريخُ نَفْسَه؟) على هذا الرابط راصِدًا التّحوّلَ الذي طَرَأَ على الوَهّابيّةِ: وفي حين كانَ العُلَماءُ يُصدِّعون الأسْمَاعَ بالبَراءةِ والمُعاداةِ لِكُلِّ الطّوائفِ والمَذاهِبِ التي تُمارسُ الكُفرَ والبدَعَ أو تَتَصالَحُ معها، نَجِدُ كِبارَ عُلَماءِ الوَهّابيّةِ الآنَ يُجِيزُون لِلمَلِكِ التّسامُحَ معهم واستِيعابَهم في الدّولةِ، وتَرْكَهم وعَدَمَ إجبارِهم [وهو ما يُفَسِّرُ وُجُودَ أعدادٍ مُتَزايدةٍ مِنَ الرّوَافِضِ (الذِين تُكَفِّرُهم فَتَاوى عُلَماءِ نَجْدٍ وغيرِهم) في الأراضِي السُّعودِيّةِ، لِدَرَجَةِ أنّهم في بَعضِ المَناطِقِ (كالقطيفِ وغيرِها) الآنَ أصبَحوا هُمُ الأغْلَبِيّةَ]، والاكتِفاءَ بمُجَرّدِ دَعْوَتِهم بالحِكمةِ والرّفقِ والتّدرُّجِ... ثم قالَ -أيِ المالكي-: ولِلمَوضوعِيّةِ والإنصافِ، لا يُمْكِنُ جَعْلُ الوَهّابيّةِ في تَجَلِّيَاتِها الجَدِيدةِ، بَعْدَما اِنخَرَطَتْ في مَشروعِ الدّولةِ الحَدِيثةِ ومُتَطَلِّباتِها، وأصبَحَتْ تُسايرُ ضُغُوطاتِ الحَداثةِ، لا يُمْكِنُ وَضْعُها في صَفٍّ واحِدٍ مُساوِيَةً لِلوَهّابيّةِ التّقلِيدِيّةِ. انتهى]، وأنّهم قريبون من (إخوانِ مَن طاعَ اللهَ) [(إخوانُ مَن طاعَ اللهَ) هُمُ الذِين قالَ عنهم الشيخُ إبراهيمُ بن عبيد آل عبدالمحسن (ت1425هـ) في (تذكرة أُولِي النُّهَى) {ومِنَ العَجائبِ كَوْنُهم لا يَهابُون المَوْتَ، بَلْ يَنْدفِعون إليه اِندِفاعًا طَلَبًا لِلشّهادةِ، وأصبَحَتِ الأُمُّ حِينَما تُوَدِّعُ

اِبْنَها تُوَدِّعُه بهذه الكَلِماتِ (اللهُ يَجْمَعُنا وإيّاك في الجَنّةِ)}؛ وَهُمُ الذِين وَصَفَهم الشيخُ أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارسِ) بقَوْلِه {أَهْلُ التَّوحِيدِ والدِّينِ}، وبقَوْلِه {أَهْلُ الخَيرِ والصّلاَحِ}؛ وَهُمُ الذِين وَصَفَهم الشيخُ إبراهيمُ الدميجي في (صَفحةٌ مَطْوِيّةٌ مِن تاريخِ الجَزِيرةِ العَرَبيّةِ) بقَوْلِه {الحَرَكةُ الإخوانِيّةُ السّلَفِيّةُ الجِهادِيّةُ}، وبقَوْلِه {رِجَالُ التَّوحِيدِ، وحُرّاسُ المِلّةِ، وطُلاّبُ الجَنّةِ}، وبقَوْلِه {الجِيلُ المِثالِيُّ الصّادِقُ، الّذِي ضَرَبَ أَرْوَعَ الأَمْثِلَةِ في التّضْحِيَةِ لِدِينِه}، وبقَوْلِه {الجِيلُ الصّافِي التّلِيدُ، الّذِي جَدّدَ سِيرةَ صَحَابَةِ مُحمّدٍ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ في زَمانِ الغُرْبَةِ والهَوَانِ}. وقد قالَ الشيخُ إبراهيمُ الدميجي في (صَفحةٌ مَطْوِيّةٌ مِن تاريخِ الجَزِيرةِ العَرَبيّةِ): وخَرَجَ جِيلٌ نادِرُ المِثالِ في إيمانِه ووَرَعِه وزُهدِه وجِهادِه، وحِرْصِه على اقْتِفاءِ آثارِ الصّحَابةِ -رضي الله عنهم- في كُلّ ما يَأْتِي ويَذَرُ، ذلك هو جِيلُ (الإخوان)؛ وبما أنّ دَعوةَ الإمامِ المُجَدِّدِ [أيِ الشيخ محمد بنِ عبدِالوهابِ] قَدْ جُوبِهَتْ بِالعَداءِ السّافِرِ والكَيْدِ الفاجِرِ، مِن قِبَلِ بَعضِ عُلَماءِ السُّوءِ، فَلَمْ تَكُنْ حَرَكَةُ (الإخوانِ) بِدْعًا مِن ذلك، كَيْفَ لا وهي تَسْتَقِي مِن مَعِينِ كُتُبِ دَعوةِ المُجَدِّدِ وعُلَماءِ الدّعوةِ [النَّجْدِيّةِ السّلَفِيةِ]؛ وأعظَمُ ما جُوبِهَتْ به حَرَكَةُ (الإخوان) هُمَا تُهْمَتَي التّكفِيرِ والقِتالِ، وهُمَا ما قَدْ رُمِيَ بِهِما الإمامُ المُجَدِّدُ رَأْسًا وابتِداءً... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدميجي-: (الإخوانُ) سَلّوا السُّيُوفَ لإحقاق ما يَرَوْنَ أنّه الحَقُّ، وهَجَروا المَنزِلَ والحَبِيبَ والدارَ والقَرِيبَ، مِن أجْلِ تَحقِيقِ كَلِمةِ التّوحِيدِ، وإعزازِ مِلّةِ إبراهِيمَ ودِينِ مُحَمّدٍ والمُرسَلِين (عليهم أزْكَى الصّلاةِ والتّسلِيمِ)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدميجي-: لَقَدْ قاتَلَ الابنُ أباه والأخُ أخاه، مِن أجْلِ لاَ إلَهَ إلاّ اللّهُ، وهذا هو حالُ (الإخوان)، ثمّ يَأتِينا اليومَ مِن صِبْيَةِ الكُتّابِ مَن يَزْعُمُ أنّهم [أيْ إخوانَ مَن طاعَ اللهَ] يُرِيدون الدُّنيا بذلك

الجِهادِ!، يا لَلْعارِ وَالشَّنَارِ!... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدميجي-: فَلِلّهِ الحَمْدُ أوّلاً وآخِرًا في بَعْثِه لِهذا الجِيلِ [يَعنِي إخوانَ مَن طاعَ اللهَ] الصّافِي التّلِيدِ، الّذِي جَدّدَ سِيرةَ صَحَابَةِ مُحمّدٍ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ في زَمانِ الغُرْبَةِ والهَوَانِ، ورَحِمَ اللهُ تلك الجَمَاجِمَ والعِظَامَ، الّتي ظَلَمَها بَعْضُ المُؤَرّخِين ظُلْمًا فادِحًا وبَخَسُوها قِيمَتَها بَخسًا فاحِشًا، فَبَدَلاً مِن إعطائهم حقّهم مِنَ الثّناءِ والتّبْجِيلِ والدّعاءِ (وهو أقلُّ القليلِ من حُقوقِهم ومكانَتِهم)، والغَضّ عن قَلِيلِ هَفَواتِهم وزَلاّتِهم الّتي لا يَخْلُو منها بَشَرٌ، فَبَدَلاً مِن ذلك، رَأَيْنا بعضَ الكِتاباتِ المُؤْسِفةِ مِن مُؤرّخِين فيهم نَوْعُ سَذَاجةٍ، أو كُتّابٍ سَطْحِيّين، أو أُناسٍ قد فاضَ حِقْدُ قُلوبِهم على أفواهِهم وأقلامِهم، فَلَطّخُوا صَفحة الإخوانِ البَيضاءَ بِكَذِبٍ صَرِيحٍ، وبُهتانٍ قَبيحٍ، بما ظَنُّوه غِطَاءً لِشَمْسِ حَقِيقَتِهم ونُورِ دَعوتِهم وصِدْقِ جِهادِهم، واللهُ المَوْعِدُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدميجي-: أمّا مَن دَخَلَتْ بَشَاشةُ التّوحِيدِ قَلْبَه مِنَ المُعاصِرِين، وانطبَعَ بالإنصافِ خُلُقُه، فَلا يَسَعُهُ إلاّ الدّعاءُ لِلإخوانِ الذِين أعادوا التّوحِيدَ غضًّا جَذَعًا في البلادِ والعِبادِ، فَرَحِمَهم اللهُ رَحمة الصِّدّيقِين والمُجاهِدِين والأبرارِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدميجي-: وقد أَبْطَلَ الإخوانُ المُنْكَراتِ في مَكّةَ المُكَرّمةِ، فقد هَدَموا القِبَابَ التي كانَتْ في المَعلاة [يَعنِي (مَقبَرةَ المَعلاة)، والتي يُقالُ لها أيضًا (مَقبَرةُ المَعلا) و(مَقبَرةُ أهلِ مَكّةَ)] وغيرِها، ومَنَعوا شُرْبَ الدُّخَانِ في المَقاهِي والأسواقِ وشَدّدُوا على ذلك كَثِيرًا، ووَحّدُوا الإمامةَ في المَسجِدِ الحَرامِ، فَأبْطَلوا عادةَ وُجُودِ أئمّةٍ أربَعةٍ مِنَ المَذاهبِ الأربَعةِ يُصَلُّون في الحَرَمِ وكُلٌّ يُصَلِّي خَلْفَ إمامِ مَذهَبِه، وأوجَبَ الإخوانُ على الرّجالِ القادِرِين صَلاةَ الجَماعةَ، ومَنَعوا السّبّ والشّتْمَ في الشّوارعِ والأسواقِ، وأَبْطَلوا الأذكارَ المُبتَدَعة بَعْدَ الأذانِ مِنَ المُؤَذّنِين، ولَمّا نَصَبَ الجَاوَةُ [يُطْلِقُ أهالي مكّةَ اسْمَ (الجَاوَة) على كُلِّ

مَن تَعُودُ جُذُورُه الأصلِيَّةُ إلى دُوَلِ شَرق أسْيَا، سَواءٌ إنْدُونِيسْيَا أو مَالِيزْيَا أو تايلاند، نِسْبَةَ إلى جَزِيرةِ جَاوَةَ الإنْدُونِيسِيَّةِ] خَيْمَةً لِلاحتِفالِ بِالمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ طَرَدَهُمُ الإخوانُ وهَدَمُوا خَيمَتَهم، عِلْمًا بأنّهم لم يَضربوا منهم أحَدًا ولم يَشْتُموهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدميجي-: كانوا [أيْ إخوانُ مَن طاعَ اللهَ] يُحاوِلون اِنتِهاجَ نَهْجِ الصَّحابةِ في أُمُورِهم قدْرَ طاقتِهم، ولا نُزَكِّيهم على اللهِ، فَهُمْ يُحِبُّون أنْ يَتشَبَّهوا بالصَّحابةِ في كُلِّ شَيءٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدميجي-: لَقَدْ كانَ الإخوانُ رَحِمَهم اللهُ تَعالَى، على اِختِلافِ ألوانِهم وقبائلِهم وأوطانِهم، يَحِنُّون إلى الجَنّةِ حَنِينَ الأُمّهاتِ إلى أولادِها، والإبلِ إلى أعْطانِها، بَلْ أعْظَمَ، فما كانوا يَسمَعون بغَزْوَةٍ إلاّ تَسارَعوا لِلخُروج فيها {يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ}. انتهى باختصار. وقالَ عبدُالله المالكي في مَقالةٍ له بعُنوانِ (الوَهّابِيّةُ وإخوانُ مَن طاعَ اللهَ وداعِشُ، هَلْ أعَادَ التّاريخُ نَفْسَه؟) على هذا الرابط: أصْدَرَ عُلَماءُ الوَهّابِيّةِ، وتَحدِيدًا ما بين سَنَتَيْ (1919[م]) و(1920[م])، مِنَ الفَتاوَى الجَماعِيّةِ التي بَسَطوا فيها الخِطابَ الوَهّابِيَّ الجَدِيدَ الذي يَتناسَبُ مع الاشتِراطاتِ الجَدِيدةِ لِطَبيعةِ الدّولةِ السُّعودِيّةِ الحَدِيثةِ؛ ولَكِنّ (الإخوانَ) لم يَرْضَخُوا ويُذْعِنُوا لِهذه الفَتاوَى الجَدِيدةِ، التي رَأَوْا فيها اِنْقِلابًا وانتِكاسةً لِمَا كانَتْ عليه الوَهّابِيّةُ الحقيقيةُ، وأخَذوا يُجادِلون العُلَماءَ بِنَفْسِ الكِتاباتِ والتّعالِيمِ التي أصْدَرَها سابقًا أئمّةُ الدّعوةِ في العَهْدَين القَدِيمَين الأوّلِ والثاني لِلإمارةِ السُّعودِيّةِ [يَعنِي الدّولَتَين السُّعودِيّتَين الأُولَى والثانِيَةِ]؛ حِينَها أُضْطُرَّ العُلَماءُ [يَعْنِي عُلَماءَ السُّلطانِ] إلى تَكفِيرِ حَرَكَةِ (الإخوانِ) وإخراجِهم مِنَ الإسلامِ ووُجوبِ قِتالِهم وجِهادِهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ المهتدي بالله الإبراهيمي في (توفيق اللطيف المنان): والناسُ يَظُنُّون أنّ كُلّ أئمّةٍ نَجْدٍ سِلْسِلَةٌ مُتَتالِيَةٌ واحِدةٌ، ولِكَيْ تَعرفَ الحَقيقةَ لا بُدّ مِن

أنْ تَعرفَ التّسَلسُلَ التاريخِيّ لأئِمّةِ نَجْدٍ منذ عَهدِ الإمامِ المُجَدِّدِ محمدِ بنِ عبدالوهاب رَحِمَه اللهُ تَعالَى، إنّ الشيخَ محمد بن عبدالوهاب عاشَ في زَمَنٍ عادَ الناسُ فيه لِلجاهِلِيّةِ الأُولَى وإلى اِرتِكابِ جَمِيعِ أنواعِ الفَواحِشِ والمُحَرّماتِ، وبَعْدَ أنْ هَداه اللهُ لِلإسلامِ والتّوحِيدِ أصبَحَ يَدعو إليه ويُنافِحُ عنه حتى أيّدَه اللهُ عَزّ وجَلّ بالأتباعِ والأنصارِ وبالإمامِ محمدُ بنُ سعود أمِيرُ (الدِّرْعِيّةِ) وَقتَذاكَ فأسّسا الدّولة الأُولَى التي كانَتْ تُسَمّى بـ (دَولةِ الإسلامِ) [وهي الدّولةُ السُّعوديّةُ الأُولَى]، ودَعَوَا إلى تَوحِيدِ اللهِ عَزّ وجَلّ والبَراءةِ مِنَ الشِّرْكِ وأهلِه، وحارَبَا الدّولةَ العُثمانِيّةَ آنَذاكَ والتي كانَتْ تَحمِي الشِّرْكَ والمُشرِكِين آنَذاكَ، وقد كانَتْ هذه الدّولةُ [أيِ الدّولةُ السُّعوديّةُ الأُولَى] دَولةً قَوِيّةً ذاتَ مِساحةٍ كَبِيرةٍ [قالَ الشيخُ عليٌّ بنُ محمد الصلابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): لقد بَلَغَتِ الدّولةُ في زَمَنِ سُعُودِ بنِ عبدالعزيز [أيْ سعودٍ الكبيرِ اِبنِ عبدالعزيز بن محمد بن سعودٍ] الأَوْجَ مِنَ الناحِيَةِ السِّياسِيّةِ، إذْ وَصلَتْ كَرْبَلاَءَ [الواقِعةَ جَنوبَ غَربِ بَغْدَادَ] في العراقِ، وإلى حَوْرَانَ [هي المِنْطَقةُ الجَنوبِيّةُ مِن سُورِيَا] في بِلادِ الشّامِ، وخَضَعَتْ لها الجَزِيرةُ كَامِلَةً باستِثْناءِ اليَمَنِ. انتهى]، وقدِ اِستَمَرّتْ هذه الدّولةُ حتى أرسَلَ وَالِي مِصْرَ مِن قِبَلِ العُثمانِيِّين (محمد عَلِيّ باشا) اِبنَه إبراهِيمَ فغَزَوا هذه الدّولةَ ودَخَلوا عاصِمَتَها (الدِّرْعِيّةِ) سَنَةَ 1233هـ فدَمّروها عن بَكْرَةِ أبيها، وبَعْدَ فَتْرَةٍ اِلْتَفّتِ القبائلُ حَولَ الأمِيرِ تركي بنِ سعود [هو تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود] ومعه الإمامُ عبدُالرحمن بن حسن [هو عبدُالرحمن بنُ حسن بن محمد بن عبدالوهاب] المُلَقّبُ بـ (المُجَدِّدِ الثانِي) فأقاما إمارةً ضَعِيفةً ذاتَ مِساحةٍ صَغِيرةٍ، وهذه الدّولةُ تَحومُ حولَها الشُّكوكُ في إسلامِها

مِن شِرْكِها، فرُبّما في البدايَةِ كانَتْ على التّوحِيدِ ومع نِهايَتِها اِنتَهَى أمرُها فاللهُ أعلَمُ بحالِها، وانتَهَتْ هذه الإمارةُ بانهِزامِ الأمِيرِ عبدالرحمن بن فيصل بن تركي [هو عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود] أمامَ محمدِ بنِ رشيد [هو محمد بن عبدالله بن علي بن رشيد (أمِيرُ "حائلِ") المُوَالِي لِلعُثمانِيِّين] والعُثمانِيِّين، وطَلَبه اللُّجوءَ السِّيَاسِيَّ عند آلِ صُباح [حُكّامِ الكُوَيْتِ] في الكُوَيْتِ، وبَعْدَ فَتْرَةٍ قامَ اِبنُه عبدُالعزيز [هو المَلِكُ عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود، مُؤَسِّسُ الدّولةِ السّعوديّةِ الثالِثةِ] سَنَةَ 1319هـ واستَطاعَ السّيطَرةَ على الرياض [والتي هي جُزْءٌ مِن نَجْدٍ]، ثم اِلْتَفّ حولَه جَيشُ (إخوانِ مَن طاعَ اللهَ) الذِين كانوا شَدِيدِي التّحَمُّسِ لِلدّعوةِ النّجدِيّةِ وكانَ على زَعامَتِهم ثلاثةُ أُمراءٍ كِبَارٍ هُمْ فيصل الدويش (أمِيرُ بني مُطير)، وسلطان بن بجاد (أمِيرُ الغَطْغَطِ)، وضيدان بن حثلين (أمِيرُ العجمان)، فبهؤلاء أُسِّسَتِ الدّولةُ السُّعوديّةُ الحَدِيثةُ وضُمّ إلى نَجْدٍ الحجازُ وعسيرٌ والأحساءُ، مع تَعاوُنِ عبدِالعزيز مع الإنْجلِيزِ ودَعمِهم له، فلَمّا اِكتَشَفَ أولئك الأُمَراءُ [يَعنِي زُعَماءَ جيشِ إخوانِ مَن طاعَ اللهَ، فيصلَ الدويشَ وسلطانَ بنَ بجاد وضيدانَ بنَ حثلين] عَلاَقتَه [أيْ عَلاَقةَ الملكِ عبدِالعزيز مُؤَسِّسِ الدّولةِ السّعوديّةِ الثالِثةِ] بالإنْجلِيزِ كَفّروه، وثارُوا عليه سَنَةَ 1349هـ، فاستَعانَ عليهم بالعُلَماءِ [الذِين يَسْتَحِقُّون أنْ يُوصَفُوا بـ (عُلماءِ السّلاَطِين)] الذِين عَدُّوهم بُغاةً وأمَرُوا بِقِتَالِهم، واستَعانَ عليهم بطائراتِ الإنْجِلِيزِ التي قصَفَتْهم حتى أُسِرُوا وماتُوا في السِّجْنِ؛ هذا هو تاريخُ نَجْدٍ باختِصارٍ شَدِيدٍ منذ الإمامِ محمدِ بنِ عبدالوهاب، دَمّرَ المُشركون عاصِمةَ التّوحِيدِ (الدِّرْعِيّةَ) وقَتَلوا دُعاتَها، ومع مُرورِ الزّمَنِ اِنتَكَسَ العُلَماءُ والأُمَراءُ شَيئًا فشَيئًا. انتهى باختصار.

قُلْتُ: خُصومُ (إخوانِ مَن طاعَ اللهَ) لا يَخْرُجُون عنِ المُنافِقِين وعُلَماءِ السّلاَطِينِ وأصحابِ الزّيغِ والهَوَى ومُزَوّرِي التّارِيخ. وقُلْتُ أيضًا: في سَنَةِ 1926م عَقَدَ (إخوانُ مَن طاعَ اللهَ) مُؤْتَمَرَهم (الذي عُرِفَ باسمِ (مُؤْتَمَرُ الأَرْطَاوِيّةِ) في (الأَرْطَاوِيّةِ) برِئاسةِ (فَيْصَل الدويش وسُلطانَ بْنِ بجاد وضيدان بْنِ حثلين)، وتَعاهَدوا فيه على نُصْرَةِ دِينِ اللهِ والجِهادِ في سبيلِه، وأنكروا على المَلِكِ عبدِالعزيز (مُؤَسِّسِ الدّولةِ السّعودِيّةِ الثالِثةِ) في هذا المُؤْتَمَرِ ما يَلِي؛ (1)رُكُونُه لِلإنْكِلِيزِ وإدْخالُهم البِلاَدَ المُقَدّسة (ذَكَرَه "ناصر السعيد" في كِتابه "تاريخُ آلِ سُعودٍ")؛ (2)جَعْلُ أموالِ المُسلِمِين كُلِّها بيَدِه وأيْدِي أبنائه (ذَكَرَه "ناصر السعيد" في كِتابه "تاريخُ آلِ سُعودٍ")؛ (3)تَنْصِيبُ نَفْسِه مَلِكًا (ذَكَرَه "ناصر السعيد" في كِتابه "تاريخُ آلِ سُعودٍ")، يَقولُ أحمد طه في مقالةٍ له بعنوان (النِّظامُ المَلَكِيُّ في الإسلامِ) على هذا الرابط {وبعدَ انتهاءِ عَصْرِ الخِلاَفةِ الراشِدةِ، جاءَ عَصْرُ المُلْكِ العَضُوضِ الغَشُومِ الظالِمِ، والذي حَصَلَ فيه تَبْدِيلٌ لسُنّةِ النبيّ -صلى الله عليه وسلم- وإتّباعُ سُنَنِ أهلِ الكِتابِ في (النِّظامِ المَلَكِيّ الوِرَاثِيّ) القائمِ على تَوْرِيثِ السُّلطةِ، والاستئثارِ بالمالِ، واستِعبادِ الأُمّةِ وقَهْرِها، فحَصَلَ انْحِرافٌ شديدٌ عن مقاصدِ الإسلامِ ورِسالَتِه، وسُنّةِ نَبِيّه -صلى الله عليه وسلم- في جانبِ (سياسةِ الحُكْمِ وسياسةِ المالِ)، وزَعَمَ المُلوكُ أنهم خُلَفاءُ عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، ولم يَكُونوا كذلك، فعَنْ أيِّ شَيْءٍ خَلَفُوا رسولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- وأيْنَ هي سُنّتُه في الحُكْمِ والمالِ؟، وأمامَ الضّغْطِ والقَهْرِ والأمْرِ الواقِعِ... وبَدَلاً عنِ الإصرارِ على إنكارِ هذه البدعةِ الشّنِيعةِ والفِرْيَةِ القَبِيحةِ... حاوَلَ بَعضُ الفُقهاءِ إيجادَ المَخَارجِ الشّرْعِيّةِ لِهذا النِّظامِ الظالِمِ المُسْتَبِدِّ! بلْ جَعَلُوا هذه البدعةَ سُنّةَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم!، ومِن ثَمّ

أفسَدوا (التّصوّرَ السّيَاسِيّ الإسلامِيّ)، وغرِقتِ الأُمّةُ في ظُلُماتِ المُلْكِ العَضُوضِ فالمُلْكِ الجَبْرِيّ، حتى وَصلَتْ [أيِ الأُمّةُ] إلى ما نحن عليه الآنَ ولاَ حَولَ ولاَ قُوّةَ إلاّ باللّهِ}، انتهى؛ (4)أَخْذُه الضّرائبَ والمُكُوسَ [قالَ النووي في (شرح صحيح مسلم): المَكْسُ مِن أقبَحِ المَعاصِي والذّنوبِ الْمُوبِقاتِ] مِنَ المُسلِمِين، وكانَ قَبْلَ ذلك يُنْكِرُ وُجُودَ مِثل هذه الضّرائبِ والمُكُوسِ علَى اِبنِ رشيدٍ (أميرِ "حائلِ" المُوَالِي لِلعُثمانِيّين) والشّرِيفِ حُسَين بن عَلِيّ الهاشِمِيّ (الذي عيّنَتْهُ الخلافةُ العثمانية أميرًا على مكّة في عامِ 1908م، وهو الجَدُّ الثالثُ لمَلِكِ الأردن الحالي "عبدُالله الثانِي ابنُ الحسين بن طلال بن عبدالله الأوّلِ اِبنِ حُسَينِ بنِ عَلِيّ الهاشِمِيّ")، مع أنّ ما كانَ يَأْخُذُه اِبنُ رشيدٍ والشّرِيفُ حُسَينٌ أقلّ بكَثِيرٍ مِمّا يَأخُذُه المَلِكُ عبدُالعزيز (ذَكَرَه "ناصر السعيد" في كِتابه "تاريخُ آلِ سُعودٍ")؛ (5)إعطاؤُه الإِذْنَ لِعَشائرِ العِراقِ (التي كان يَحكُمُها آنَذاكَ المَلِكُ فَيصَلٌ الأوّلُ اِبنُ حُسَينِ بن عَلِيّ الهاشِمِيّ، الذي قادَ الثورةَ العَرَبيّةَ الكُبرَى مُتحالِفًا مع البريطانِيّين ضد الدولة العثمانية) بالرّعْيِ في أراضِي المُسلِمِين (ذَكَرَه "حافظ وهبة" في كِتابه "جَزيرةُ العَرَبِ في القَرنِ العِشرين")، والمُرادُ بـ (أراضِي المُسلِمِين) هُنَا هُوَ المُجتَمَعاتُ التي أحكَمَ أتباعُ الدّعوةِ النّجْدِيّةِ السّلَفِيةِ سَيْطَرَتَهم عليها)؛ (6)مَنْعُه المُتاجَرةَ مع الكُوَيْتِ، لأنّ أهلَ الكُوَيْتِ إن كانوا كُفّارًا حُورِبُوا، وإنْ كانوا مُسلِمِين فلِماذا المُقاطَعةُ؟!، والحَقِيقةُ أنّه لِخِلاَفٍ بين الإنكليز وأهلِ الكُوَيْتِ آنَذاكَ يَغْضَبُ عبدُالعزيز لِغَضَبِ الإنكليز (ذَكَرَه "ناصر السعيد" في كِتابه "تاريخُ آلِ سُعودٍ")؛ (7)سَمَاحُه بدُخُولِ رَكْبِ الحَجّ (المِصْرِيّ) بالسِّلاَحِ والمُوسِيقَى في بَلَدِ اللهِ الحَرامِ؛ (8)سُكُوتُه عن شِيعةِ (الأحساء والقطيف) وعَدَمُ إجبارِهم بالدّخولِ في دِينِ أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ (ذَكَرَه "حافظ

وهبة" في كِتابه "جَزِيرةُ العَرَبِ في القَرنِ العِشرين")؛ (9)مُعَارَضَتُه لِهَدْمِ مَساجِدَ بُنِيَتْ على قُبُورٍ؛ (10)اِستِخدامُ التِلِغْرافِ اللاَّسِلْكِيِّ (ذَكَرَه "حافظ وهبة" في كِتابه "جَزِيرةُ العَرَبِ في القَرنِ العِشرين")، قالَ الشيخُ سليمان الخراشي في كِتابه (كِذْبَة طاش وبَذْرِيّة البِشْر على العُلَماءِ، في مَسألةِ البَرْقِيّاتِ) {الانْدِهَاشُ مِنَ المُختَرَعاتِ الحَدِيثَةِ التي لم يَعْرِفْها بَنُو آدَمَ إلاّ في هذا العَصْرِ أمْرٌ فِطْرِيٌ في الإنسانِ، الذي مِن طَبْعِه الجِبِلِّيّ اِستِنكارُ كُلِّ جَدِيدٍ وغَرِيبٍ، إلى أنْ يَتَعَرّفَ عليه، فيُصْدِرُ حُكْمَه عليه، وعِنْدِي الكَثِيرُ مِنَ الأخبارِ عن اِنْدِهَاشِ الناسِ في المُجتَمَعاتِ الغَربيّةِ نَفْسِها لَمّا شاهَدوا بَعْضَ المُختَرَعاتِ، ومِثْلِها عنِ الدُّوَلِ العَرَبيّةِ، سأَنْشُرُه قريبًا إنْ شاءَ اللهُ، فَمِنَ المُؤْسِفِ أنْ يَأْتِيَ إنسانٌ في هذه السِّنِينَ -بَعْدَ أنْ أَلِفَ الجَمِيعُ المُختَرَعاتِ وعايَشُوها- لِيَضْحَكَ مِن تَصَرُّفاتِ الأوّلِين ويَسْخَرَ منهم، وأظُنُّه لو عاشَ عَصْرَهم لَفَعَلَ أعظَمَ مِن فِعْلِهم!، ولِهذا ما أجْمَلَ ما قالَه (محمد جلال كشك) مُدافِعًا عنِ (الإخوانِ)، قالَ (وهذا الرَّفْضُ لِلمُختَرَعاتِ قَبْلَ فَهْمِ سِرِّها يَدُلُّ على عَقْلِيّةٍ أكْثَرَ عِلْمِيّةً وأكْثَرَ اِحتِرامًا لِلنَّفْسِ مِنَ المُتَخَلِّفِ الذي يَتَعاطَى هذه المُختَرَعاتِ دُونَ أيِّ اِنفِعالٍ -رَغْمَ مُخالَفَتِها لِكُلِّ قَوانِينِ عالَمِه، وجَهْلِه المُطْلَقِ بِفِكْرَتِها تَمامًا- كَتَعامُلِ القِرَدَةِ مع الآلاتِ، إنّ الخَوفَ مِنَ المَجهولِ هو أوّلُ دَرَجاتِ العِلْمِ)}، انتهى باختصار، وقالَ الشيخُ إبراهيمُ بن عبيد آل عبدالمحسن (ت1425هـ) في (تذكرة أُولِي النُّهَى) {بَلْ كانَ بعضُ العُلماءِ يُنْكِرُها [يعني أنّ إنكارَ آلةِ التِلِغْرافِ اللاسِلْكِيِّ لم يَكُنْ مِنَ (الإخوانِ) فَقَطْ، بلْ هناك مِن عُلماءِ نَجْدٍ مَن أنْكَرَها]، فقد ذَكَرَ حافظ وهبة [الذي كان يَعْمَلُ مستشارًا للمَلِكِ في الشؤونِ الخارجيّةِ في عهدِ مُؤَسِّسِ الدّوْلةِ السعوديةِ الثالثةِ المَلِكِ عبدِالعزيز] ما سَأَذْكُرُه، قالَ (أَوْفَدَني جَلالَةُ المَلِكِ للمَدِينةِ 1346هـ مع عالِمٍ مِن

عُلماءِ نَجْدٍ للتّفْتِيشِ الإداريّ والدِّينيّ، فجَرَى ذِكْرُ التِلِغْراف اللاسِلْكِيّ وما يَتّصِلُ به مِنَ المُستحدَثاتِ، فقال العالِمُ "لا شَكّ أنّ هذه الأشياءَ ناشِئةٌ مِن اِستِخدام الجِنّ"، وقد أخْبَرَني جَلالَةُ المَلِكِ في شعبان 1351هـ أثناءَ زيارتِي للرياض أنّ المشايخَ -أيْ رِجالَ الدِّينِ- حَضروا عندَه سنةَ 1331هـ لَمّا عَلِموا بعَزْمِه إنشاءَ مَحطّاتٍ لاسِلْكِيّةٍ في الرياضِ وبَعضِ المُدُنِ الكَبيرةِ في نَجْدٍ، فقالوا له "يا طَوِيلَ العُمُر، لقد غَشّك مَن أشارَ عليك باستِعمالِ التِلِغْرافِ وإدخالِه إلى بلادِنا، وإنّ فِلْبي [هو جون فِلْبي الرّحّالُ البريطانيُّ الذي عُيّنَ في نوفمبر 1921م رَئيسًا للمُخابَراتِ بحُكومةِ الانْتِدَابِ -الذي هو في حَقِيقتِه اِحتِلالٌ- البريطانيّ بفِلَسْطِينَ، وكانَ مُستَشارًا لِلمَلِكِ عبدِالعزيز (مُؤَسِّسِ الدّولةِ السُّعودِيّةِ الثالِثةِ)] سيَجُرُّ علينا المَصائبَ، ونَخْشَى أنْ يُسَلِّمَ بلادَنا لِلإنْكِلِيز")}، انتهى باختصار، وأنَا أرَى أنّ التِلِغْرافَ اللاسِلْكِيّ هو آلَةٌ مِن صُنْعِ الكُفّار، فمِنَ البَدِيهِيّ أنْ يَرْفُضَه (الإخوانُ) مَا دَامُوا لا يَفْهَمُون كَيفِيّةَ عَمَلِه، فهو آلَةٌ وَصلَتْ إلى المُسلِمِين مِن بلادِ الكُفّار، والكُفّارُ لا يُرِيدون خَيْرًا بالمُسلِمِين، فوَجَبَ الحَذَرُ مِنِ اِستِخدامِ ما يُرْسِلُونه إلَينا قبْلَ فَهْمِه جَيّدًا؛ (11)يُقَرِّرُ (الإخوانُ) أنّه لا عَهْدَ ولا طاعةَ لِعبدِالعزيز لأِنّه خانَ العَهْدَ وأخْلَفَ الوَعْدَ وعَمِلَ لِلمُشرِكِين (ذَكَرَه "ناصر السعيد" في كِتابِه "تاريخُ آلِ سُعودٍ")] الذِين طَبّقوا نُصوصَ الوَهّابِيّةِ، إلاّ أنّ المَلِكَ عبدَالعزيز [مُؤَسِّسَ الدّولةِ السُّعودِيّةِ الثالِثةِ] بَعْدَ أن اِستَتَبّ له الأمْرُ شَرَعَ في تأسيس نَهْجٍ جَدِيدٍ وتَغييرٍ لِلخِطابِ الوَهّابِيّ... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: وهناك دِراسةٌ تَقولُ {إنّ (داعش) نُسخةٌ مِنَ السّلَفِيةِ الوَهّابِيّةِ، وإنّ هناك تِسْعَةَ عَشَرَ وَجْهًا مِن أوْجُهِ التّشابُهِ المتعلّقةِ بالتّكوينِ العَقَدِي والعِلْمِي والتّربَوِي [جاءَ في مَقالةٍ بعُنوانِ (بَعْدَ تَبَنِّيه تَفجِيراتِ كابُل، ماذا تَعرفُ عن "تَنظِيمِ ولاَيَةِ خُرَاسَانَ") على مَوقِعِ القَناةِ

الفَضائيّةِ التُّرْكِيّةِ (تي آر تي العَرَبيّة): العَقِيدةُ السّلَفِيّةُ هي الأساسُ الذي بَنَى تَنظِيمُ (داعش) الإرهابيُّ تَنظِيمَه ومَنهَجَه عليه، أمّا حَرَكةُ طالبان هي نِتاجُ مِزَاجٍ عَقَدِيٍّ صُوفِيٍّ أشْعَرِيٍّ مَاتُرِيدِيٍّ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: ويَبدُو أنّ اِنتِشارَ الفِكْرِ السّلَفِيِّ في شَرقِ أفغانِسْتانَ الذي يُعتَبَرُ حاضِنةً طَبيعِيّةً له [أيْ لِتَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ)]، هَيّأَ الظُّروفَ لاِنتِشارِه هناك، وستَبقَى على العُمومِ حَواضِنُ الفِكْرِ السّلَفِيِّ أكثَرَ المَناطِقِ تَعَرُّضًا لاِنتِشارِ فِكْرِ تَنظِيمِ (داعش) الإرهابيِّ فيها. انتهى. وجاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ قَناةِ الجَزِيرةِ الفَضائيّةِ (القَطَرِيّة) بعُنوان (طالبان، الخَلَفِيّةُ الشّرعِيّةُ، والفَرقُ مع القاعِدةِ وداعش) في هذا الرابط: القاعِدةُ وداعش يَنظُرون إلى طالبان -بِنَاءً على عَقِيدتِهم- على أنّهم مُبتَدِعةٌ مُنحَرِفون في الاعتِقادِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: فَحَرَكةُ طالبان مَاتُرِيدِيّةٌ حَنَفِيّةٌ صُوفِيّةٌ. انتهى باختصار]... ثم قالَتْ -أيِ الهَيئةُ-: المُنطَلَقاتُ التي يَستَدِلُّون [أيْ عَناصِرُ الدّولةِ الإسلامِيّةِ] بها والنّظَرِيّاتُ، سَلَفِيّةٌ مِئَةٌ بالمِئَةِ، ولم يَقوموا بإضافاتٍ عليها. انتهى باختصار.

(ب)قالَ الشيخُ أيْمَنُ الظّوَاهِرِيُّ في (حَقائقُ الجِهادِ وأباطِيلُ النِّفاقِ): رِسالَتِي الأُولَى لأِهلِ الجِهادِ والإسلامِ والعَقِيدةِ الصّحِيحةِ والمَنهَجِ الثابتِ في العِراقِ، وعلى رَأسِهم دَولةُ العِراقِ الإسلامِيّةُ [(دَولةُ العِراقِ الإسلامِيّةُ) هو الاسمُ القَدِيمُ لـ (الدّولةُ الإسلامِيّةُ)، قَبْلَ أن يتغير إلى (الدّولةُ الإسلامِيّةُ في العِراقِ والشّامِ)، ثم إلى (الدّولةُ الإسلامِيّةُ) بعد إعلانِ قِيامِ الخِلافةِ] أيدها الله وحفظها، فأقول لهم اثبتوا واصبروا وصابروا ورابطوا فإن النصر قريب بإذن الله، وقد مرت المراحل الصعبة وما بعدها أيسر بإذن الله. انتهى. وقالَ الشيخُ أيْمَنُ الظّوَاهِرِيُّ أيضًا في (اللِّقاءُ المَفتوحُ مع الشيخ أيْمَنَ الظّوَاهِرِيِّ "الحَلَقةُ الثانِيةُ"): الدّولةُ [يعني (دَولةَ العِراقِ الإسلامِيّةِ)

خُطوةٌ في سَبيلِ إقامةِ الخِلافةِ [وَقَدْ تَمّ إعلانُ قِيامِ الخِلافةِ في الأُولِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ أَلْفٍ وَأَرْبَعمِائَةٍ وَخَمْسَةٍ وَثلاثِين، المُوافِق 29 يونيو 2014م] أَرْقَى مِنَ الجماعاتِ المُجاهِدة، فالجَماعاتُ يَجِبُ أَنْ تُبايِعَ الدّولةَ وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وأميرُ المؤمنِين [لدولة العراق الإسلامية] أبو عُمَرَ الْبَغْدَادِيُّ -حفظه الله- مِن قادةِ المسلمِين والمُجاهِدِين في هذا العَصر، نسألُ اللهَ لنا وله الاستقامةَ والنصرَ والتوفيقَ... ثم قالَ -أي الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: إنّ الشيخَ أُسامَةَ [بْنَ لاَدِنٍ] قد أَثنَى على دَولةِ العِراقِ الإسلاميّةِ وقادَتِها أكثرَ مِن مرّةٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: يَقولُ الشيخُ أُسَامَةُ بْنُ لاَدِنٍ حَفِظَهُ اللهُ عَمّن يَعتَرِضُ على الشيخِ أبي عُمَرَ البغداديّ بأنّه مِنَ المَجهولِين {إنّ مُعظَمَ الناسِ لا يَعرِفون سِيرةَ أُمَراءِ المُجاهِدِين في العِراق، سَبَبُ ذلك ظُرُوفُ الحَرْبِ ودَواعِيها الأَمنِيّةُ، إلاّ أنّي أَحْسِبُ أنّ الجَهْلَ بمَعرِفةِ أُمراءِ المُجاهِدِين في العِراق جَهْلٌ لا يَضُرُّ إذا زَكّاهم الثِقاتُ العُدُولُ، كالأميرِ أبي عُمَرَ [الْبَغْدَادِيِّ] فهو مُزكّى مِنَ الثِقاتِ العُدُولِ مِنَ المُجاهِدِين، فقد زَكّاه الأميرُ أبو مصعبٍ -رحمه الله- ووزيرُ الحَرْبِ أبو حمزة المُهاجِرُ؛ فالامتِناعُ عن مُبَايَعةِ أميرٍ مِن أُمَراءِ المُجاهِدِين في العِراق -بَعْدَ تَزكِيَتِه مِنَ الثِقاتِ العُدُولِ- بعُذْرِ الجَهلِ بسِيرَتِه يُؤَدِّي إلى مَفاسِدَ عِظامٍ، مِن أهَمّها تَعطِيلُ قِيامِ جَماعةِ المُسلِمِين الكُبْرَى تحتَ إمامٍ واحِدٍ، وهذا باطِلٌ}؛ ويَقولُ [أيِ الشيخُ أُسامَةُ بْنُ لاَدِنٍ] عَمّن يَعتَرِضُ على دَولةِ الإسلامِ بأنّها غَيرُ مُمَكّنةٍ تمكينًا تامًّا {ومَن تدبر كيف حالُ دَولةِ الإسلام يَومَ أن اِرتَدّتْ جَزِيرةُ العَرَبِ إلاّ قليلاً بعد وفاةِ رسولِ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- لَعَلِمَ أنّ التمكينَ المُطلَقَ ليس شَرطًا لانعقاد البَيْعةِ للإمامِ أو لِقيامِ دولةِ الإسلام، فلا يَصِحُّ أنْ يُقالَ لِمَن بُويِعَ على إمارةٍ إسلاميّةٍ (نحن لا نَسمَعُ لك ولا نُطيعُ لأنّ العَدُوّ يَستَطِيعُ إسقاطَ حُكومَتِك)؛

ومِنَ العجيبِ أنّ بعضَ الذين يُثِيرون مِثلَ هذه الأُمور، يَعِيشون في دُولِ الخَلِيجِ، ومنها الكُوَيتُ، ولم نَسمَعْ منهم مِثلَ هذا الكَلامِ عندما أسقطَ البَعْثِيُّون حُكومَتَهم [يُشِيرُ إلى الغَزوِ الذي شَنَّه الجَيشُ العِراقِيُّ على الكُوَيْتِ في 2 أغسطس 1990، واستَغرَقَ يَومَين، وانتَهَى بإستِيلاءِ القُوّاتِ العِراقِيّةِ على كامِلِ الأراضِي الكُوَيْتِيّةِ في 4 أغسطس]، وإنما كان خَطِيبُهم المُفَوّهُ يقولُ بصَوتٍ عالٍ (نحن مع الشَّرعِيّةِ) يَعنِي مع حُكّامِ الكُوَيْتِ (آلِ الصُّباح) المُعانِدِين لِشَرعِ اللهِ، والذين لم يكونوا يَملِكون مِن أمرِ الكُوَيْتِ شَيئًا}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: الشيخ أسامة بن لادنٍ أثنى على (دولة العراق الإسلامية) وعلى من بايعوها، ودعا المسلمين في العراق للتوحد معها... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: إن حكم الدار تابعٌ للأحكام التي تعلوها، فإن كانت السيادةُ والعلو والسلطان لأحكام الكفر فهي دار كفرٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: دولة العراق الإسلامية نصرها الله لا زالت حتى اليوم -بفضل الله- القوة الأساسية في مواجهة الصليبيين وعملائهم وفي التصدي للمطامع الإيرانية، ورغم كل حملات الأمريكان وعملائهم، ورغم أنهار الدولارات التي جندت حشود الخونة والمرتدين، فقد تصدت دولة العراق الإسلامية لكل هذه الحملات، ولا زالت -بفضل الله وقوته- تكيل الضربات القاصمة للأمريكان وعملائهم، الذين فشلت كل خططهم، وهي -بفضل الله ومنته- باعتراف الجميع (الموافق والمخالف) أقوى قوةٍ في مواجهة الأطماع الصليبية والإيرانية في العراق، ولا زالت -بفضل الله- تسيطر على أجزاءٍ كبيرةٍ من العراق رغم كل الحملات العسكرية والدعائية والتشويهية التي تشن عليها، وأنا أسأل الذين يشككون في تمكن دولة العراق الإسلامية ثلاثة أسئلةٍ؛ (الأول) هل تنكرون أن دولة العراق الإسلامية هي أخطر تهديدٍ على المخططات

والأطماع الصليبية والإيرانية في العراق؟؛ (الثاني) هل تنكرون أن دولة العراق الإسلامية هي أقوى قوةٍ مجاهدةٍ من حيث عدد أنصارها؟؛ فإن كان الجواب بنعمٍ، وهو كذلك بفضل الله، فما السبب في ذلك إلا التأييد الشعبي لها، هل يمكن أن تبلغ جماعةٌ هذه القوة، وتتصدى لكل هذه الهجمات من أقوى قوةٍ في العالم، وتفشل كل هذه المؤامرات، وتفضح كل هذه الدعايات، وهي لا تتمتع بشعبيةٍ أو قبولٍ؟!، إن المسلمين في العراق يؤيدون دولة العراق الإسلامية ويدافعون عنها، لأنهم يعلمون أنها من أصدق القوى في الدفاع عنهم ضد العدوان الصليبي والإيراني؛ (السؤال الثالث) أقول للذين يشككون في تمكن دولة العراق الإسلامية وسيطرتها على الأرض، هل يستطيع أحدٌ أن ينكر أن الدولة المباركة تسيطر على الأقل على كِيلُو مِتْرٍ مُرَبّعٍ واحِدٍ مِن أرض العراق؟، فإن كان الجواب بنَعَمْ، وهو كذلك بفضل الله، إذن فلماذا تنكرون عليها أن تقيم دولة إسلاميةً على الأرض التي تسيطر عليها؟، وكم كانت مساحة دولة المدينة المنورة قبل غزوة الأحزاب؟، وكيف كان حالها في غزوة الأحزاب؟، ألَمْ يَصِفْها القرآنُ إذْ يقولُ {إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا، هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا، وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُورًا، وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا، وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ، إِن يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَارًا}، ثم يقولُ سبحانه وتعالى {لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا، وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا، مِّنَ

الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ، وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً، لِّيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا، وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا، وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا، وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا، وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا، وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا}، أليست هذه حَقائقَ قُرآنِيّةً؟! أليست هذه هي سيرةَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم؟! أليس هذا ما نَتَعَلّمُه مِنَ الذِّكرِ الحكيمِ؟!... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: إن دولة العراق الإسلامية رايَتَها وعَقِيدَتَها مِن أصفى الرايات والعقائد في العراق، فهي قد أقامَتْ دولةً إسلاميةً لا تتحاكم إلا للشريعة، وتُعلِي الانتماءَ للإسلامِ والمُوالاةَ الإيمانِيّةَ فوقَ كُلِّ الانتماءاتِ والوَلاءاتِ، وهو الأمر الذي لا زالت تَتَلَطّخُ بأوحالِه كَثِيرٌ مِنَ الحَرَكاتِ المُنتَسِبةِ للإسلامِ، وهي دولةٌ تدعو وتسعى وتجتهدُ في إعادة دولة الخلافة المنتظرة، وتحرض المسلمين على ذلك... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: إنّي أسألُ الذِين يُشَكّكون في دولة العراقِ الإسلامية، لِمصلحةِ مَن هَدْمُ وتَقوِيضُ دولةٍ إسلاميةٍ قامَتْ بعد طُولِ اِنتِظارٍ في قَلْبِ العالَمِ الإسلاميِّ؟... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: دولةُ العراقِ الإسلامية، وإمارة أفغانستان الإسلامية، والإمارة الإسلامية في القوقاز، إماراتٌ إسلاميةٌ لا تَتْبَعُ لِحاكِمٍ واحِدٍ، وعسى أنْ تقومَ قريبًا دولةُ الخلافةِ التي تَجمَعُهم وسائرَ المسلمِين، والشيخُ أُسامَةُ بْنُ لادِنٍ حفظه اللهُ جنديٌّ مِن جنودِ أميرِ المؤمنين [لإمارةِ أفغانِسْتانَ الإسلامِيّةِ] الْمُلاّ محمد عمر حفظه اللهُ، وجَمِيعُ مَن ذَكَرْتُ يتناصرون ويتعاونون على نُصرة الإسلامِ والجهادِ...

ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: في العراق **بايَعَتْ دولةَ العراق الإسلامية معظمُ الجماعاتِ المُجاهِدةِ ذاتِ المنهج الصحيح** والقبائلُ المُرابطةُ المُجاهدةُ، وأكبرُ دَلِيلٍ على ذلك هو هذا **الصُّمودُ البطوليُّ للدولةِ المُباركَةِ**، الذي تَتَحطّمُ على صَخْرَتِه الحَمَلاَتُ العسكريّةُ والفتنُ والمؤامراتُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: **دولة العراق الإسلامية** لا بُدّ مِن دعمها بالقتال معها، وإمدادها بالمال والخبرات والمعلومات... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: ضرورة قيام دولة العراق الإسلامية في هذا الوقت [هي] ضرورة متعلقةٌ إلى حدٍ كبيرٍ بالرؤية العملية لِمَيدان الصراع، وإخواننا في دولة العراق الإسلامية هم **رُوّادُ هذا المَيدانِ**، وقد عَرَفَ الإخوةُ في أفغانِسْتانَ عَدَدًا مِن أعيانِهم [أيْ سادَتِهم ووُجَهائهم وكِبارِهم] عن قُرْبٍ، واتّصَلوا بهم في حالاتٍ مُخْتَلِفةٍ، ولم يَجِدوا فيهم **إلاّ كُلّ نُبْلٍ وكَرَمِ خُلُقٍ، وبَصَرٍ بالواقِعِ المُتَقلّبِ والأحداثِ العاصِفةِ التي عَرَكَتْهم ومارَسُوها**، وَلاَ أدَلّ على بَصَرِهم بالواقِعِ مِن هذا الإنجازِ الضّخمِ الذي حَقّقوه -بتَوفِيقِ اللهِ لهم- وأفسدوا به المُخَطّطين الأمْرِيكِيّ والإيرانِيّ في المِنطَقةِ، وهو الإنجازُ الذي بَدَأُوه **حَفْرًا بأظافِرِهم في الصّخْرِ**، في ظُروفٍ تَلَبّدَتْ بالهَزِيمةِ واليَأْسِ والانبهارِ بالاكتِساحِ الأمْرِيكِيّ والتّواطُؤِ الإيرانِيّ، فهُمْ بلا شَكٍ مِن أعرَفِ الناسِ بمَيدانِهم، أمّا عن عَدالَتِهم وصِدقِهم فأنَا وجميعُ إخوانِي الذين عاشَرُوهم يَشْهَدون لهم **بالصدق والنّزاهةِ والزُّهدِ في الدنيا والرّأيِ السّدِيدِ والخُلُقِ الحَمِيدِ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الظّوَاهِرِيُّ-: **الذي شَوّهَ صُورةَ الإسلام** هُمُ الحُكّامُ الفاسِدون المُفسدِون **مِن أمثالِ آلِ سُعودٍ** الذِين جَعَلونا أُضْحُوكةَ العالَمِ، وصَوّروا الحُكْمَ الإسلامِيّ على أنّه **نَهْبٌ وسَلْبٌ** تَتَقاسَمُه مَجموعةٌ مِن طُلاّبِ الشّهوةِ والمُتعةِ، والمُرتَمِين تحتَ أقدامِ الغربِ، **والمُكَدّسِين لأموالِ الأُمّةِ المَسحوقةِ،**

يُبَذِّرونها في الفُجورِ والمَلاهِي، وحَولَهم طائفةٌ مِن فُقَهاءِ التَّسَوُّلِ يَدعُون الناسَ لِطاعَتِهم والاستِسلامِ لِظُلمِهم وعِمالَتِهم وفُحشِهم دُونَ اِعتِراضٍ أو اِنتِقادٍ، ثم كُلُّ هذا الضَّلالِ والفسادِ يُسَمُّونه (العَقِيدةَ السَّمْحَةَ)... ثم قالَ -أي الشيخُ الظَّوَاهِرِيُّ-: صَرَّحْنا أكثَرَ مِن مَرَّةٍ بِمُنتَهَى الوُضوحِ أنّنا مَن قام ليس بتَدمِيرِ (مَركَزِ التِّجارةِ) فقط، وأيضًا (البنتاجون) بِفَضلِ اللهِ ومِنّتِه... ثم قالَ -أي الشيخُ الظَّوَاهِرِيُّ-: دولةُ العراقِ الإسلامية اليومَ تَخُوضُ حَرْبًا ضَرُوسًا على عِدّةِ جَبَهاتٍ ضِدّ الصَّلِيبِيّين والمُرتَدِّين وعُمَلاءِ إيرانَ [قالَتِ اللّجنةُ الشّرعِيّةُ في مَوقِعِ الشيخ أبي محمد المقدسي (مِنبَرُ التَّوحِيدِ والجِهادِ) في كِتابِ (إجاباتُ أسئلةِ مُنْتَدَى "المِنبَر"): ... ولِذلك فنُوصِيكَ أيُّها الأخُ أنْ تَحرِصَ على عَدَمِ تَفويتِ الفُرصةِ في أنْ تَكونَ مِن جُنودِ دَولةِ العِراقِ الإسلامِيّةِ التي رَفَعَتْ لِواءَ التَّوحِيدِ والجِهادِ، واحرِصْ على أنْ تَكونَ مِنَ العامِلِين فيها ولأجلِ نُصرتِها وفي عُدْوَتِها [أيْ وفي ناحِيَتِها]، حتى لو لم تَستَطِعْ إلاّ تَكثِيرَ سَوادِ أهلِها فلا تَتَوانَى في ذلك. انتهى باختصار]، ولِذا فإنّ الأُمّةَ المسلِمةَ مسؤولةٌ مَسؤُولِيّةً ضَخمةً عن دَعمِهم وتَأيِيدِهم لكي يَقْضُوا على مُخَطّطاتِ الأمْرِيكَانِ والإيرانِيّين، ولكي يُمَكِّنوا لِدولةِ الإسلامِ في قَلْبِ العالَمِ الإسلامِيِّ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أيْمَنُ الظَّوَاهِرِيُّ أيضًا في (اللِّقاءُ المَفتوحُ مع الشَّيخِ أيْمَنَ الظَّوَاهِرِيِّ "الحَلَقةُ الأُولَى"): الإخوانُ المُسلِمون بلَغَ بِهِمُ التَّنازُلُ أنْ يَسِيروا في مُظاهَرةِ النِّفاقِ مِن مَجلِسِ الشَّعبِ إلى قصرِ (حسني مبارك [حاكِمِ مِصْرَ وَقْتَئِذٍ]) لِيُطالِبوه بتَمدِيدِ رئاسَتِه... ثم قالَ -أي الشيخُ الظَّوَاهِرِيُّ-: دَخَلَ الإخوانُ في أفغانِسْتانَ والعِراقِ (الحُكومَتَين العَمِيلَتَين) في ظِلالِ الحِرابِ الأمْرِيكِيّةِ. انتهى باختصار.

(ت)جاءَ في مَقالةٍ بعنوانِ (المالكي يُعلِنُ مَقتَلَ زَعِيمَي تنظيمِ القاعِدةِ) على موقع (فرانس 24) في هذا الربط: أُسَامَةُ بْنُ لاَدِنٍ (زَعِيمُ تَنظِيمِ القاعِدةِ) دَعَا في 30 ديسمبر 2007 في تَسجِيلٍ صَوتِيٍّ الإسلامِيّين في العِراق إلى مُبايَعةِ الشيخ أبي عُمَرَ الْبَغْدَادِيّ أمِيرًا على (دولة العراق الاسلامية)، وهاجَمَ مَجالِسَ الصّحوةِ [جاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ قناةِ الجَزِيرةِ الفضائيّةِ (القَطَرِيّة) بعُنوانِ (مَجالِسُ الصّحوةِ) في هذا الرابط: قامَتْ قُوّاتُ الاحتِلالِ الأميركِيّ بمَدِّ مَجالِسِ الصّحوةِ بالمالِ والسِّلاح سَوَاءٌ بطَرِيقةٍ مُباشِرةٍ أو عَبْرَ الحُكومةِ العِراقِيّةِ، وقَدْ بَرّرَ الجَيشُ الأمِيركِيُّ ذلك بوَحْدَةِ الهَدَفِ المُشتَرَكِ الذي يَجمَعُه وهذه المَجالِسَ. انتهى. وجاءَ في مَقالةٍ بعُنوانِ (الإخوانُ المُسلِمون في العِراق شُرَكاءُ الاحتِلالِ) على هذا الرابط: ولَقَدِ اِعتَرَفَ طارق الهاشمي [وهو مِن أعلامِ (جَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين) في العِراقِ] الأمِينُ العامُّ لِلحِزبِ الإسلامِيِّ (الجِهَةِ المُمَثِّلةِ لِلإخوانِ المسلمين بالعِراق) [قُلْتُ: يَوصَفُ الحِزبُ الإسلامِيُّ بأنّه أكبَرُ الأحزابِ السُّنِّيّةِ في العِراقِ]، والذي عُيِّنَ نائبًا لِرَئيسِ الجُمْهُورِيّةِ (جلال طالباني) عام 2006، قائلاً {سَيَكْتُبُ التاريخُ أنّ (أبو ريشة [يَعني زَعِيمَ مَجلِسِ صَحوةِ الأنبار (عبدَالستار أبو ريشة)]) لَمْ يَكُنْ هو الذي أوجَدَ الصّحَواتِ، وإنّما الحِزبُ الإسلامِيُّ هو الذي أوجَدَها تَمويلاً ودَعْمًا}؛ والهاشمي هو الذي اِمتَدَحَه الرّئيسُ الأمِيركِيُّ (جورج بوش) عند مُقابَلَتِه قائلاً {يُشَرِّفُني اِستِقبالُ نائبِ الرّئيسِ العِراقِيِّ لِلمَرّةِ الثانيةِ، فقد أُسعِدتُ بلِقائه في (بَغْدَادَ) وقد دَعَوتُه لِزيارةِ (واشنطن)، وقد فَعَلْتُ ذلك لأنِّي أُدرِكُ أهَمِّيّتَه لِمُستَقبَلِ العِراق، عِراقٍ حُرٍّ سَيَكونُ حَلِيفًا لَنا في الحَربِ على المُتَشَدِّدِين الإسلامِيّين}، لِيَرُدّ عليه قائلاً {أوَدُّ أنْ أُعَبِّرَ عن خالِصِ شُكرِي وتَقدِيرِي لِسِيادةِ الرّئيسِ الأمِيركِيِّ، كَما أوَدُّ أنْ أُعَبِّرَ عن عَظِيمِ

اِمتِنانِي لِلدّعمِ الفَرِيدِ الذي يُقدِّمُه الرّئيسُ الأمِيركِيُّ، خُصوصًا وهو دائما وأبدًا يُؤَكِّدُ عَزمَه على تَحقِيقِ النّصرِ في العِراق، وأنَا أُشارِكُه في هِمّتِه وعَزِيمَتِه القَوِيّةِ على الانتِصارِ في العِراق إذْ ليس لَدَيْنا خِيَارٌ آخَرُ سِوَى الانتِصار، وسَنَحْشُدُ قُوَانَا مع أصدِقائنا (الرّئيسِ الأمِيركِيّ وإدارَتِه) لِتَحقِيقِ النّصرِ في العِراق}. انتهى باختصار. وجاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ قَناةِ الجَزِيرةِ الفَضائيّةِ (القَطَرِيّة) بعُنوانِ (الحِزبُ الإسلامِيُّ العِراقِيُّ يَدعو لِاحتِضانِ الصّحَواتِ) في هذا الرابط: قالَ الحِزبُ [الإسلامِيُّ] إنّه يُؤَكِّدُ على دَورِ الصّحَواتِ الإيجابيّ ومُساهَمَتِها الفَعّالةِ في إعادةِ الأمنِ والاستِقرارِ إلى المَناطِقِ المُختَلِفةِ مِنَ العِراق، وتَحَمُّلِها المَسؤولِيّةَ الوَطَنِيّةَ في مُحارَبَةِ القُوَى الطائفِيّةِ والإرهابيّةِ والقضاءِ عليها. انتهى. وجاءَ في مَقالةٍ بِعُنوانِ (الهاشمي خدم المشروع الشيعي والأمريكي بإخلاص) على هذا الرابط: يَنتَمِي (طارق الهاشمي) إلى الحزب الإسلامي العراقي الذي يُمَثِّلُ جَماعةَ الإخوانِ المسلمِين في العراق، وقد تَقَلّدَ العديدَ مِنَ المَناصِبِ في ظِلّ الاحتلال أبرَزُها مَنْصِبُه الحالِيُّ (نائبُ رَئيسِ الجُمْهُورِيّةِ)، [وَقَدْ] وَقفَ ضِدّ المُجاهِدِين في العِراق وأعلنَ في مُؤْتَمَرٍ شَهِيرٍ مع الرّئيسِ الأمْرِيكِيّ (جورج بوش) عن وُقُوفِه معه في مُحارَبَةِ الإرهابِ في العراق!، وبِمُقتَضَى مَنْصِبِه كَنائبٍ لِرَئيسِ الجُمْهُورِيّةِ شارَكَ في التّوقِيعِ على عُقُوباتِ الإعدامِ لأهْلِ السُّنّةِ!، ويَفتَخِرُ الهاشمي بأنّه مَن أسّسَ الصّحَواتِ لِقِتالِ المُجاهِدِين الذِين كانوا يُسَيطِرون على المَناطِقِ السُّنِّيّةِ مِنَ العِراق، وعندما أعلَنَتْ أمْرِيكا سَحبَ قُوّاتِها العَسكَرِيّةِ مِنَ العِراق دَعاها الهاشمي لِلبَقاءِ!. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أيْمَنُ الظّوَاهِرِيُّ أيضًا في مقالةٍ بعنوان (اللقاء المفتوح مع الشيخ أيْمَنَ الظّوَاهِرِيّ) على هذا الرابط: صَرّحَ محمد مهدي عاكف [المُرشِدُ العامُّ لجماعة

الإخوان المسلمين الذي يَرْأسُ الجَماعةَ على المُستَوَى العالَمِيِّ] عندما سُئلَ عن مَوقِفِ الجَماعةِ مِن مُشارَكةِ إخوانِ العِراق في مَجلِسِ الحُكمِ العراقِيِّ بقولِه {نحن لا نَشُكُّ في إخلاصِ ودِينِ إخوانِنا، وَهُمْ يَتّخِذُون المَوقِفَ الذي يَرَونَه مُناسِبًا بِنَاءً على فِقْهٍ ودِراسةٍ وأُصولٍ}. انتهى]. انتهى باختصار.

(ث)قالَ الشيخُ محمد علي الجزولي (رَئيسُ حِزبِ "دَولةِ القانونِ والتّنمِيةِ" في السُّودانِ، والمُنَسِّقُ العامّ لِتَيّارِ الأُمّةِ الواحِدةِ) في فيديو بعنوانِ (فيديو نادِرٌ لـ "محمد علي الجزولي" يُؤَيِّدُ فيه "داعش"): أمْريكا، قِتالُها واجِبٌ، واستِهدافُها فَريضةٌ واستِهدافُ حُلَفائها؛ أَيُّها المُجاهِدون في دَولةِ العِراقِ والشّامِ، لاَ يُصَلِّيَنّ أحَدُكم التّرَاويحَ إلاّ في (بَغْدَادَ)، إنّ مَن قَتَلَتْه الرّافِضةُ ومَن قَتَلَه المُرتَدُّون له اِثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ حُورِيّةً وَيُشَفّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أهلِه؛ اللّهُمّ قد فَعَلَ المُجاهِدون ما في وُسْعِهم، تَرَكوا الدِّيَارَ، ولا تَأمّلوا الأخطارَ، وقابَلوا المَوتَ. انتهى باختصار. وجاء في مَقَالةٍ مَنشورةٍ بتاريخ (27 مارس 2015) بعُنْوانِ (في السُّودانِ، الطّريقُ لِلجِهادِ يَتّخِذُ مُنْعَطَفًا غيرَ مُتَوَقّعٍ) على موقع وكالة الأنباء (رويترز) في هذا الرابط: الشيخُ محمد علي الجزولي كانَ يُلقِي خُطَبًا يُؤَيِّدُ فيها (الدّولة الإسلامِيّة) ويَدعُو فيها الناسَ إلى الذِّهابِ لِنَيْلِ الشّهادةِ. انتهى باختصار.

(ج)قالَ الشيخُ وجدي غنيم في فيديو مُسَجّلٍ في (15 سبتمبر 2014) بعُنْوانِ (لا لِلتّحالُفِ الصّلِيبيِّ ضِدّ "الدّولةِ الإسلامِيّةِ"): هذا بَيَانٌ بعُنْوانِ (لا لِلحَربِ الصّلِيبِيّةِ ضِدّ "الدّولةِ الإسلامِيّةِ")، لا لِلحَربِ الصّلِيبِيّةِ التي تُجَيِّشُ لها أمْرِيكا والغَربُ الصّلِيبيُّ الآنَ ضِدّ "الدّولةِ الإسلامِيّةِ"، الغَربُ وأمْرِيكا دائمًا، كُلُّ الصّلِيبِيِّين عُمُومًا،

الصّلِيبيُّون حاقِدون على الإسلامِ وعلى المُسلِمِين ويُرِيدُون السُّوءَ للإسلامِ والمُسلِمِين، اللهُ عَزّ وجَلّ يَقولُ {مّا يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزّلَ عَلَيْكُم مّنْ خَيْرٍ مّن رّبّكُمْ}، مَتَى الصّلِيبيُّون يَرضَوْنَ عَنّا، [يَقولُ تَعالَى] {وَدّ كَثِيرٌ مّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفّاراً حَسَدًا مّنْ عِندِ أَنفُسِهِم}، ورَبُّنا قالَ لنا {وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النّصَارَى حَتّى تَتّبِعَ مِلّتَهُمْ}، فَواضِحٌ جِدّا عَداؤهم لنا وعَداؤهم لِلإسلامِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ غنيم-: أنَا لا أُوافِقُ إطلاقًا إطلاقًا إطلاقًا على التّحالُفِ الصّلِيبيّ لِضَربِهم، أنَا أَضَعُ يَدِي في يَدِ صَلِيبيٍّ لكي يَضربَ أخِي المُسلِمَ؟!، إطلاقًا، واللهِ أبَدًا، وإلاّ صَدَقَ اللهُ القائلُ {لاّ يَتّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ إِلاّ أَن تَتّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً، وَيُحَذّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللّهِ الْمَصِيرُ}، النبيُّ صلى الله عليه وسلم يَقولُ في صَحِيحِ مُسْلِمٍ {الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لاَ يَظْلِمُهُ وَلاَ يَخْذُلُهُ وَلاَ يُسْلِمُهُ} لا يُسَلِّمُه لِلأعداءِ، [ويَقولُ أيضًا] {الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا}، حَدِيثٌ آخَرُ صَحِيحٌ {مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الأَعْضَاءِ بِالْحُمّى وَالسّهَرِ}؛ فَلاَ لاَ لاَ (لِلتّحالُفِ الصّلِيبيّ لِضَربِ إخوانِنا "الدّولةِ الإسلامِيّةِ")، وأقولُ لهم {أبشِروا}، اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى وَضّحَ لنا في القرآنِ أنّ هؤلاء الأعداءَ هؤلاء الكَفَرَةَ هؤلاء الحاقِدِين على الإسلامِ، وَضّحَ اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى وَضْعَهم ومَصِيرَهم، عندما قالَ {يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاّ أَن يُتِمّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، هُوَ الّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدّينِ كُلّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ}، [وَ]اللهُ يَقولُ {إِنّ الّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدّوا عَن سَبِيلِ اللّهِ، فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمّ

يُغْلَبُونَ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ}، حَسْبُنَا اللّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ في كلِّ مَن يُحارِبُ الإسلامَ ويُحارِبُ المُسلِمِين، ورَبُّنا سبحانه وتعالى يَشْفِي صُدُورَنَا منهم في الدنيا قَبْلَ الآخِرةِ؛ لاَ لاَ لاَ (لِلتّحالُفِ الصّلِيبيّ ضِدّ "الدّولةِ الإسلامِيّةِ"). انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ وجدي غنيم أيضًا في فيديو مُسَجّلٍ قبْلَ إعلانِ قِيامِ الخِلافةِ، بعُنْوانِ (إلى إخوانِنا "أهلِ السُّنّةِ" في العِراق): هذا مَخَاضٌ، الذي يَحصُلُ هذا مَخَاضٌ، لِمِيلادِ الدّولةِ الإسلامِيّةِ، لِمِيلادِ الخِلافةِ القادِمةِ بإذنِ اللهِ، التي سَتكُونُ على مِنْهاجِ النُّبُوّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ غنيم-: الذي حَصَلَ في العِراق يُبَشِّرُنا جَمِيعًا بالخَير... ثم قالَ -أيِ الشيخُ غنيم-: هذا المُجرِمُ المالكي [هو نوري المالكي، الذي تَوَلّى مَنْصِبَ رَئِيسِ مَجْلِسِ الوُزَرَاءِ العِراقِيِّ من 20 مايو 2006 حتى 8 سبتمبر 2014، وتَوَلّى مَنْصِبَ نائبِ رَئيسِ الجُمْهُورِيّةِ من 9 سبتمبر 2014 حتى 11 أغسطس 2015] في العِراق، يُقتِّلُ في أهلِ السُّنّةِ، ويَستَعِينُ بإيرانَ ويَستَعِينُ بأمْرِيكا ويَستَعِينُ بالغَربِ كُلِّه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ غنيم-: تَخَيّلُوا الجَيْشَ العِراقِيّ، الجُنودُ يَخلَعون المَلابسَ العَسكَرِيّةَ ويَلْبسُون المَلابسَ المَدَنِيّةَ ويَفِرُّونَ مُهَرْوِلِين، وتَرَكوا كل العَتَادِ، وأهلُ العِراقِ السُّنّةُ أخَذوا كُلّ الأسلِحةِ هذه، وفي (مِصْرَ) سَيَحْصُلُ هَكَذَا أيضًا إنْ شاءَ اللهُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ غنيم-: أبْشِروا، واللهِ -يَا إخْوَةُ- رَبُّنَا يُرسِلُ لَنا أشْياءً تُنَوِّرُ قُلوبَنا وتُثَبِّتُنا على الطريق، مِثْلَ مَوضوعِ العِراق... ثم قالَ -أيِ الشيخُ غنيم-: لا بدّ أنْ نَنصُرَ إخوانَنا المُجاهِدِين في العِراق، بالدُّعاءِ، واللِّي يَقْدِرُ يَرُوحُ يَرُوحُ؛ نَسألُ اللهَ عَزّ وجَلّ أنْ يُوَفِّقَ إخوانَنا في العِراق وأنْ يُثَبِّتَهم وأنْ يَنصُرَهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أحمد شاكر (نائبُ رَئيسِ المَحكَمَةِ الشّرعِيّةِ العُلْيا، المُتَوَفّى عامَ 1377هـ/1958م) في كِتابه (كَلِمةُ الحَقّ): أمّا وقدِ اِسْتَبَانَ الأمرُ بيننا

وبين أعدائِنا مِنَ الإِنْجِلِيزِ وأحلافِهم، اِسْتَبَانَ **لأَبْناءِ الأعداءِ مِنّا الذِين اِرْتَضَعُوا لِبانَهم، ولِعَبيدِ الأعداءِ مِنّا الذِين أسلَموا إليهم عُقولَهم ومَقادَهم**، ولم نَكُنْ نحن الذِين نَشَأنَا على الفِطْرةِ الإسلاميّةِ الصّحِيحةِ في شَكٍّ مِن تَوَقّعِ ما كانَ، ومِن تَوَقّعِ أشَدّ منه مِمّا سَيَكُونُ!، أمّا وقدِ اِسْتَبَانَ الأمْرُ، فإنّ الواجِبَ أنْ يَعْرِفَ المُسلِمون القَواعِدَ الصّحِيحةَ في شِرْعةِ اللهِ، في أحكامِ القِتالِ وما يَتَعَلّقُ به، مَعرِفةً واضِحةً يَستَطِيعُ معها كُلُّ واحِدٍ تَقرِيبًا أنْ يُفَرّقَ بين العَدُوّ وغيرِ العَدُوّ، وأنْ يَعْرِفَ ما يَجُوزُ له في القِتالِ وما لا يَجُوزُ، وما يَجِبُ عليه وما يَحْرُمُ، حتى يَكونَ عَمَلُ المُسلِمِ في الجِهادِ عَمَلاً صَحِيحًا سَلِيمًا، خالِصًا لِوَجْهِ اللهِ وَحْدَهُ، إنِ اِنْتَصَرَ انْتَصَرَ مُسلِمًا، له أجْرُ المُجاهِدِ في الدُّنْيَا والآخِرةِ، وإنْ قُتِلَ قُتِلَ شَهيدًا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أحمد شاكر-: **فإنّ الإسلامَ جِنْسِيّةٌ واحِدةٌ (بِتَعْبِيرِ هذا العَصْرِ)، وهو يُلْغِي الفَوَارِقَ الجِنْسِيّةَ والقَومِيّةَ بين مُتّبِعِيه**، كما قالَ تعالَى {وَإِنّ هَذِهِ أُمّتُكُمْ أُمّةً وَاحِدَةً}، والأدِلّةُ على ذلك مُتَواتِرةٌ مُتَضافِرةٌ، وهو شيءٌ معلومٌ مِنَ الدِّين بالضّرورةِ، لا يَشُكُّ فيه أحَدٌ مِنَ المُسلِمِين، بلْ إنّ الإفْرِنْجَ لَيَعْرِفون هذا مَعْرِفةَ اليَقِين، **ولم يَتَشَكّكْ فيه إلاّ الذين رَبّاهُمُ الإفْرِنْجُ مِنّا واصْطَنَعوهم لأنْفُسِهم حَرْبًا على دِينِهم وعلى أُمّتِهم، مِن حَيْثُ يَشعُرون ومِن حَيْثُ لا يَشعُرون**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أحمد شاكر-: قالَ تعالَى {إِنّ الّذِينَ تَوَفّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ظَالِمِي أنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ، قَالُوا كُنّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا، فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنّمُ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا، إِلاّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرّجَالِ وَالنّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً}، فَلَمْ يَسْتَثْنِ اللهُ مِن وُجوبِ الهِجرةِ على كُلّ مُسلِمٍ في بِلادِ أعداءِ اللهِ **إلاّ الضُّعفاءَ ضَعْفًا حَقِيقِيًّا، لا يَعْرِفون ما يَصْنَعون، ولا يَمْلِكون مِن أمْرِ أنْفُسِهم شيئًا، لم يَقْبَلِ اللهُ**

عُذْرًا مِن أحَدٍ، بِمَالٍ ولا وَلَدٍ، ولا مَصالِحَ ولا عَلاَقاتٍ {قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}، فَسَرَدَ اللهُ جميعَ الأعذارِ والتَّعِلاّتِ [تَّعِلاَّتٌ جَمْعُ تَعِلَّةٍ، وهي ما يُتَعَلَّلُ به] التي يَنْتَحِلُها المُتَرَدِّدون المُتَخاذِلون، ثم رَفَضَها كُلَّها، لم يَقْبَلْ منها عُذْرًا ولا تَعِلَّةً، فَلْيَسْمَعْ هذا وَلْيَضَعْه نُصْبَ عَيْنَيْهِ كُلُّ مُسلِمٍ... ثم قالَ - أي الشيخُ أحمد شاكر-: أمّا التَّعاوُنُ مع الإِنْجِلِيز، بِأَيِّ نَوْعٍ مِن أنواعِ التَّعاوُنِ، قَلَّ أو كَثُرَ، فهو الرِّدَّةُ الجامِحةُ والكُفرُ الصُّرَاحُ، لا يُقْبَلُ فيه اِعتِذارٌ، ولا يَنْفَعُ معه تَأَوُّلٌ، ولا يُنَجِّي مِن حُكْمِه عَصَبِيَّةٌ حَمْقاءُ، ولا سِيَاسةٌ خَرْقاءُ، ولا مُجامَلَةٌ (هي النِّفاقُ)، سَوَاءٌ أَكَانَ ذلك مِن أفرادٍ أو حُكوماتٍ أو زُعَمَاءَ، كُلُّهم في الكُفرِ والرِّدَّةِ سَوَاءٌ، إلاّ مَن جَهِلَ وأخْطَأَ، ثم اِستَدرَكَ أمْرَه فتَابَ واتَّخَذَ سَبِيلَ المُؤمِنِين، فأولئك عَسَى اللّهُ أنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إنْ أخْلَصوا مِن قُلوبِهم للهِ لا لِلسِّيَاسةِ ولا لِلناسِ [قُلْتُ: قولُ الشيخِ {جَهِلَ}، ليس مِنَ الجَهْلِ الذي هو عَدَمُ المَعْرِفةِ بِالشَّيءِ، أو مَعْرِفةُ الشَّيءِ على خِلاَفِ حَقِيقَتِه، بلْ مِنَ الجَهْلِ الذي هو التَّصَرُّفُ بِسَفَاهةٍ وحَمَاقةٍ وطَيْشٍ، كَقَولِ الشَّاعِرِ {أَلاَ لاَ يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا *** فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا}، وكَقَولِه {وَلَنْ يَلْبَثَ الْجُهَّالُ أَنْ يَتَهَضَّمُوا *** أَخَا الْحِلْمِ [يَعنِي العاقِلَ المُتَأَنِّي] مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ}، لأِنَّ الشيخَ لو عَنَى الجَهْلَ بِالمَعْنَى الأَوَّلِ ما كان قَالَ {ثم اِستَدرَكَ أمْرَه فتَابَ}، لأِنَّه مِنَ المَعلومِ بِالضَّرورةِ أنّ مَن تابَ عن إثمٍ يَعرِفُ حُكْمَه أو يَجْهَلُه تابَ اللهُ عليه، كَما أنّ الشيخَ قالَ قَبْلَ ذلك {لا يُقْبَلُ فيه اِعتِذارٌ، ولا يَنْفَعُ معه تَأَوُّلٌ}؛ وأمّا قولُ الشيخِ {وأخْطَأَ}، فقد جاءَ في الْمُعْجَمِ الوَسِيطِ الذي أصْدَرَه مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيّةِ بِالقاهِرةِ {وَيُقَالُ (أَخْطَأَ

فُلاَنٌ) [أَيْ] أَذْنَبَ عَمْدًا أو سَهْوًا}]؛ وأظُنُّنِي قدِ اِستَطَعْتُ الإبَانَةَ عن حُكْمِ قِتالِ الإِنْجِلِيزِ، وعن حُكْمِ التّعَاوُنِ معهم بأيِّ لَوْنٍ مِن ألوانِ التّعَاوُنِ أو المُعامَلَةِ، حتى يَستطيعَ أنْ يَفْقَهَه كُلُّ مُسلِمٍ يَقْرَأُ العَرَبِيّةَ، مِن أيِّ طَبَقاتِ الناسِ كانَ، وفي أيِّ بُقْعةٍ مِنَ الأرضِ يَكونُ؛ وأظُنُّ أنّ كُلّ قارِئٍ لا يَشُكُّ الآنَ في أنّه مِنَ البَدِيهِيِّ الذي لا يَحتاجُ إلى بَيَانٍ أو دَلِيلٍ، أنّ شَأْنَ الْفَرَنْسِيِّين في هذا المَعْنَى شَأْنُ الإِنْجِلِيزِ بالنِّسْبَةِ لِكُلِّ مُسلمٍ على وَجْهِ الأرضِ، فإنّ عَدَاءَ الْفَرَنْسِيِّين لِلمُسلِمِين، وعَصَبِيّتَهُمُ الجامِحةَ في العَمَلِ على مَحْوِ الإسلامِ وعلى حَرْبِ الإسلامِ، أَضْعافُ عَصَبِيّةِ الإِنْجِلِيزِ وعَدَائِهم، بَلْ هُمْ حَمْقَى في العَصَبِيّةِ والعَدَاءِ، وهُمْ يَقْتُلون إخوانَنا المُسلِمِين في كُلِّ بَلَدٍ إسلامِيٍّ لهم فيه حُكْمٌ أو نُفوذٌ، ويَرتكِبون مِنَ الجَرائمِ والفَظائعِ ما تَصْغُرُ معه جَرائمُ الإِنْجِلِيزِ ووَحْشِيّتُهم وتَتَضاءَلُ، فَهُمْ والإِنْجِلِيزُ في الحُكْمِ سَوَاءٌ، دِماؤهم وأموالُهم حَلاَلٌ في كُلِّ مَكانٍ، ولا يَجُوزُ لِمُسلِمٍ في أيِّ بُقْعةٍ مِن بِقاعِ الأرضِ أنْ يَتَعاوَنَ معهم بأيِّ نَوْعٍ مِن أنواعِ التّعاوُنِ، وإنّ التّعاوُنَ معهم حُكْمُه حُكْمُ التّعاوُنِ مع الإِنْجِلِيزِ، الرِّدّةُ والخُروجُ مِنَ الإسلامِ جُمْلَةً أيًّا كانَ لَوْنُ المُتَعاوِنِ معهم أو نَوْعُه أو جِنْسُه؛ وما كُنتُ يَومًا بالأَحْمَقِ ولا بالغِرِّ [الغِرُّ هو قَلِيلُ الخِبْرَةِ والتَّجْرِبةِ] فأظُنُّ أنّ الحُكوماتِ في البلادِ الإسلامِيّةِ سَتَسْتَجِيبُ لِحُكْمِ الإسلامِ فتَقْطَعُ العَلاَقاتِ السِّيَاسِيّةَ أو الثّقافِيّةَ أو الاقْتِصادِيّةَ مع الإِنْجِلِيزِ أو مع الْفَرَنْسِيِّين [قُلْتُ: وهذا يَعْنِي أنّ الشيخَ يَحْكُمُ بِرِدّةِ تلك الحُكوماتِ المَذكورةِ (المُتَعاونةِ مع الإِنْجِلِيزِ والْفَرَنْسِيِّين)]، ولَكِنِّي أُرِيدُ أنْ أُبَصِّرَ المُسلِمِين بِمَواقعِ أقدامِهم، وبما أمَرَهُمُ اللهُ به، وبما أعَدّ لهم مِن ذُلٍّ في الدُّنْيا وعَذابٍ في الآخِرةِ، إذا أعْطَوْا مَقادَ أَنْفُسِهم وعُقولِهم لأَعداءِ اللهِ، وأُرِيدُ أنْ أُعَرِّفَهم حُكْمَ اللهِ في هذا التّعاوُنِ مع أعدائِهم الذِين اِسْتَذَلُّوهم وحارَبُوهم في دِينِهم وفي

بلادِهم، وأُرِيدُ أنْ أُعَرِّفهم عَوَاقِبَ هذه الرِّدّةِ التي يَتَمَرّغُ في حَمْأَتِها [أيْ وَحْلِها وطِينِها] كُلُّ مَن أصَرّ على التّعاوُنِ مع الأعداءِ؛ ألاَ فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسلِمٍ في أيِّ بُقْعةٍ مِن بِقاعِ الأرضِ أنّه إذا تَعاوَنَ مع أعداءِ الإسلامِ مُسْتَعْبِدي المُسلِمِين، مِنَ الإِنْجِلِيزِ والْفَرَنْسِيِّين، وأحلافِهم وأشْباهِهم [قلتُ: ويَدْخُلُ فيهم الحُكوماتُ سالِفةُ الذِّكْرِ (المُتَعاوِنةُ مع الإِنْجِلِيزِ والْفَرَنْسِيِّين)]، بأيِّ نَوْعٍ مِن أنواعِ التّعاوُنِ، أو سالَمَهم فلَمْ يُحارِبْهم بما اِستَطاعَ، فَضْلاً عن أنْ يَنْصُرَهم بالقَوْلِ أو العَمَلِ على إخوانِه في الدِّينِ، إنّه إنْ فعَلَ شَيْئًا مِن ذلك ثم صلّى فصَلاتُه باطِلةٌ، أو تَطَهّرَ بوُضوءٍ أو غُسْلٍ أو تَيَمّمَ فطُهورُه باطِلٌ، أو صامَ فَرْضًا أو نَفْلاً فصَوْمُه باطِلٌ، أو حَجّ فحَجُّه باطِلٌ، أو أدّى زَكاةً مَفروضةً -أو أخْرَجَ صدَقةَ تَطَوُّعًا- فزَكَاتُه باطِلةٌ مَردُودةٌ عليه، أو تَعَبّدَ لرَبِّه بأيِّ عِبادةٍ فعِبادَتُه باطِلةٌ مَردُودةٌ عليه، ليس له في شَيءٍ مِن ذلك أجْرٌ؛ ألاَ فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسلِمٍ أنّه إذا رَكِبَ هذا المَرْكَبَ الدّنِيءَ فقد حبط عَمَلُه مِن كُلِّ عِبادةٍ تَعَبّدَ بها لِرَبِّه قَبْلَ أنْ يَرْتَكِسَ [أيْ يَقَع] في حَمْأَةِ هذه الرِّدّةِ التي رَضِيَ لِنَفْسِه، ومَعَاذَ اللهِ أنْ يَرْضَى بها مُسلِمٌ حَقِيقٌ بهذا الوَصْفِ العَظِيمِ يُؤْمِنُ باللهِ وبرَسولِه، ذلك بأنّ الإيمانُ شَرطٌ في صِحّةِ كُلِّ عِبادةٍ، وفي قَبولِها، كَما هو بَدِيهِيٌّ مَعلومٌ مِنَ الدِّينِ بالضّرورةِ، لا يُخالِفُ فيه أحَدٌ مِنَ المُسلِمِين، وذلك بأنّ اللهَ سُبْحانَهُ يَقولُ {وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}، وذلك بأنّ اللهَ سُبْحانَهُ يَقولُ {وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا، وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ، هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}، وذلك بأنّ اللهَ تَعالَى يَقولُ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ، فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ، فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ، وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ، إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ، حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ}، وذلك بأنّ اللهَ سُبْحانَهُ يَقولُ {إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى، الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الأَمْرِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ، فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ، أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ، وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ، وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ، وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَالَهُمْ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ، فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ}؛ أَلاَ فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسلِمٍ وكُلُّ مُسلِمةٍ أنّ هؤلاء الذين يَخْرُجون على دِينِهم ويُناصِرون أعداءَهم، مَن تَزَوَّجَ منهم [أَيْ بَعْدَ رِدَّتِه] فَزَواجُه باطِلٌ بُطلانًا أصلِيًّا، لا يَلْحَقُه تَصحِيحٌ ولا يَتَرَتَّبُ عليه أيُّ أثرٍ مِن آثارِ النِّكاحِ مِن ثُبوتِ نَسَبٍ ومِيراثٍ وغيرِ ذلك [قُلْتُ: وَلَدُ الزِّنَى لا يُنْسَبُ إلى الزّانِي، ولا تَجِبُ على الزّانِي تِجاهَهُ نَفَقةٌ ولا سُكْنَى، وإنّما يُنْسَبُ وَلَدُ الزِّنَى إلى أُمِّه -وأهْلِها- نِسبةً شَرعِيّةً صَحِيحةً، وتَتَحَمَّلُ هي نَفَقاتِه؛ ومِن جِهَةِ المِيراثِ، فوَلَدُ الزِّنَى يَرِثُ أُمَّه ولا يَرِثُ مِنَ الزّانِي، ولا يَرِثُ الرَّجُلُ

الزّانِي منه سَوَاءٌ اِعْتَرَفَ بِفِعْلَتِه أَمْ لَم يَعْتَرِفْ، لأِنّ أُبُوّتَه له غيرُ مُعتبَرةٍ شَرْعًا فهي مَعْدُومةٌ؛ ووَلَدُ الزِّنَى لا يَجِبُ عليه بِرّ الزّانِي -لأِنّه ليس أَبًا شَرْعًا- ولا يَجِبُ عليه صِلَةُ الرّحِمِ التي مِن جِهَةِ الزّانِي]، وأنّ مَن كانَ منهم مُتَزَوّجًا [أَيْ قَبْلَ رِدّتِه] بَطَلَ زَوَاجُه كذلك، وأنّ مَن تابَ منهم ورَجَعَ إلى رَبّه وإلى دِينِه، وحارَبَ عَدُوّه ونَصَرَ أُمّتَه، لم تَكُنِ المَرأةُ التي تَزَوّجَ حالَ الرِّدّةِ ولم تَكُنِ المَرأةُ التي اِرْتَدّ وهي في عَقْدِ نِكاحِه، زَوْجًا له، ولا هي في عِصمَتِه، وأنّه يَجِبُ عليه بَعْدَ التّوْبَةِ أنْ يَسْتَأْنِفَ زَوَاجَه بها فيَعْقِدُ عليها عَقْدًا صَحِيحًا شَرعِيًّا [جاءَ في الموسوعةِ الفقهيةِ الكويتيةِ: وَرِدّةُ أَحَدِ الزّوْجَيْنِ مُوجِبَةٌ لاِنْفِسَاخِ عَقْدِ النِّكَاحِ عِنْدَ عَامّةِ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِذَا ارْتَدّ أَحَدُهُمَا وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الآخَرَ؛ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ قَالَ الشّافِعِيّةُ -وَهُوَ رِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ- حِيلَ بَيْنَهُمَا إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدّةِ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الإِسْلاَمِ قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدّةُ فَالْعِصْمَةُ بَاقِيَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الإِسْلاَمِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ بِلاَ طَلاَقٍ. انتهى باختصار]؛ أَلاَ فَلْيَحْتَطِ النِّساءُ المُسلِماتُ، في أيِّ بُقْعةٍ مِن بِقاعِ الأرض، ولْيَتَوَثّقْنَ قَبْلَ الزّواجِ مِن أنّ الذِين يَتَقَدّمون لِنِكاحِهن لَيسوا مِن هذه الفِئَةِ المَنْبُوذةِ الخارجةِ عن الدِّين، حِيطةً لأِنْفُسِهِنّ ولأِعْراضِهِنّ، أنْ يُعاشِرْنَ رِجالاً يَظُنُّنَهُمْ أزواجًا ولَيسوا بِأزواجٍ، بِأنّ زَواجَهم باطِلٌ في دِينِ اللهِ؛ أَلاَ فَلْيَعْلَمِ النِّساءُ المُسلِماتُ، اللائِي اِبْتَلاَهُنّ اللهُ بأزواجٍ اِرْتَكَسُوا في حَمْأَةِ هذه الرِّدّةِ، أنْ قد بَطَلَ نِكاحُهُنّ، وصِرْنَ مُحَرّماتٍ على هؤلاء الرجال، لَيسوا لَهُنّ بأزواجٍ، حتى يَتُوبوا تَوبةً صَحِيحةً عَمَلِيّةً، ثم يَتَزَوّجُوهُنّ زَواجًا جَدِيدًا صَحِيحًا؛ أَلاَ فَلْيَعْلَمِ النِّساءُ المُسلِماتُ، أنّ مَن رَضِيَتْ مِنهُنّ بالزواجِ مِن رَجُلٍ هذه حالُه، وهي تَعْلَمُ حالَه، أو رَضِيَتْ بالبَقاءِ مع زَوجٍ تَعْرِفُ فيه هذه الرِّدّةَ، فَإنّ حُكْمَها وحُكْمَه في الرِّدّةِ سَوَاءٌ

[قالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي تَعلِيقًا على هذا القولِ، في فتوى بِعُنوانِ (حُكْمُ زَوجاتِ وأبناءِ أنصارِ الطّواغِيتِ) على هذا الرابط: وهذا حَقٌّ لا مِريَةَ فيه، وتَأمّلْ كَيْفَ اِشتَرَطَ [أيِ الشيخُ أحمد شاكر] عِلْمَها ومَعرِفتَها بِردّتِه، لِأنّها تَكونُ -والحالةُ كذلك- مِمّن يَستَحِلّ ما عُلِمَ مِن دِينِ المُسلِمِين تَحريمُه ضَرورةً، وحُكْمُها حُكْمُ الرّجُلِ الذي تَزوّجَ اِمرأةَ أبِيه كَما في حَدِيثِ الْبَرَاءِ [بْنِ عَازِبٍ]، ولِأجْلِ قُبُولِها الدُّخولَ مُختارةً وعن عِلْمٍ تَحْتَ وِلايَةِ الكافِرِ. انتهى]، ومَعَاذَ اللهِ أنْ تَرْضَى النِّساءُ المُسلِماتُ لِأنْفُسِهِنّ ولِأعْراضِهِنّ ولِأنْسابِ أولادِهِنّ ولِدِينِهِنّ شَيئًا مِن هذا؛ ألاَ إنّ الأمْرَ جِدٌّ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، وما يُغْنِي فيه قانونٌ يَصدُرُ بِعُقوبةِ المُتعاونِين مع الأعداءِ، فَمَا أكْثَرَ الحِيَلَ لِلخُروجِ مِن نُصوصِ القوانِينِ، ومَا أكْثَرَ الطُّرُقَ لِتَبْرِئةِ المُجرِمِين، بِالشُّبْهةِ المُصْطَنَعةِ، وبِاللّحْنِ في الحُجّةِ؛ ولَكِنّ الأمّةَ مَسؤولةٌ عن إقامةِ دِينِها، والعَمَلِ على نُصْرَتِه فِي كُلّ وَقْتٍ وَحِينٍ، والأفرادُ مَسؤولون بَيْنَ يَدَيِ اللّهِ يَومَ القِيامةِ عَمّا تَجْتَرِحُه أيْدِيهِمْ، وعَمّا تَنْطوِي عليه قُلوبُهم، فَلْيَنْظُرْ كُلُّ اِمْرِئٍ لِنَفْسِه، وَلْيَكُنْ سِيَاجًا لِدِينِه مِن عَبَثِ العابِثِين وخِيَانةِ الخائِنِين، وكُلُّ مُسلِمٍ إنّما هو على ثَغْرٍ مِن ثُغُورِ الإسلامِ، فَلْيَحْذَرْ أنْ يُؤْتَى الإسلامُ مِن قِبَلِه، وإنّما النّصْرُ مِن عندِ اللهِ، وَلَيَنصُرَنّ اللّهُ مَن يَنصُرُهُ. انتهى باختصار.

(ح)قالَ الشيخُ أبو الحسن الأزدي في (مُوجِباتُ الانضِمامِ لِلدّولةِ الإسلامِيّةِ في العِراقِ والشّامِ): يَقولُ المُجَدِّدُ الراحِلُ الشيخُ أُسَامَةُ بْنُ لاَدِنٍ رَحِمَه اللهُ {فَلَقَدْ سَرّ المسلمِين تَسابُقُ عَدَدٍ مِن أُمراءِ الجَماعاتِ المُقاتِلةِ في سبيلِ اللهِ مع عَدَدٍ مِن شُيُوخِ العَشائرِ لِتَوحِيدِ الكَلِمةِ تحت كَلِمةِ التّوحِيدِ فَبايَعوا الشيخَ الفاضِلَ أبا عُمَرَ الْبَغْدَادِيّ أمِيرًا على (دَولةِ العِراقِ الإسلامِيّةِ)}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: يَقولُ الشيخُ

المُجاهِدُ أيْمَنُ الظّوَاهِرِيّ حَفِظَهُ اللهُ {واليَومَ تُقامُ (دَولةُ العِراقِ الإسلامِيّةُ) داخِلَ العِراق، ويَحتَفِلُ المجاهِدون بها في شَوارِعِ العِراق، ويَتَظاهَرُ الناسُ لِتَأييدِها في مُدُنِ وقُرَى العِراق، ويُعلَنُ تَأْيِيدُها والبَيْعةُ لها في مَساجِدِ بَغْدَادَ}؛ ويَقولُ [أي الشيخُ الظّوَاهِرِيّ] حَفِظَهُ اللهُ ونَصرَه {أوَدُّ أنْ أوَضّحَ أنّه ليس هناك شيءٌ الآنَ في العِراقِ إسْمُه (القاعِدةُ)، ولَكِنْ تنظيمُ قاعدةِ الجِهادِ في بلادِ الرّافِدَيْنِ [والذي هو جُزْءٌ مِنَ (تَنظِيمِ القاعِدةِ، أو تَنظِيمِ قاعِدةِ الجِهادِ) الذي يَتَزَعّمُه الشيخُ أُسامَةُ بْنُ لادِنٍ] اِندَمَجَ بفَضلِ اللهِ مع غيره مِنَ الجَماعاتِ الجِهادِيّةِ في (دَولةِ العِراقِ الإسلامِيّةِ) حَفِظَها اللهُ، وهي إمارةٌ شرعيةٌ تقومُ على مَنهَجٍ شَرعِيٍّ صَحِيحٍ وتَأسّسَتْ بالشُّورَى وحازَتْ على بَيْعةِ أغلَبِ المُجاهِدِين والقبائلِ في العِراقِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: قالَ الشيخُ عطيةُ الله الليبي [أحَدُ قِياداتِ الصّفّ الأوّلِ في تَنظِيمِ القاعِدةِ] رَحِمَه اللهُ {إنّ (دَولةَ العِراقِ الإسلامِيّة) تَحظَى بالشرعيّةِ المُستَنِدةِ إلى الحَقّ الثابتِ المُتَقَرّرِ في الشّرِيعةِ الإسلامِيّةِ وفِقهِها، وتَحظَى بقَدْرٍ طَيّبٍ وكافٍ مِنَ الشّعبِيّةِ، بَلْ هي إمارةٌ ووَلايَةٌ أقامَها مُسلِمون مُجاهِدون في سبيلِ اللهِ تَعالَى حَصَلَتْ لهم شَوكةٌ وقُوّةٌ في بعضِ بِقاعِ الأرضِ فأقاموا إمارةً واختاروا رَجُلاً منهم بايَعوه عليهم، وأقاموا ما قَدِروا عليه مِنَ الدِّينِ وأحكامِ الشّرِيعةِ، وَهُمْ باذِلون جُهْدَهم في ذلك، وَهُمْ بِحَمدِ اللهِ مَوثوقون أهلُ دِينٍ وصِدقٍ وجِهادٍ في سبيلِ اللهِ، وهذه الإمارةُ (الدّولةُ) تُثبِتُ وُجودَها في المَيدانِ وعلى الأرضِ وتَزدادُ قُوّةً بحَمدِ اللهِ وتَتَطوّرُ رَغْمَ كَيْدِ أعدائها الكُبّارِ العَظِيمِ جِدًّا}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: وبَعْدَ اِستِشهادِ الشيخِ أبي عُمَرَ الْبَغْدَادِيّ تَقَبّلَه اللهُ، اِنعَقَدَ مَجلِسُ شُورَى (الدّولةِ) واختاروا أميرًا لـ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ في العِراقِ) الشيخَ أبا بَكْرٍ الْبَغْدَادِيّ حَفِظَه اللهُ ونَصرَه، فانعَقَدَتْ له الْبَيْعَةُ

باختِيارٍ ومَشورةٍ كَما اِنعَقدَتْ لِسَلَفِه أبي عُمَرَ تَقبّلَه اللهُ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: مِنَ المُتَقرّرِ أنّ (الدّولة الإسلامِيّة في العِراق) تَأسّسَتْ على سُوقٍ [وَالسُّوقُ جَمْعُ سَاقٍ] صَحِيحةٍ، ولا نِزاعَ في سَلامةِ النّشأةِ وصِحّةِ المُبْتَدَأ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: إن الدول الإسلامية على مَرّ العُصور قد كانَ يَنتابُها مِنَ الضّعفِ وضَياعِ الأرض ما يَعلَمُه كُلُّ مُطالِعٍ لِلتّأريخ، ولم يَكُنْ شَيءٌ مِن ذلك مُوجِبًا لاِنحِلالِها ما بَقِيَتْ فيها الشّوكةُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: إنّ الدولة الإسلامية التي أسّسَها خَيرُ البَرِيّةِ عليه الصلاةُ والسلامُ قد اِمتَدّ سُلطانُه فيها على مُعظَمِ أرجاءِ جَزيرةِ العَرَبِ، ثمّ لَمّا أنْ تَوَفّاه اللهُ خَلَفَه على الأمْرِ فيها صِدِّيقُ الأُمّةِ أبو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عنه، فانتَقَضَ عليه بَعْدَ خِلافتِه مُعْظَمُها، وتَمَرّدَ عن طاعَتِه أكثَرُها، قالَ اِبنُ إسْحَاقَ رَحِمَه اللهُ {وارْتَدّتِ الْعَرَبُ عِنْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ مَا خَلاَ أَهْلَ الْمَسْجِدَيْنِ (مَكّةَ وَالْمَدِينَةِ)}؛ وقد وَقَعَ بالمُسلِمِين بَعْدَ وَفاةِ النّبيِّ صلى الله عليه وسلم وارتِدادِ العَرَبِ ما يَعجِزُ الْيَرَاعُ [أيِ القَلَمُ] عن وَصفِه، وضاقَتْ على أهلِ الإسلامِ الأرضُ بما رَحُبَتْ، فانتَقَضَتْ مُعظَمُ البلادِ، وأضحَى المُسلِمون قِلّةً بَعْدَ أنْ كانوا وَفْرَةً؛ ومع كُلِّ هذا فَما اِنحَلّتْ بَيْعَتُه [أيْ بَيْعةُ أبي بَكْرٍ]، ولا اِنتَقَضَتْ بَعْدَ إبرامِها إمامَتُه، ولا كانَ في الصّحابةِ الكِرامِ رِضْوَانُ اللّهِ تَعالَى عَلَيْهِمْ مَن زَعَمَ هذا الزّعْمَ [أي اِنحِلالَ البَيْعةِ وانتِقاضَ الإمامةِ] أو داخَلَ صَدْرَه ذلك الفَهْمُ، بَلْ لو أُزيحَ أهلُ الإسلامِ في ذلك الوَقتِ عن مَدِينةِ رَسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وألجأتْهم جَحافِلُ الرّدّةِ إلى شَعَفِ [أيْ رُؤوسِ] الْجِبَالِ أو سَواحِلِ البُحورِ، ما كان ذلك فاسِخًا لِصَفَقةِ يَدٍ عاقدَتْ، ولا فاصِمًا لِبَيْعةٍ عليها الرِّجالُ تَواثَقتْ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: يَقولُ الشيخُ المُجاهِدُ (أُسَامَةُ بْنُ لاَدِنٍ) تَقبّلَه اللهُ {ولو أنّ التّمكِينَ المُطلَقَ شَرطٌ لِقِيامِ الإمارةِ الإسلامِيّةِ

في هذا الزّمانِ لَمَا قامَتْ لِلإسلامِ دَولةٌ، لأنّ الجميعَ يَعلَمُ أنّه مع التّفوُّق العَسكَرِيِّ الهائلِ لِلخُصومِ أنّهم يستطيعون أنْ يَغْزُوا أيّ دَولةٍ ويُسقِطوا حُكومَتَها، وهذا ما رَأيْناه في أفغانِسْتانَ، وكَما أسقطوا حُكومةَ العِراقِ البَعثِيّةِ، فسُقوطُ الدّولةِ لا يَعني نِهايَةَ الْمَطافِ ولا يَعنِي سُقوطَ جَماعةِ المُسلِمِين وإمامِهم، وإنّما يَجِبُ أنْ يَستَمِرَّ الجِهادُ ضِدّ الكُفّارِ كَما هو الحالُ في أفغانِسْتانَ والعِراقِ والصومالِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: قالَ الإمامُ اِبنُ حَزْمٍ رَحِمَه اللهُ {اِتّفَقَ جَمِيعُ أهلِ السُّنّةِ على وُجوبِ الإمَامَةِ، وَأنّ الأُمّةَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا الانقِيَادُ لإمَامٍ عَادِلٍ يُقِيمُ فيهم أحْكَامَ اللهِ ويَسُوسُهم بأحْكَامِ الشّرِيعَةِ الّتِي أتَى بهَا رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: إنّ الشّورَى [في تَعْيِين إمامِ المُسلِمِين] إنّما تَكونُ لِمَن تَوَفّرَ وُجودُه مِن أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ وَقتَ لُزومِ تَنْصِيبِ الإمامِ، ولَوْ لَزِمَ اِستِشارةُ أهلِ الأصْقاعِ [أيِ النّواحِي والجِهاتِ] لَمَا صَحّتْ خِلافةُ واحِدٍ مِنَ الْخُلَفاءِ الرّاشِدِينَ الْمَهْدِيّينَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: وقد كانَتِ الخِلافةُ الراشِدةُ تَنعَقِدُ وتَلزَمُ بِبيعةِ أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ أو جُمْهورِهم في المَدِينةِ، ولِهذا قاتَلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ مَن لم يَدخُلْ في بَيعَتِه بَعْدَ ذلك وقد كانَ مُحِقًّا مُصِيبًا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: وَلِلّهِ دَرُّ الشيخِ أُسامَةَ [بْنِ لادِنٍ] تَقبّلَه اللهُ إذْ يَقولُ إبّانَ قِيامِ الدّولةِ في العِراقِ {ولَكِنْ لَمّا نَشَأَ الناسُ وعاشوا بَعِيدًا عن ظِلِّ الدّولةِ المُسلِمةِ تَبَلّدَ حِسُّ الكَثِيرِ منهم ولم يَعودوا يشعرون بحَرَجٍ كَبِيرٍ لِتَأخِيرِ قِيامِها... ولو أنّ الإمارةَ لا تَتِمُّ إلاّ بَعْدَ مُشاوَرةِ جَمِيعِ مَن يَعنِيهمُ الأمْرُ لَمَا أقدَمَ عُمَرُ على مُبايَعةِ أبي بَكْرٍ دُونَ اِستِيفاءِ المُشاوَرَةِ، ولَمَا قَبِلَ أبو بَكْرٍ أنْ يَبْسُطَ يَدَه لِقُبولِ البَيْعةِ، ولَمَا أقدَمَ جُلُّ الصّحابةِ على مُبايَعَتِه رَضِيَ اللهُ عنهم أجْمَعِينَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: قالَ الشيخُ أُسامَةُ [بْنُ لادِنٍ] تَقَبّلَه اللهُ

{والمقصودُ والمطلوبُ شَرعًا اِعتِصامُ المُسلِمِين بحَبلِ اللهِ واجتِماعُهم تَحْتَ أميرٍ واحِدٍ لإقامةِ دِينِ اللهِ ونُصرتِه، ومَعلومٌ أنّ هذا الأمرَ يَجِبُ المُسارَعةُ في إقامتِه فهو واجِبٌ مِن أعظَمِ الواجِباتِ في دِينِ اللهِ تَعالَى} [قالَ الْجُوَيْنِيُّ (ت478هـ) في (غِيَاثُ الأُمَمِ فِي الْتِيَاثِ الظُّلَمِ): فَإِذَا خَلاَ الزّمَانُ عَنِ السُّلْطَانِ وَجَبَ الْبِدَارُ عَلَى حَسَبِ الإِمْكَانِ إِلَى دَرْءِ الْبَوَائِقِ عَنْ أَهْلِ الإِيمَانِ... ثم قالَ -أي الْجُوَيْنِيُّ-: وَإِذَا لَمْ يُصَادِفِ النّاسُ قَوّامًا بِأُمُورِهِمْ يَلُوذُونَ بِهِ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالْقُعُودِ عَمّا يَقْتَدِرُونَ عَلَيْهِ مِنْ دَفْعِ الْفَسَادِ، فَإِنّهُمْ لَوْ تَقَاعَدُوا عَنِ الْمُمْكِنِ عَمّ الْفَسَادُ الْبِلاَدَ وَالْعِبَادَ... ثم قالَ -أي الْجُوَيْنِيُّ-: وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ {لَوْ خَلاَ الزّمَانُ عَنِ السُّلْطَانِ فَحَقّ عَلَى قُطّانِ كُلّ بَلْدَةٍ، وَسُكّانِ كُلّ قَرْيَةٍ، أَنْ يُقَدِّمُوا مِنْ ذَوِي الأَحْلاَمِ وَالنُّهَى، وَذَوِي الْعُقُولِ وَالْحِجَا، مَنْ يَلْتَزِمُونَ امْتِثَالَ إِشَارَاتِهِ وَأَوَامِرِهِ، وَيَنْتَهُونَ عَنْ مَنَاهِيهِ وَمَزَاجِرِهِ، فَإِنّهُمْ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، تَرَدّدُوا عِنْدَ إِلْمَامِ الْمُهِمّاتِ، وَتَبَلّدُوا عِنْدَ إِظْلاَلِ الْوَاقِعَاتِ}. انتهى. وقالَ ابْنُ تَيْمِيّةَ في (مجموع الفتاوى): وَالسُّنّةُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ إمَامٌ وَاحِدٌ، وَالْبَاقُونَ نُوّابُهُ، فَإِذَا فُرِضَ أَنّ الأُمّةَ خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ لِمَعْصِيَةٍ مِنْ بَعْضِهَا وَعَجْزٍ مِنَ الْبَاقِينَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَكَانَ لَهَا عِدّةُ أَئِمّةٍ] [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (تنبيه وتحرير لفتوى منسوبة للشيخ حسان): إنّ اِتّحادَ المُسلِمِين عُمومًا، واتّفاقَ كَلِمةِ المُجاهِدِين خُصوصًا، وعَدَمَ التّنازُعِ الذي يُؤَدِّي إلى الفَشَلِ والوَهَنِ، مِنَ الواجِباتِ الشّرعِيّةِ والضّروراتِ الدِّينِيّةِ، قالَ تَعالَى {وَإِنّ هَذِهِ أُمّتُكُمْ أُمّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتّقُونِ} [وقالَ] {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرّقُوا} [وقالَ] {وَلاَ تَكُونُوا كَالّذِينَ تَفَرّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيّنَاتُ} [وقالَ] {وَأَطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ، وَاصْبِرُوا، إِنّ اللّهَ مَعَ الصّابِرِينَ}، فَوَجَبَ شَرعًا تَجَنُّبُ

التّفرّق، وحَرُمَ الاختِلافُ **لا سِيّمَا تَعَدُّدُ الأُمَراءِ فإنّه أصلُ فسادِ دُنيَا المُسلِمِين ودِينِهم**؛ قالَ الإمامُ اِبْنُ القَيِّمِ رَحِمَه اللهُ [في الجواب الكافي] {وَأَصْلُ فَسَادِ الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ اخْتِلَافِ الْمُلُوكِ وَالْخُلَفَاءِ، وَلِهَذَا لَمْ يَطْمَعْ أَعْدَاءُ الإِسْلَامِ فِيهِ فِي زَمَنٍ مِنَ الأَزْمِنَةِ **إِلَّا فِي زَمَنِ تَعَدُّدِ مُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ وَاخْتِلَافِهِمْ وَانْفِرَادِ كُلٍّ مِنْهُمْ بِبِلَادٍ** وَطَلَبِ بَعْضِهِمُ الْعُلُوَّ عَلَى بَعْضٍ}؛ وقالَ شَيخُ الإسلامِ اِبْنُ تَيْمِيّةَ رَحِمَه اللهُ [في جامع المسائل] {وَدَلَّتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الأُمَّةِ أَنَّ وَلِيَّ الأَمْرِ -إِمَامَ الصَّلَاةِ، وَالْحَاكِمَ، وَأَمِيرَ الْحَرْبِ وَالْفَيْءِ، وَعَامِلَ الصَّدَقَةِ- يُطَاعُ فِي مَوَاضِعِ الاجْتِهَادِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُطِيعَ أَتْبَاعَهُ فِي مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ، **بَلْ عَلَيْهِمْ طَاعَتُهُ فِي ذَلِكَ وَتَرْكُ رَأْيِهِمْ لِرَأْيِهِ**، فَإِنَّ مَصْلَحَةَ الْجَمَاعَةِ وَالائْتِلَافِ وَمَفْسَدَةَ الْفُرْقَةِ وَالاخْتِلَافِ أَعْظَمُ مِنْ أَمْرِ الْمَسَائِلِ الْجُزْئِيَّةِ}... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: لا أرَى الإنكارَ على الأُمَراءِ -وعلى غيرِهم- في المُخالَفاتِ الشّرعِيّةِ خُروجًا عليهم وتَفريقًا لِكَلِمةِ المُسلِمِين، بَلْ هو مِنَ الدِّينِ، وواجِبٌ شَرعِيٌّ على القادِرِ عليه؛ فالخُروجُ على أولِيَاءِ الأُمورِ وتَفريقُ كَلِمةِ المُسلِمِين شَيءٌ، والنّقدُ العِلمِيُّ والتّنبِيهُ على المُخالَفاتِ الشّرعِيّةِ سِرًّا وجَهرًا نُصحًا لِلدِّينِ شَيءٌ آخَرُ، وقد كانَ مِن هَدْيِ السّلَفِ وسُنَنِ الهُدَى **الإنكارُ على الأُمَراءِ فِيما يَأتونَه مِنَ المُنكَراتِ والمُخالَفاتِ** وهذا لا يَعنِي الخُروجَ ولا الشِّقاقَ. انتهى باختصار]، **لَكَانَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ إِمَامٍ أَنْ يُقِيمَ الْحُدُودَ وَيَسْتَوْفِيَ الْحُقُوقَ... ثم قالَ -أي اِبْنُ تَيْمِيّةَ-: لَوْ فُرِضَ عَجْزُ بَعْضِ الأُمَرَاءِ عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْحُقُوقِ أَوْ إِضَاعَتِهِ لِذَلِكَ، لَكَانَ ذَلِكَ الْفَرْضُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهِ؛ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ {لَا يُقِيمُ الْحُدُودَ إِلَّا السُّلْطَانُ وَنُوَّابُهُ}** [هذا] **إِذَا كَانُوا قَادِرِينَ فَاعِلِينَ بِالْعَدْلِ، كَمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ {الأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ، إِنَّمَا هُوَ الْعَادِلُ الْقَادِرُ فَإِذَا كَانَ مُضَيِّعًا لأَمْوَالِ الْيَتَامَى، أَوْ عَاجِزًا عَنْهَا، لَمْ يَجِبْ**

تَسْلِيمُهَا إلَيْهِ مَعَ إمْكَانِ حِفْظِهَا بِدُونِهِ، وَكَذَلِكَ الأَمِيرُ إذَا كَانَ مُضَيِّعًا لِلْحُدُودِ أَوْ عَاجِزًا عَنْهَا لَمْ يَجِبْ تَفْوِيضُهَا إلَيْهِ مَعَ إمْكَانِ إقَامَتِهَا بِدُونِهِ}... ثم قالَ -أيِ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ-: وَالأَصْلُ أَنّ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ تُقَامُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ، فَمَتَى أَمْكَنَ إقَامَتُهَا مِنْ أَمِيرٍ لَمْ يُحْتَجْ إلَى اثْنَيْنِ، وَمَتَى لَمْ يَقُمْ إلاّ بِعَدَدٍ وَمِنْ غَيْرِ سُلْطَانٍ أُقِيمَتْ إذَا لَمْ يَكُنْ فِي إقَامَتِهَا فَسَادٌ يَزِيدُ عَلَى إضَاعَتِهَا فَإِنّهَا مِنْ بَابِ (الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ) فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ فَسَادِ وُلاَةِ الأَمْرِ أَوِ الرّعِيّةِ مَا يَزِيدُ عَلَى إضَاعَتِهَا لَمْ يُدْفَعْ فَسَادٌ بِأَفْسَدَ مِنْهُ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (هل يجوز أخذ المعونة والوظائف في الإسلام): ولِهذا كانَ شَيخُ الإسلامِ يَعمَلُ بِهذا الأصلِ الذي قرّرَه، فَيُعَزِّرُ ويُقِيمُ الحُدودَ لَمّا ضَيّعَ السّلاطِينُ إقامةَ الحُدودِ في زَمانِه، ولا يَخفَى هذا على مُطّلِعِ سِيرةِ الشّيخِ رَحِمَه اللهُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وقامَ جَماعةٌ مِن أهلِ الفِقهِ والحَدِيث في سَنَةِ 201هـ بإقامةِ حَدِّ الْحِرابَةِ على قُطّاعِ الطُّرُقِ وأهلِ الفَسادِ لإِهمالِ الخَلِيفةِ وتَضييعِه لِذلك في بَغدادَ وخُرَاسَانَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وقامَ الشّيخُ أبو محمد الْبَرْبَهَارِيُّ صاحِبُ (شَرْحُ السُّنّةِ) بِمُحارَبةِ أهلِ الفُسوقِ في بَغدادَ وكَوّنَ جَماعةً وأعوانًا لِذلك، فَحَطّموا دُورَ الخُمورِ والدّعارةِ سَنَةَ 323هـ مع وُجودِ الخَلِيفةِ في بَغدادَ إلاّ أنه كانَ مُضَيّعًا لِبَعضِ الأحكامِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: الإمامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الدّاوُدِيُّ قالَ {وَكُلُّ بَلَدٍ لا سُلطانَ فيه، أو فيه سُلطانٌ يُضَيِّعُ الحُدودَ أو سُلطانٌ غَيرُ عَدلٍ، فَعُدولُ المَوضِعِ وأهلُ العِلمِ يَقومون في جَمِيعِ ذلك مَقامَ السُّلطانِ}؛ وسُئلَ عن بَلَدٍ لا قاضِيَ فيه ولا سُلطانَ، أَيَجوزُ فِعلُ عُدولِه في بيوعِهم وأشرِيَتِهم ونِكاحِهم؟، فأجابَ بأنّ العُدولَ يَقومون مَقامَ القاضِي والوالِي في المَكانِ الذي لا إمامَ فيه ولا قاضِيَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: فَبانَ لَك بما تَقَدّمَ

اِتِّفاقُ المَغاربةِ والمَشارِقةِ على أنّ أهلَ البَلَدِ يَقومون مَقامَ السُّلطانِ عند فَقدِه أو غَيبَتِه، إذا لم يُمكِنِ الانتِظارُ، **وكذلك إذا كانَ مُضَيِّعًا لِلحُدودِ والحُقوق**، وأنّ السُّلطانَ والدّولةَ وَسيلةٌ مِنَ الوَسائلِ، وإقامةُ الشّرائعِ غايَةٌ ومَقصِدٌ بالنِّسبةِ لِلإمامةِ، فإذا تَعذّرَتِ الوَسيلةُ المُعَيّنةُ لم يَسقُطِ المَقصِدُ لأنّ المَعهودَ في قواعِدِ الشّرعِ سُقوطُ الوَسائلِ بسُقوطِ المَقاصِدِ لا العَكْسُ، فإنّ مُراعاةَ المَقاصِدِ أولَى مِن مُراعاةِ الوسائلِ، بَلْ تُقامُ [أيِ المَقاصِدُ] بما تَيَسّرَ مِن وَسائلَ أُخرَى شَرعِيّةٍ على حَدِّ قولِه تَعالَى {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} وقولِه صلى الله عليه وسلم {إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ} وقولِ الفُقهاءِ {الْمَيْسُورُ لاَ يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (التنبيهات على ما في الإشارات والدلائل من الأغلوطات): قالَ العَلاّمةُ عبدُالرّحمنِ بنُ حَسَن [بن محمد بن عبدالوهاب] {بِأيِّ كِتابٍ، أم بِأيّةِ حُجّةٍ، أنّ الجِهادَ لا يَجِبُ إلاّ مع إمامٍ مُتّبَعٍ؟!، **هذا مِنَ الفِرْيَةِ في الدِّين والعُدولِ عن سَبيلِ المُؤمِنِين**، والأدِلّةُ على بُطلانِ هذا القولِ أشهَرُ مِن أنْ تُذكَرَ، مِن ذلك عُمومُ الأمرِ بالجِهادِ والتّرغيبِ فيه والوَعِيدِ في تَركِه}؛ وقالَ {كُلُّ مَن قامَ بالجِهادِ في سَبيلِ اللهِ، فقدْ أطاعَ اللهَ وأدّى ما فَرَضَه اللهُ، ولا يَكون الإمامُ إمامًا إلاّ بالجِهادِ، **لا أنّه لا يَكونُ جِهادٌ إلاّ بإمامٍ**}؛ وقالَ {كُلُّ مَن قامَ إزاءَ العَدُوّ وعاداه واجتَهَدَ في دَفعِه فقدْ جاهَدَ، وكُلُّ طائفةٍ تُصادِمُ عَدُوّ اللهِ فلا بُدّ أنْ يَكونَ لها أئمّةٌ تَرجِعُ إلى أقوالِهم وتَدبيرِهم، وأحَقُّ الناسِ بالإمامةِ مَن أقامَ الدِّينَ، الأمثَلُ فالأمثَلُ، فإنْ تابَعَه الناسُ **أدّوا الواجِبَ**، وإنْ لم يُتابِعوه **أثِموا إثمًا كَبيرًا** بِخِذْلاَنِهم الإسلامَ، وأمّا القائمُ به [أيْ بالجِهادِ] كُلّما قَلّتْ أعوانُه وأنصارُه صارَ أعظَمَ لأجْرِه كَما دَلّ على ذلك الكِتابُ والسُّنّةُ والإجماعُ}. انتهى باختصار. وقال الإمَامُ أحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ في (العَقِيدةُ): وَأنّه

إنْ بَطَلَ أمرُ الإمَامِ لم يَبطُلِ الغَزْوُ وَالحَجُّ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (تأييد ومناصرة للبيان الختامي لعلماء الولايات الإسلامية في الصومال): إنّ الخَلِيفةَ إذا اِرتَدّ أو قامَ به وَصفُ الكُفرِ يَجِبُ الخُروجُ عليه، كَما يَجِبُ نَصْبُ إمامٍ عَدْلٍ آخَرَ على جَماعةِ المُسلِمِين، فَمَن يَقومُ بِهذا الواجِبِ يا تُرَى؟، فَهَلْ نَنتَظِرُ إمامًا آخَرَ يَخرُجُ مِنَ السِّرْدَابِ لِيَقومَ بِأعباءِ الخِلافةِ وأحوالِ الرَّعِيّةِ؟!، أمْ يُقالُ {لا يَجوزُ الخُروجُ على الإمامِ المُرتَدِّ إذْ لا إمامَ يُقاتَلُ مِن وَرائه ويُتّقى به} كَقولِ أهلِ الإفكِ والافتِراءِ على الشّرائع، بَلِ الحَقُّ الذي عليه أهلُ العِلْمِ مِنَ الفُقهاءِ والمُحَدِّثِين أنّ جَماعةَ المُسلِمِين تَقومُ مَقامَ السُّلطانِ فتَخلَعُ وتُوَلِّي... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وقالَ الإمامُ الْمَاوَرْدِيُّ [ت450هـ] {إنّ مَنْ وَجَبَ لَهُ عَلَى شَخْصٍ حَدُّ قَذْفٍ أَوْ تَعْزِيرٍ، وَكَانَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ السُّلْطَانِ، لَهُ اِسْتِيفَاؤُهُ إذَا قَدَرَ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ}، وعَلّقَ الشَّبْرَامَلْسِيُّ [ت1087هـ] على قَوْلِه (بَعِيدَةٍ عَنِ السُّلْطَانِ) {أَيْ أَوْ قَرِيبَةٍ مِنْهُ وَخَافَ مِنَ الرَّفْعِ إلَيْهِ عَدَمَ التَّمَكُّنِ مِنْ إثْبَاتِ حَقِّهِ أَوْ غُرْمَ دَرَاهِمَ فَلَهُ اسْتِيفَاءُ حَقِّهِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وقالَ الإمامُ الشّوْكَانِيُّ {وأمّا أنّه لا يُقِيمُها [أيِ الحُدودَ] إلاّ الأئمّةُ، وأنّها ساقِطةٌ إذا وَقَعَتْ في غَيرِ زَمَنِ إمامٍ أو في غَيرِ مَكانٍ يَلِيه، فَباطِلٌ وإسقاطٌ لِما أوجَبَه اللهُ مِنَ الحُدُودِ في كِتابه، والإسلامُ مَوجودٌ والكِتابُ والسُّنّةُ مَوجودان وأهلُ العِلْمِ والصّلاحِ مَوجودون، فكَيفَ تُهْمَلُ حُدُودُ الشّرعِ بِمُجَرّدِ عَدَمِ وُجُودِ واحِدٍ مِنَ المُسلِمِين}، على هذا الأصلِ الذي دَلّ عليه الكِتابُ والسُّنّةُ اِنعقَدَ إجماعُ أهلِ السُّنّةِ والجَماعةِ مِنَ الصّحابةِ والتّابعِين وغيرِهم، ولا عِبرةَ بِخِلافِ مَن خالَفَ هذا الأصلَ مِن أهلِ الأهواءِ والبدَعِ. انتهى باختصار]. انتهى]. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو الحسن الأزدي أيضًا في (الإجافةُ لِشُبَهِ خُصومِ دَولةِ

الخِلافةِ): فحِينَ تَسمعُ قائلاً يَقولُ {لم نَأتِ لكم يا أهلَ الشّامِ لِنَحكُمَكم، ولا لِنَفرِضَ عليكم مَن لا تَرْضَوْنَ، بَلْ جِئنا لِنَنصرُكم ونَذُودَ عنكم} وما إلى هذا القول، فَأيُّ فَهْمٍ تَرَى قائلَه قد تَحصّلَه لِمَعنَى الشُّورَى يَبِينُ به عن فَهْمِ أربابِ الدِّيمُقْراطِيّةِ ودُعاةِ البَرْلَمانات والانتِخاباتِ؟! وإذا تَأمّلْتَ في طَرِيقةِ تَوَلِّي الخُلَفاءِ في عَصرِ الخِلافة الراشِدةِ، فما أنتَ بواجِدٍ أمْرَ اِختِيارِ الإمامِ قد أُلْقِيَتْ مَقالِيدُه لِرَغَباتِ سَوَادِ الناسِ ابْتِدَاءً، ولا أُسنِدَ تَعيِينُه لِتَشَهِّياتِهم، وقد كانوا إذْ ذاك خَيْرَ أُمّةٍ وخَيْرَ قَرْنٍ، لم تَتَشَعّبْ بِهِمُ السُّبُلُ، ولم تَجتَرِفْهُمُ الأهواءُ، ولا تَجَذّرَتْ فِيهِمُ البِدَعُ، ولا وَرَدَتْ عليهِمْ وارِداتُ مِلَلِ الكُفرِ وزُبَالاتُ أفكارِهم فَزَوّقوها واستَحسَنوها!، ومع ذلك فما جُعِلَتِ الخِيَرَةُ لهم في تَنصِيبِ الأئمّةِ على الطّرِيقةِ التي يَرُومُها مَن اِلْتَاثَ فَهْمُه بِمَبادِئِ الدِّيمُقْراطِيّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: جِيءَ إلى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنه لِيَقْبَلَ البَيْعةَ، فَتَأَبّى رَضِيَ اللهُ عنه وتَمَنّعَ أوّلَ الأمرِ ثم خَرَجَ إلى المَسجِدِ وقامَ لِلأمْرِ فَبَايَعَه الناسُ، فَلَزِمَتْ بَيْعةُ الأقطارِ له بِبَيْعةِ مَن بايَعَ في المَدِينةِ وإنْ لم يَكُنْ أهلُ الأقطارِ قدِ اُستُشِيروا في الأمْرِ أو تَخَيّروا الإمامَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: حين أعلَنَتِ (الدّولةُ الإسلامِيّةُ) أعَزّها اللهُ عن إعادةِ الخِلافةِ وتَنصِيبِ خَلِيفةٍ لِلمُسلِمِين، فقد تَمّ ذلك بمَشورةِ أهلِ الشُّورَى في (الدّولةِ الإسلامِيّةِ في العِراقِ والشّامِ)، وهذه الدولة [أيِ الدّولةُ الإسلامِيّةُ في العِراقِ والشّامِ] إنّما هي مَجمَعُ جَماعاتٍ وألْوِيَةٍ عِدّةٍ، وَفّقَهُمُ اللهُ فاجتَمَعوا تحت رايَةٍ واحِدةٍ لِغايَةٍ واحِدةٍ، وانسَلَخوا مِن أسماءٍ ومُسَمّيَاتٍ فَرّقَتْهم شِيَعًا لِيَكونَ لهم جامِعٌ واحِدٌ، وإمامٌ واحِدٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: الإمامُ أبو بَكْرٍ [الْبَغْدَادِيُّ]، بايَعَه وارتَضَى إمامَتَه السّوادُ الكَثِيرُ والجَمُّ الغَفِيرُ مِن أهلِ العِراقِ والشّامِ وأشْتَاتٌ في الأرضِ سِوَاهُمْ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الأزدي-: إنّ البَيْعةَ العامّةَ قدِ

اِنعَقَدَتْ -فيما نَحْسَبُ- لِلإمامِ أبي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيِّ اِنعِقادًا لا مَطْعَنَ فيه. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (مُقدِّمةٌ في أحكامِ البَيْعةِ، وبَيَانُ شَرعِيّةِ خِلافةِ الإمامِ أبي بَكْرٍ البَغْدادِيِّ نَصَرَه اللهُ): البَيْعةُ هي المُعاهَدةُ على كُلِّ ما يَقعُ عليه الاتِّفاقُ؛ ولأهلِ العِلْمِ تَعاريفُ مُتَقارِبةٌ؛ وبالجُملةِ، البَيْعةُ عَقدٌ مِنَ العُقودِ ونَوعٌ مِنَ التّعاهُدِ، يَجري بَيْنَ شَخصَينِ فأكْثَرَ، وإذا اِتّضَحَ أنّها مِنَ العُقودِ فالأصلُ فيها الحِلُّ والجَوازُ، هذا هو الأصلُ، ثم يُنظَرُ فِيما يَقعُ عليه الاتِّفاقُ والتّعاقُدُ، فإنْ كانَ جارِيًا على أُصولِ الشّرعِ فلا بَأسَ في المُبايَعةِ بَلْ يَجِبُ الالتِزامُ بها، كَما قالَ تَعالَى {يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}، {وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ}، وكَما قالَ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ {الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ} وقالَ أمِيرُ المُؤمِنِين عُمَرُ بْنُ الْخَطّابِ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ {إنّ مَقاطِعَ الْحُقُوقِ عِنْدَ الشّرُوطِ} [قالَ الشيخُ محمد بن صدقي البورنو (أستاذ علم أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (موسوعة القواعد الفقهية): أيْ أنّ الفَصْلَ بَيْنَ الْحُقُوق إنّما يَتَحَدّدُ تَبَعًا لِلشّرُوطِ التي يَشتَرِطُها المُتَعاقِدان]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: والإمارةُ عند أهلِ العِلْمِ هي الوِلايَةُ، سَوَاءٌ كَانَتْ خاصّةً أو عامّةً؛ فَيدخُلُ في الخاصّةِ كُلُّ تَأمِيرٍ على طائفةٍ مِنَ الناسِ كإمارةِ السّفَرِ والحِسْبةِ والقضاءِ، وإمارةِ الوِلاياتِ والأقاليمِ وهي الإمارةُ الصُّغرَى؛ أمّا الإمارةُ العامّةُ فهي تَأمِيرُ رَجُلٍ مِن قُرَيشٍ على الناسِ وهي إمْرَةُ الخِلافةِ والإمامةِ العُظمَى؛ وبالجُملةِ، فكُلُّ تَأمِيرٍ على طائفة فهي إمارةٌ صُغرَى، وعلى عُمومِ المُسلِمِين فإمارةٌ كُبرَى وإمامةٌ عُظمَى... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي- تحت عُنوانِ (مِن أيْنَ يُؤخَذُ عُمومُ الإمارةِ وخُصوصُها): إنّ عُمومَ الإمارةِ وخُصوصَها إنّما يُؤخَذُ مِن طَرِيقَين عند أهلِ العِلْمِ؛ الأُولَى، مِن ألفاظِ التّولِيَةِ والتّأمِير، لأنّها نِيَابةٌ وَوكالةٌ فلا بُدّ

مِنِ اِعتِبارِ عَقدِ التّأمِيرِ وألفاظِ التّولِيَةِ والتّنْصِيبِ؛ والثانِيَةُ، يُؤخَذُ العُمومُ والخُصوصُ مِن عُرفِ الناسِ وعادَتِهم؛ وهذه القاعِدةُ في عُمومِ الإمارةِ وخُصوصِها قرّرَها العُلَماءُ في مُصنّفاتِهم، ذكَرَها شَيخُ الإسلامِ اِبنُ تَيمِيّةَ في (السِّيَاسةُ الشّرعِيّةُ) و(الْحِسْبَةُ)، وابْنُ القيّمِ في (الطُّرُقُ الحُكمِيّةُ)، والإمامُ الْقرَافِيُّ في (الذّخِيرَةُ في فُروعِ المالِكِيّةِ)؛ وعلى هذا فمَنْ أمّرْناه على طائفةٍ أو إقلِيمٍ فلا يَصِيرُ أمِيرًا على غيرِ جِهَةِ التّأمِيرِ لأنّ ذلك مُخالِفٌ لِعَقدِ التّأمِيرِ والتّولِيَةِ، والمُسلِمون على شُروطِهم، وكذلك مَن نَصّبْناه كَأمِيرٍ خاصٍّ لا يَتَحَوّلُ إلى أمِيرٍ عَامّةٍ إلاّ بعَقدٍ جَدِيدٍ مع تَوَفُّرِ شُروطِ الإمارةِ العامّةِ [فِيه]؛ ويَجِبُ التّفريق بَيْنَ الإمارةِ الخاصّةِ وبَيْنَ الإمارةِ العامّةِ في شُروطِ الأمِيرِ وفي عُمومِ السّمْعِ وَالطّاعَةِ وفي عَدَمِ التّعَدُّدِ والجَوازِ [إذْ لا يَجوزُ التَعَدُّدُ في الإمارةِ العامّةِ]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: الطائفةُ المدخلِيّةُ [وَهُمْ أتباعُ الشّيخ ربيع المدخلي] اُشتُهِرَتْ بِالْمُحَامَاةِ عن طَواغِيتِ العَرَبِ والعَجَمِ واعتِبارِهم أُمَراءَ تَجِبُ لهم الطاعةُ والسّمْعُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: لا نَعْلَمُ بَعْدَ سُقوطِ الخِلافةِ العُثمانِيّةِ مَن أُمّرَ لِيَكونَ إمامًا عامًّا قبْلَ بَيعةِ أبي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيِّ الْحُسَيْنِيّ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي- رَدًّا على الطائفةِ المدخلِيّةِ: هؤلاء الطّواغِيتُ يَجِبُ قِتالُهم بحَسَبِ القُدرةِ ولا يَستَحِقّون الإمارةَ الخاصّةَ لِعَدَمِ الأهلِيّةِ والكَفاءةِ مِن قَبْلَ ولِقِيامِ أسبابِ الكُفرِ والتّكفِيرِ فيهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنّ البَيعةَ نَوعٌ مِنَ العُقودِ، والأصلُ فيها الجَوازُ، ولا دَلِيلَ على اِنحِصارِ هذا النّوعِ مِنَ العُقودِ في الخَلِيفةِ، بَلْ يَجوزُ أنْ يَجريَ بَيْنَ أيِّ شَخصَينِ إنْ لم يَتَعَلقْ مَحذورٌ شَرعِيٌّ بالمَضمونِ والمَعقودِ عليه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنّ التّأمِيرَ مَشروعٌ لِكُلِّ جَماعةٍ غابَ عنها الإمامُ إلى أنْ يَحضُرَ، وتَقومُ [أيْ هذه الجَماعةُ] مَقامَه في تَنفِيذِ الحُقوق

وتَطبيق الحُدودِ، وله أصلٌ في الشّرع، وصاغ فيه العُلَماءُ هذه القاعِدةَ {كُلُّ بَلَدٍ لا سُلطانَ فيه، أو فيه سُلطانٌ يُضَيّعُ الحُدودَ أو يُعَطِّلُ الحُقوقَ، فأهْلُ الدِّينِ والنُّفوذِ يَقومون مَقامَ السُّلطانِ في جَمِيعِ الأحكامِ المُتَعَلِّقةِ بِالسُّلطانِ}، وعلى هذا الأصلِ قامَتْ جَماعاتُ الدّعوةِ والحِسبَةِ في العالَمِ الإسلامِيّ بَعْدَ سُقوطِ الخِلافةِ العُثمانِيّةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: لَمّا سَقَطَتِ الخِلافةُ العُثمانِيّةُ قامَتْ بَعضُ الجَماعاتِ في العالَمِ الإسلامِيّ لإنقاذِ ما يُمكِنُ إنقاذُه مِن دِينِ الأُمّةِ، إلى أنْ تَمَكّنَ بَعضُ الجَماعاتِ مِن سِيَاسةِ بَعضِ الأقالِيمِ ومُحارَبَةِ قُطّاعِ الطُّرُقِ والمُجرِمِين... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: ومَعلومٌ أنّ عُرْفَ الجَماعاتِ (الدّعَوِيّةِ منها والجِهادِيّةِ) كانَ أنّ الأمِيرَ يُنَصّبُ لِيَكونَ أمِيرًا يُدِيرُ الأعمالَ الجِهادِيّةَ والدّعَوِيّةَ، ثم يُبايَعُ على ذلك، وكانَ يَقبَلُ هذه المَسئُولِيّةَ على تلك الرُّؤْيَةِ اِستِنادًا إلى أنّ التّأمِيرَ جائزٌ أو واجِبٌ لِكُلِّ اِجتِماعٍ لِتَنظِيمِ الأمرِ وتَرتِيبِ الأعمالِ وتَرشِيدِ الجِهادِ، ولِهذا لم يَكونوا يَعتَبِرون في أُمَراءِ الجَماعاتِ بَعْضَ شُروطِ الإمامِ العامّ المُتّفَقِ عليها والمَنصوصِ بها في الشّرعِ، وكانوا يَعزِلون بَعْضَ أُمَرائهم بما لا يَقتَضِي العَزْلَ في الإمامِ العامّ تَفرِيقًا بَيْنَ الإمارَتَين، وتَصرُّفُهم هذا له أصلٌ في السُّنّةِ كَما في حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عنه مَرفوعًا {أَعَجَزْتُمْ إذْ بَعَثْتُ رَجُلاً مِنْكُمْ فَلَمْ يَمْضِ لأمْرِي، أنْ تَجْعَلُوا مَكَانَهُ مَنْ يَمْضِي لأمْرِي}؛ فَمَن يَقولُ اليَومَ مِنَ الجِهادِيّين {إنّ الْمُلاّ عُمَرَ [زَعِيمُ حَرَكَةُ طالبان] هو الخَلِيفةُ مِنَ الناحِيَةِ الشّرعِيّةِ} فقدْ أخطأ جُملةً وتَفصِيلاً، لأنّ الأئمّةَ مِن قُرَيشٍ، ولا يَكونُ الأمرُ إلاّ في قُرَيشٍ ما بَقِيَ مِنَ الناسِ اِثْنَانِ شَرَعًا، وتَحقِيقُ هذا الشّرطِ سَهْلٌ، لَكِنْ لم يَكُنْ ذلك مِن ثَقافةِ الحَرَكاتِ ولا كانوا يَتَطَلّعون إليه، ولَمّا قامَ بَعضُ الإخْوَةِ بِالواجِبِ الذي أضاعوه -أو لم يَقدِروا عليه- حَمَلَهم الهَوَى والتّعَصّبُ إلى

إنكاره واختِلاق المُستَنَدات الباطِلةِ، وأيضًا كانَ عُرْفُ الجَماعاتِ يَقتَضِي خُصوصِ الإمارةِ، ولا يُجادِلُ في هذا إلاّ مُكابِرٌ، والعُرْفُ مِن مَآخِذِ العُمومِ والخُصوصِ في الإمارةِ، والقُصودُ والنِّيّاتُ مُعتَبَرةٌ في العُقودِ، ولا رَيْبَ أنّ قصْدَ الجَماعةِ وأمِيرِها عند التّنصِيبِ كانَ إلى خُصوصِ الإمارةِ لا إلى العُمومِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: نحن بحاجةٍ إلى نَزاهةٍ وإنصافٍ في المَسائلِ الشّرعِيّةِ وفي هذه المَسألةِ، والواجِبُ التّرَفُّعُ عنِ الوَلاءاتِ الحِزبيّةِ والتّعَصُّباتِ المَذهَبيّةِ، والنّظَرُ في المَسألةِ مِن مَنظورٍ شَرعِيٍّ بَحْتٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: لا أعلَمُ -شَخصِيًّا- مُستَنَدًا شَرعِيًّا يُدفعُ به شَرعِيّةُ بَيعةِ أبي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيّ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: لا أعرِفُ شَرطًا مِن شُروطِ الإمامِ اِنتَفَى في حَقِّه [أيْ في حَقّ أبي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيّ]، لَكِنْ هناك ما لا أجزِمُ بتَوَفُّرِه لَكِنّ أهلَ المَعرِفةِ به قالوا بتَحَقُّقِه ولَعَلّه الظاهِرُ والأوْلَى وإلاّ فالتّقلِيدُ عند الحاجةِ لا بَأسَ به على الراجِحِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: شَرعِيّةُ كُلّ إمارةٍ تُعارِضُ إمارةَ أبي بَكْرٍ الْقُرَشِيّ الْحُسَيْنِيّ الْبَغْدَادِيّ باطِلةٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: لا يَخفَى اِنتِصاري ودِفاعِي عن شَرعِيّةِ الإماراتِ الخاصّةِ عند غَيْبَةِ الإمامِ، والرّدُّ على الطّوائفِ المدخلِيّةِ في شَرعِيّةِ الإمارةِ الخاصّةِ وإقامةِ الجِهادِ وتَنفِيذِ الحُدودِ، ولا أعلَمُ في المُستَوَى المَحَلِّيّ مَن أكثَرُ اِجتِهادًا مِنِّي في ذلك، أمّا بَعْدَ تَنصِيبِ الإمامِ العامّ فيَجِبُ عليها [أيْ على الإماراتِ الخاصّةِ] السّمْعُ والطاعةُ في المَعروفِ وإلاّ فهي فاقِدةُ الشّرعِيّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ويَجِبُ على كُلّ الطّوائفِ والجَماعاتِ التي تُعارِضُ شَرعِيّةَ خِلافةِ الشيخ أبي بَكْرٍ أنْ يُجِيبوا عن حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بجَوابٍ مُقْنِعٍ [قالَ الشيخُ محمدُ بنُ رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص

للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في كتابه (الحملة الطرهونية على الغلاة): الدّولةُ [الإسلاميّةُ] يا إخوةُ، ما زالَ كَثِيرٌ مِن الأنصارِ وغيرِ الأنصارِ يَتَعامَلون مع الدّولةِ كَأنّها جَماعةٌ، يا إخوةُ، هذه لَيْسَتْ جَماعةً، هذه دَولةٌ بِكُلِّ ما تَحمِلُه مَعْنَى كَلِمةِ (دَولة)، أيْ لَها عُلَماءُ ولَها قُضاةٌ، وتَتَبَنّى أُمورًا وتَتَحَمّلُها أمامَ اللهِ سُبحانَه وتَعالَى. انتهى]، فَقَدْ جاءَ في حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ رَضِيَ اللهُ عنه {فَإِنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ لِلّهِ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةٌ فَالْزَمْهُ}؛ فَإِنْ قِيلَ {ألاَ تَذهَبُ إليه حتى تَضَعَ يَدُك في يَدِه؟}، الجَوابُ، أرَى أنّي لا أستَطِيعُ ذلك، ولا يَسمَحُ الظّرفُ الخاصُّ أنْ أقولَ في الخِلافةِ وحُقوقِها أكثرَ مِن ذلك. انتهى.

(خ)وجاءَ في مَقالةٍ بِعُنوانِ (تَنظِيمُ "الدّولةِ الإسلاميّةِ") على مَوقِعِ قَناةِ الجزيرةِ الفَضائيّةِ (القَطَريّة) في هذا الرابط: فيما يَخُصُّ جِنسيّاتِ مُقاتِلِي تَنظِيمِ (الدّولةِ)، فإنّ مُعظَمَ مُقاتِلِيه في سُوريَا هم سُوريُّون، وفي العِراقِ مُعظَمُ مُقاتِلِي التّنظِيمِ هُمْ عِراقِيُّون. انتهى باختصار.

(د)وجاءَ في مَقالةٍ بِعُنوانِ (لِهذِهِ الأسبابِ يُناصِبُ "داعش" السُّعوديّةَ العَداءَ) على مَوقِعِ صَحِيفةِ سَبْقِ الإلكترونيةِ (السُّعودِيّةِ) في هذا الرابط: ويَشعُرُ قادةُ تَنظِيمِ (داعش) بأنّ مُخَطّطاتِهِمْ وأُمْنِيّاتِهِمْ بالسّيطرةِ على العالَمِ الإسلامِيِّ -مِن مُنْطَلَقِ أنّهم النّموذَجُ المِثالِيُّ لِلجِهادِ في الإسلامِ- قد باءَتْ بالفَشَلِ الذّريعِ بسَبَبِ المَملَكةِ العَرَبِيّةِ السُّعودِيّةِ دُونَ سِواها، وباتَ العالَمُ بأكمَلِه يُطارِدُهم ويُحارِبُهم في كُلِّ مَكانٍ حَلُّوا به، ليس لِسَبَبٍ سِوَى أنّ السُّعوديّةَ سَعَتْ منذ الدّقِيقةِ الأُولَى لِظُهورِ هذا التّنظِيمِ على

الساحةِ لِكَشفِ حَقِيقَتِه، والتَّشدِيدِ على أنّه يُخالِفُ كُلّ تَعالِيمِ الإسلامِ السّمْحَةِ، التي تُحِثُّ على تَعزيزِ التّسامُحِ والسّلامِ، **وقُبُولِ الآخَرِ**، والدّعوةِ بالتِي هي أحسَنُ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: تَنظِيمُ (داعش) -وهو تَنظِيمٌ مُسلّحٌ- يَتْبَعُ فِكرَ جَماعاتِ السّلَفِيّةِ الجِهادِيّةِ، ويَهْدِفُ أعضاؤه (حَسَبَ اِعتِقادِهِمْ) إلى إعادةِ (**الخِلافةِ الإسلامِيّةِ وتَطبيق الشّريعةِ**)، ويُوجَدُ أفرادُه ويَنتَشِرُ نُفوذُه بشَكلٍ رَئيسِيٍّ في العِراق وسُوريَا، مع وُجُودِه في مَناطِقِ دُوَلٍ أُخرَى، مِثلِ جَنوبِ اليَمَنِ ولِيبْيَا وسَيْناءَ والصّومالِ وشَمالِ شَرْقِ نَيْجِيرْيَا وباكِسْتانَ، وزَعِيمُ هذا التّنظِيمِ هو أبو بَكْرٍ البَغْدادِيُّ؛ وكانَتِ المَملَكةُ العَرَبيّةُ السُّعودِيّةُ **أوّلَ مَن أدْرَجَت** التّنظِيمَ كَمُنَظّمةٍ إرهابِيّةٍ، ثم الأُمَمُ المُتّحِدةُ، والاتّحادُ الأُورُوبّيُّ ودُوَلُه الأعضاءُ، **والوِلاَيَاتُ المُتّحِدةُ الأمْرِيكِيّةُ**، والْهِنْدُ، وإنْدُونِيسْيَا، **وإسرائيلُ، وتُرْكِيَا**، وسُورِيَا، **وإيرَانُ**، وبُلْدانٌ أُخرَى؛ **وتُشارِكُ أكثرُ مِن سِتِّينَ دَولةً بشَكْلٍ مُباشِرٍ أو غيرِ مُباشِرٍ في العَمَلِيّاتِ العَسكَرِيّةِ على (داعش)**. انتهى.

(ذ)وجاءَ في مقالةٍ بعنوانِ (سَيْكُولُوجِيّةُ **الإخوانِ**) على موقع جريدةِ الرياض السعودية في هذا الرابط: القرضاوي (الأبُ الرّوحِيُّ لِلجَماعةِ) قالَ بالحَرْفِ في التّاسِعَ عَشَرَ مِن أُغُسْطُسِ 2014م في تَسجِيلٍ مُوَثّقٍ على اليوتيوبِ إلى هذه اللّحظةِ {إنّ **الأُمّةَ كُلّها** يَجِبُ أنْ تَكونَ خَلْفَ (رَجَب طيّب أردُوغان **[حاكِمِ تُرْكِيَا]**)... إنّ **اللهَ مع (أردُوغان)** وجِبريلَ وصالِحَ المُؤْمِنِين}. انتهى باختصار.

(ر)وجاءَ في مقالةٍ بعنوانِ (بالفيديو، القرضاوي "إسْطَنْبُولُ عاصِمةُ الخِلافةِ، وأردُوغان خَلِيفةُ المُسلِمِين") على هذا الرابط: قالَ الإخوانِيُّ (يُوسُفُ القرضاوي) {إنّ اللهَ ومَلائِكَتَه **يَدعَمون (رَجَب طيّب أردُوغان)** رَئِيسَ تُرْكِيَا}، وأوضَحَ خِلالَ

مَقْطَعِ فيديو مُتَداوَلٍ له على يوتيوب أنّ سَبَبَ هذا الدّعْمِ هو أنّ (أردُوغان) هو بِمَثابةِ الخَلِيفةِ الحالِيِّ لِلمُسلِمِين، مُشِيرًا إلى أنّ (إسْطَنْبُولَ) هي عاصِمةُ الخِلافةِ الإسلامِيّةِ الآنَ بلا شَكٍّ. انتهى.

(ز)وجاءَ في مقالةٍ بعنوانِ (مُعارِضٌ تُركِيٌّ "عَلاقةُ أردوغان بالإخوانِ جَلَبَتْ لَنا العَداواتِ") على هذا الرابط: أَكّدَ (هشيار أوزسوي)، النائبُ في البَرلَمانِ التُّركِيِّ عن حِزبِ (الشعوب الديمقراطي) والمُتَحَدِّثُ باسمِ الحِزبِ، أنّ عَلاقة الرّئيسِ التُّركِيِّ رَجَب طيّب أردُوغان بجَماعة الإخوانِ تَسَبَّبَتْ في إلحاقِ خَسائرَ مُتَلاحِقةٍ بتُرْكِيَا وعَداواتٍ مع بَعضِ شُعوبِ المِنطَقةِ جَرّاءَ هذه العَلاَقةِ؛ وقالَ (أوزسوي) {إنّ الرّئيسَ التُّركِيّ جاءَ مِن حِزبٍ ذِي خَلفِيّةٍ ومَرجِعِيّةٍ إسلامِيّةٍ اِرتَبَطَتْ بجَماعةِ الإخوانِ مُنْذُ الثمانِينِيّاتِ والتِّسعِينِيّاتِ، وتَبَنّى أجِنْدَةً إخوانِيّةً في تُرْكِيَا تَمَكّنَ مِن خِلالِها مِنَ الوُصولِ لِلحُكْمِ}. انتهى باختصار.

(س)وجاءَ في مقالةٍ بعنوانِ (أعضاءُ الإخوانِ في تُرْكِيَا يُنَصِّبُون "أردُوغان" مُرشِدًا سِيَاسِيًّا لهم) على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية في هذا الرابط: وقالَ أحَدُ أقرَبِ حُلَفاءِ (أردُوغان) ياسين أقطاي (نائبُ رَئيسِ حِزبِ "العدالة والتنمية" السابق) {إنّ جَماعةَ الإخوانِ هي أداةٌ لِسُلطةِ الدّولةِ}، وأضافَ أقطاي {الإخوانُ يُمَثِّلون القُوّةَ الناعِمةَ لِتُرْكِيَا}. انتهى.

(ش)وجاءَ في مقالةٍ بعنوانِ (تَعَرّفْ على تاريخ حِزبِ "أردُوغان" مع جَماعةِ الإخوانِ) على موقع جريدة الفجر المصرية في هذا الرابط: خُلاصةُ السِّياسةِ التُّرْكِيّةِ

هذه لا تُخفِيها (أنقرة)، فمُستَشارُ الرّئيسِ التُّركِيّ، ياسين أقطاي، قالَ عَلَنًا {إنّ إسقاطَ الخِلافةِ تَسَبَّبَ في فَراغٍ سِيَاسِيٍّ في المِنطَقةِ، وقد سَعَى تَنظِيمُ (الإخوان) لأَنْ يَكونَ مُمَثِّلاً سِيَاسِيًّا في العالَمِ نِيَابةً عن الأُمّةِ}، وأضافَ أقطاي، في لِقاءٍ تِلِفِزْيُونيٍّ أنّ جَماعةَ الإخوانِ يَنظُرون إلى الدّورِ التُّركِيِّ على أنّه النائبُ لِلخِلافةِ الإسلامِيّةِ التي تَمّ إسقاطُها سابقًا. انتهى باختصار.

(ص)وقالَ حمزة تكين في مقالةٍ بعنوانِ (العَلْمانِيّةُ التُّركِيّةُ الحَدِيثةُ وتَوافُقُها مع أصْلِ مَقاصِدِ الإسلامِ) على هذا الرابط: أتَى حِزبُ (العدالة والتنمية) ومُؤَسِّسُه (رَجَب طيّب أردُوغان) بمَفهوم جَدِيدٍ لِلعَلْمانِيّةِ؛ المَفهومُ الجَدِيدُ لِلعَلْمانِيّةِ الذي أتَى به حِزبُ (العدالة والتنمية)، وبالتّحدِيدِ مُؤَسِّسُ الحِزبِ (رَجَب طيّب أردُوغان)، لا يَتَعارَضُ مع أُصولِ الإسلامِ، بَلْ يَحمِي هذه الأُصولَ مِن أنْ تَكونَ أداةً سِيَاسِيّةً لِخِدْمَةِ السُّلطةِ... ثم قالَ -أيْ تكين-: مَفهومُ العَلْمانِيّةِ لَدَى حِزبِ (العدالة والتنمية)، وبالتّحدِيدِ (أردُوغان)، هي مَعِيشةُ كُلِّ المَجموعاتِ الدِّينِيّةِ والفِكرِيّةِ بالطّرِيقةِ التي يُرِيدونها، وقولُهم لأفكارِهم كَما يُؤْمِنون بها، وقِيامُ الدّولةِ بتَأمِينِ كُلِّ المُعتَقَدات؛ وضِمْنَ هذا المَفهومِ، فإنّ الأفرادَ لا يُمكِنُ أنْ يَكونوا عَلْمانِيّين، فَقَطِ الدّولةُ يُمكِنُ أنْ تَكونَ عَلْمانِيّةً أيْ تَرفَعُ مِن مَفهومِ التّسامُحِ مع المُعتَقَداتِ كافّةً والوُقوفُ على مَسافةٍ واحِدةٍ مِنَ المُعتَقَداتِ كافّةً، أيْ أنّ مِن حَقّ الفَردِ في الدّولةِ أنْ يَنتَسِبَ لأيِّ دِينٍ أو أيِّ مُعتَقَدٍ أو أيِّ فِكْرٍ أو أيِّ تَوَجُّهٍ، [وَ]أنّ العَلْمانِيّةَ هي جُزْءٌ مِن مَنظومةِ الحُكْمِ وهي شَأْنٌ خاصٌّ بالدّولةِ تَحتَرِمُ مِن خِلالِه كافّةَ مُعتَقَداتِ الآخَرين. انتهى باختصار.

(ض)وقالَ سليمان الضحيان في مقالة بعنوان (العَلْمانِيّةُ والإسلامِيُّون) على موقع صحيفة مكة المكرمة في هذا الرابط: رَئيسُ تُرْكِيَا (أردُوغان) قالَ {العَلْمانِيّةُ تَعنِي التّسامُحَ مع كافّةِ المُعتَقَداتِ مِن قِبَلِ الدّولةِ، والدّولةُ تَقِفُ مِن نَفْسِ المَسافةِ تِجاهَ كافّةِ الأديانِ والمُعتَقَداتِ، هَلْ هذا مُخالِفٌ للإسلامِ؟، ليس مُخالِفًا للإسلامِ، نحن لا نَعتَبِرُ العَلْمانِيّةَ مُعاداةً لِلدِّينِ أو عَدَمَ وُجودِ الدِّينِ، والعَلْمانِيّةُ هي ضَمانُ -فَقَطْ- حُرِّيّاتِ كافّةِ الأديانِ والمُعتَقَداتِ، يَعْنِي العَلْمانِيّةُ تُوَفِّرُ الأرضِيّةَ المُلائمةَ لِمُمارَسةِ كافّةِ الأديانِ، مُمارَسةِ شَعائرِها الدِّينِيّةِ، بِكُلِّ حُرِّيّةٍ، حتى المُلحِدِين}. انتهى باختصار.

(ط)قالَ عبدُالله محمد في مقالةٍ له بعنوانِ (مَن هي "إيمان كنجو") على موقع (الإسلاميون): (إيمان كنجو) اِمْرَأةٌ مُسلِمةٌ مِن عَرَبِ 48 [عَرَبُ 48 أو فِلَسْطِينِيُّو 48 هُمُ الفِلَسْطِينِيُّون الذِين يَعِيشون داخلَ حُدودِ إسرائيلَ (بِحُدودِ الخَطِّ الأخضَر، أيْ خَطِّ هُدنةِ 1948) ويَمْلِكُونَ الجِنسيّةَ الإسرائيلِيّةَ، هؤلاء العَرَبُ هُمْ مِنَ العَرَبِ الذِين بَقَوْا في قُراهُمْ وبَلْداتِهم بَعْدَ أنْ سَيطَرَتْ إسرائيلُ على الأقالِيمِ التي يَعِيشون بها وبَعْدَ إنشاءِ دَولةِ إسرائيلَ بالحُدودِ التي هي عليها اليَومَ]، تُحَضِّرُ لِشَهادةِ الدُّكْتُوراةِ في الشريعة الإسلامية، قَدّمَتْ ضِدّها المحكمةُ المركزيةُ الإسرائيليةُ في (حِيفا) لائحة اِتِّهامٍ تَتَضَمّنُ (مُحاوَلةَ الخُروجِ إلى دَولةٍ عَرَبِيّةٍ بشَكلٍ غيرِ قانونِيٍّ، والاتِّصالَ والتّخابُرُ مع عَمِيلٍ أجنَبِيٍّ) في إشارةٍ إلى تَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ)... ثم قالَ -أيْ عبدُالله محمد-: السّيّدةُ (إيمان كنجو)، 44 عامًا، مُتَزَوّجةٌ ولَدَيها خَمْسةُ أبناءٍ، ظَهَرَتْ منذ أيّامٍ داخِلَ المَحكَمةِ الإسرائيلِيّةِ وهي مُحاطةٌ بِجُنودِ الاحتِلالِ، وَرَدّدَتْ عِبارةَ {دَولةُ الإسلامِ باقِيَةٌ وتَتَمَدّدُ} وهي العِبارةُ التي غالِبًا يُرَدِّدُها المُؤَيِّدون لِتَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ) وإنْ لم يَكونوا أعضاءً في [هذا] التّنظِيمِ الجِهادِيِّ... ثم قالَ -أيْ

عبدُالله محمد-: (إيمان كونجو) سَلّمَتْها السُّلطاتُ التُّركِيّةُ إلى إسرائيلَ، فقد بَيّنَتِ الشُّرطةُ الإسرائيلِيّةُ أنّ إلقاءَ القبضِ على (إيمان) المُتَحَدِّرةِ مِن مَدِينةِ (شفا عمرو) بمُحافظةِ (الجليل)، كانَ في مَطارِ (بن غوريون) [وهو المَطارُ الدُّوَليُّ الرّئيسيُّ في إسرائيلَ] يومَ الثامن والعشرين مِن شَهرِ أُغُسطُسِ الماضِي، حيث تَمّ اِعتِقالُها بَعْدَ مُحاوَلَتِها عُبورَ الحُدودِ مِن تُرْكِيَا إلى سُورِيَا، فتَمّ إيقافُها مِن قِبَلِ حَرَسِ الحُدودِ التُّركِيّ وبِحَوزَتِها مَبلَغُ 11 ألف دولار، سَلّمَها [أيْ سَلّمَ حَرَسُ الحُدودِ التُّركِيُّ (إيمان كونجو)] إلى السُّلطاتِ التُّركِيّةِ، والتي قامَتْ بدَورِها بتَسلِيمِها إلى مَطارِ (بن غوريون)؛ وقالَ البَيَانُ الإسرائيليُّ {غادَرَتِ المُتّهَمةُ حُدودَ إسرائيلَ يومَ التاسع عشر مِن أُغُسطُسِ الماضِي، [وَ]هَبَطَتْ في تُرْكِيَا في نَفْسِ اليومِ}؛ وقالَتِ الشرطة الإسرائيلِيّةُ {إنّ جِهازَ الشاباك [وهو جِهازُ الأمنِ العامِّ الإسرائيلِيُّ] تَوَصّلَ إلى نَتِيجةٍ مَفادُها أنّ المُتّهَمةَ اِتّصلَتْ مع تَنظِيمِ (الدّولةِ) وعَرَضَتْ تَقدِيمَ دُروسٍ في الشّرِيعةِ الإسلامِيّةِ}؛ بدَورِها، نَقَلَتْ صُحُفٌ إسرائيلِيّةٌ على لِسانِ (سوزونا زندك) مُمَثِّلةِ الشُّرطةِ في الشّمالِ الفِلَسْطِينِيّ المُحتَلّ، قولَها {إنّ مَعلوماتٍ وَصَلَتْنا حَولَ مُغادَرةِ المُتّهَمةِ ونِيّتِها الانضِمامَ إلى (داعش)، قَبْلَ تَسَلُّلِها إلى سُورِيَا}؛ وفي السِّيَاقِ ذاتِه، نَقَلَتْ صَحِيفةُ (عَرَبُ 48) الإلكترونيةُ على لِسانِ المُحامِي (داود نفاع)، الذي يَتَرافَعُ عن (إيمان كنجو)، قولَه {إنّ السّيّدةَ (كنجو) مِن عائلةٍ مُحتَرَمةٍ، وهي أُمٌّ لِثلاثةِ أبناءٍ جامِعِيّين}. انتهى باختصار.

(ظ)وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ (أَزْمةُ "دواعش أُورُوبّا"، تَرْفُضُهم بُلدانُهم وتُصِرُّ تُرْكِيَا على تَرحِيلِهِمْ) على موقع (الخليج أونلاين): لم تَلْبَثْ تُرْكِيَا طَوِيلاً بَعْدَ اِعتِقالِها الْعَشَرَاتِ مِنْ عَناصِرِ تَنظِيمِ (الدّولةِ) في مَناطِقِ شَرقِ الْفُرَاتِ شَمالِ سُورِيَا، حتى

أعلَنَتْ أنّها سَتُعِيدُهم إلى بُلدانِهِمُ التي جاءُوا منها، فهي تَرَى أنّ تلك الدُّوَلَ أحَقُّ بمُواطِنِيها (المُصنّفِين على الإرهابِ) وإنْ سُحِبَتْ جِنسيّاتُهم منهم؛ وكانَتْ تُرْكِيَا حازِمةً منذ البدايَةِ رافِضةً بشِدّةٍ إبقاءَ مِثْلِ هؤلاء في سُجونِها أو أراضِيها، في الوَقْتِ الذي تَخْشَى فيه تلك الدُّوَلُ مِن عَودةِ أولئك العَناصِرِ إلى أراضِيها؛ مِن جِهَتِها فَضّلَتْ دُوَلٌ أُورُوبِّيّةٌ عَدَمَ عَودةِ مُقاتِلِيها لَدَى (داعش)، وأسقطَتْ جِنسيّاتِ العَدِيدِ منهم؛ وفي إطارِ ذلك أكّدَ المُتَحَدِّثُ باسمِ وزَارةِ الداخِلِيّةِ التُّركِيّةِ، إسماعيل جاتاكلي، أنّ تُرْكِيَا عازِمةٌ على تَرحِيلِ (الإرهابيّين الأجانِبِ) الذِين أُلْقِيَ القَبْضُ عليهم إلى بُلدانِهِمْ؛ كَمَا إنْتَقَدَتْ تُرْكِيَا دُوَلاً غربيّةً لِرَفضِها إستِعادةِ مُواطِنِيها الذِين غادَروا لِلالتِحاقِ بصُفُوفِ تَنظِيمِ (داعش) في سُورِيَا والعِراقِ، وتَجرِيدِها البَعْضَ مِن جِنسِيّاتِهِمْ؛ وبِحَسَبِ وَسائلِ الإعلامِ التُّركِيّ فإنّ عَناصرَ (داعش) يَنتَمون إلى سِتِّينَ دَولةً، خَمْسٌ مِنْهَا في أُورُوبّا؛ ونَقَلَتْ وَسائلُ إعلامٍ عن الرّئيسِ التُّركِيّ، رَجَب طيّب أردُوغان، قولَه {إنّ هناك 1201 مِن أسرَى "الدّولةِ الإسلامِيّةِ" في السُّجونِ التُّركِيّةِ}. انتهى باختصار.

(ع)وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ (تُرْكِيَا تُصِرُّ على إعادةِ عَناصِرِ تَنظِيمِ "الدّولةِ" إلى بُلدانِهم حتى لَوْ جُرِّدوا مِنَ الجِنسيّةِ) على شَبَكةِ بي بي سي العَرَبيّةِ في هذا الرابط:

أعلَنَ وَزِيرُ الداخِلِيّةِ التُّرْكِيُّ (سليمان صويلو) وُجودَ ألْفٍ ومِائَتَيْ مُعتَقَلٍ مِن عَناصِرِ تَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ) في السُّجونِ التُّركِيّةِ؛ وقالَ (صويلو) {سنُرسِلُ عَناصِرَ (داعش) الذِين هُمْ في قبضَتِنا إلى بُلدانِهم سَواءٌ أُسقِطَتِ الجِنسيّةُ عنهم أمْ لا}؛ يَأتِي ذلك في وَقتٍ تَستَعِدُّ فيه (أنقرة) لإعادةِ مُواطِنَتَيْن هُولَنْدِيّتَيْن إلى بَلَدِهما، رَغْمَ رَفْضِ هُولَنْدَا إستِلامَهما بدَعوَى إنتِمائهما لِتَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ). انتهى باختصار.

(غ)وجاءَ في مَقالةٍ بِعُنْوان (تُرْكِيَا تُرِيدُ عَمَلِيّةً بَرِّيّةً لِمَنع سُقوطِ عَينِ العَرَبِ) على هذا الرابط: شَنّتْ مُقاتِلاتُ التّحالُفِ الدُّوَلِيّ العَرَبِيّ غاراتٍ على مَواقِع تَنظِيمِ الدّولةِ الإسلامِيّةِ (داعش) في المَدِينةِ، وطَلَبَ الرّئيسُ التُّركِيُّ (رَجَب طيّب أردُوغان) شَنّ عَمَلِيّةٍ بَرِّيّةٍ لِوَقفِ تَقدُّمِ التّنظِيمِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وحَذّرَ الرّئيسُ التُّركِيُّ (رَجَب طيّب أردُوغان) أمْسِ، مِن أنّ مَدِينةَ (عَينِ العَرَبِ) الْكُرْدِيّةَ على وَشْكِ السُّقوطِ بِأيْدِي تَنظِيمِ (داعش)، مُشَدِّدًا على ضرورةِ شَنّ عَمَلِيّةٍ بَرِّيّةٍ لِوَقفِ تَقدُّمِ عَناصِرِ التّنظِيمِ، وقالَ {مَرّتْ أشْهُرٌ مِن دُونِ تَحقِيقِ أيّ نَتِيجةٍ، (كوباني [أيْ مَدِينةُ (عَينِ العَرَبِ)]) على وَشْكِ السُّقوطِ}... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وكَرّرَ الرّئيسُ التُّركِيُّ (رَجَب طيّب أردُوغان) أمْسِ تَأكِيدَه أنّ مُواجَهةِ الإرهابِ بالطّيَرانِ لا تَكفِي... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وتَوَجّهَ (أردُوغان) بخِطابه إلى الدُّوَلِ الغَربِيّةِ، بأنّ الضّرَباتِ الجَوّيّةَ خِلالَ مُكافحةِ تَنظِيمِ (داعش) لا يُمكِنُ أنْ تَحُلَّ المُشكِلةَ. انتهى باختصار.

(ف)وجاءَ في مَقالةٍ مَنشورةٍ بتاريخِ (14 أُكْتُوبر 2014) بعُنْوانِ (قادةُ جُيوشِ 22 دَولةً يَبحَثون في أمْرِيكا سُبُلَ وَقفِ تَقدُّمِ تَنظِيمِ "الدّولةِ الإسلامِيّةِ") على شَبَكةِ بي بي سي العَرَبِيّةِ في هذا الرابط: يَجتَمِعُ القادةُ العَسكَرِيُّون مِن دُوَلِ التّحالُفِ الدُّوَلِيّ المُناهِضِ لِتَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ) في (وَاشِنْطُن)، لِبَحثِ سُبُلِ وَقفِ تَقدُّمِ مُقاتِلِي التّنظِيمِ في سُورِيَا والعِراقِ، وسَيَكونُ هذا أوّلَ لِقاءٍ مِن نَوعِه منذ تَشكِيلِ التّحالُفِ الدُّوَلِيّ العَرَبِيّ بقِيادةِ (الولاَيَاتِ المُتّحِدةِ) في شَهرِ سبتمبر الماضِي؛ وأعلَنَ (البَيْتُ الأبيَضُ) أنّ كِبارَ المَسؤولِين العَسكَرِيّين، بينهم (مارتن ديمبسي) رَئيسُ هَيْئةِ الأركانِ الأمْرِيكِيّةِ المُشتَرَكةِ ونُظَراؤه مِن اِثْنَيْن وَعِشْرِينَ دَولةً، سوف يَلتَقون بالرّئيسِ الأمْرِيكِيّ (باراك أوباما) في قاعِدةِ (أندروز) التابعةِ لِلسِّلاحِ الجَوّيّ

الأمْرِيكِيّ؛ ونُقِلَ عنِ الكولونيل [أي العَقِيدِ] (إد توماس)، المُتَحَدِّثِ باسمِ رَئيسِ هَيْئَةِ الأركانِ المُشتَرَكةِ الأمْرِيكِيّةِ، قولُه {إنّ المَسؤولِين العَسكَرِيِّين سَيَبحثون رُؤْيَةً مُشتَرَكةً بشأنِ الحَملةِ المُناهِضةِ لِتَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ) وتَحَدِيَاتِها وسُبُلِ التّقدُّمِ بها لِلأمامِ}؛ وتَشُنُّ قُوّاتُ التّحالُفِ منذ حَوَالَيْ شَهرَين غاراتٍ جَوِّيّةً على مَواقعِ تَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ) في العِراق وسُورِيَا. انتهى باختصار.

(ق)وجاءَ في مَقالةٍ مَنشورةٍ بتاريخِ (14 أُكْتُوبر 2014) بعُنْوانِ ("أوباما" وقادةٌ عَسكَرِيُّون مِن 20 دَولةً يَبحَثون خُطَطَهُمْ لِمُواجَهةِ "الدّولةِ الاسلامِيّةِ") على موقع وكالة الأنباء (رويترز) في هذا الرابط: يَضَعُ الرّئيسُ الأمْرِيكِيُّ (باراك أوباما) يَومَ الثُّلاثاءِ مع القادةِ العَسكَرِيِّين مِن نَحو عِشْرِينَ دَولةً مِن بينها تُرْكِيَا والسُّعُودِيّةُ اللّمَساتِ الأخِيرةَ لِإسْتْرَاتِيجِيّتِه لِمُواجَهةِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ)... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: أعلَنَتْ مُستَشارةُ الأمْنِ القومِيّ الأمْرِيكِيّ (سوزان رايس) أنّ تُرْكِيَا وافقتْ على السّماحِ لِقُوّاتِ التّحالُفِ الذي تَقودُه (الولاَيَاتُ المُتّحِدةُ) باستِخدامِ قواعِدِها لِلقِيامِ بأنشِطةٍ داخِلَ سُورِيَا والعِراق. انتهى.

(ك)وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ ("أمْرِيكا" تَبحَثُ عن حُلَفاءَ لِلحَربِ ضِدّ "داعش") على هذا الرابط: نُفِّذتْ ضَرَباتٌ جَوِّيّةٌ في كُلٍّ مِن سُورِيَا والعِراق، الضّرَباتُ [أي الضّرَباتُ الجَوِّيّةُ التي نَفّذَها (التّحالُفُ الدُّولِيُّ العَرَبِيُّ) بقِيادةِ (أمْرِيكا)] في سُورِيَا وَصَلَ عَدَدُها إلى 2700 ضَرْبةٍ جَوِّيّةٍ، الضّرَباتُ الجَوِّيّةُ في العِراق وَصَلَ عَدَدُها إلى 5100 ضَرْبةٍ جَوِّيّةٍ. انتهى باختصار.

(ل)وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ (التّحالُفُ ضِدّ "داعش" بقِيادةِ "وَاشِنْطُنَ") على مَوقِعِ قناةِ (آي24نيوز): وتَقُودُ (الولاَيَاتُ المُتّحِدةُ) منذ صَيفِ 2014 تَحالُفًا دُوَلِيًّا يَضُمُّ خَمسِين دَولةٍ شَنّ آلافَ الغاراتِ الجَوِّيّةِ على تَنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ)، إلاّ أنّ تَنظِيمَ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ) لا يَزالُ يُسَيطِرُ تَقرِيبًا على جَمِيعِ الأراضِي التي اِستَوْلَى عليها العامَ الماضِي؛ الغاراتُ الجَوِّيّةُ في سُورِيَا تَمَثّلَتْ بـ 2700 ضَرْبةٍ جَوِّيّةٍ، [وَ]الضّرَباتُ في العِراقِ وَصَلَتْ إلى 5100 ضَرْبةٍ جَوِّيّةٍ؛ وتَتَقدّمُ الإماراتُ والسُّعُودِيّةُ الجَبهةَ المُضادّةَ لِتنظِيمِ (الدّولةِ الإسلامِيّةِ) بين دُوَلِ الخَلِيجِ. انتهى باختصار.

(م)وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ (الناتو "تُرْكِيَا الحَلِيفةُ الوَحِيدةُ التي حارَبَتْ داعش على الأرضِ") على مَوقِعِ وكالة الأناضول لِلأنباءِ: أعلَنَ الأمِينُ العامُّ لِحِلْفِ شَمَالِ الأطْلَسِيّ (الناتو)، ينس ستولتنبرغ، أنّ تُرْكِيَا تَلعَبُ دَورًا هامًّا في مُكافَحةِ الإرهابِ الدُّوَلِيّ، وأنّها الحَلِيفةُ الوَحِيدةُ التي حارَبَتْ تَنظِيمَ (داعش) على الأرضِ، وأضافَ {تُرْكِيَا حَلِيفةٌ قيّمةٌ ومُهِمّةٌ، لِأنّها تَلعَبُ دَورًا رَئيسِيًّا في مُكافَحةِ الإرهابِ الدُّوَلِيّ}، كَما شَدّدَ (ستولتنبرغ) على أنّ (أنقرة) كانَتْ مِن أبرَزِ المُعارِضِين لِتَنظِيمِ (داعش) الإرهابِيّ في سُورِيَا والعِراقِ، ونَوّهَ أيضًا أنّ (تُرْكِيَا) كانَتْ رَكِيزةً أساسِيّةً في تَوفِيرِ البِنْيَةِ التّحْتِيّةِ والمِنَصّاتِ لِتَحرِيرِ الأراضِي التي يُسَيطِرُ عليها تَنظِيمُ (داعش). انتهى باختصار.

(ن)وجاءَ في مَقالةٍ على مَوقِعِ قَناةِ (الحرة) بعُنْوانِ (ما حَقِيقةُ اِعتِرافِ "أردُوغان"؟): وقالَ [أي (أردُوغان)] {لا أحَدَ يَحِقُّ له أنْ يُعطِي (تُرْكِيَا) دُروسًا في

قِتالِ (داعش)، لأِنّنا الدّولةُ الوَحِيدةُ في حِلْفِ شَمَالِ الأطْلَسِيِّ التي قاتَلَتْ (داعش) بفاعِلِيّةٍ}. انتهى.

(ه)وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ (وَثائقُ (داعش)، كَيْفَ صمَدَ التّنظِيمُ في سُورِيَا والعِراق لِسَنواتٍ؟) على هذا الرابط: على مَدَارِ قُرَابَةِ 3 أعوامٍ، اِستَطاعَ تَنظِيمُ (داعش) الإرهابيّ السّيطرةَ على أراضٍ تُعادِلُ مِسَاحَتُها مِساحة بريطانْيا العُظمَى. انتهى.
وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ (أهَمُّ أحداثِ 2018 في العِراق) على مَوقِعِ قناةِ (الحرة) في هذا الرابط: (داعش) سَيطَرَ في [عامِ] 2014 على نَحوِ ثُلْثِ مِساحةِ العِراق. انتهى باختصار. وجاءَ في مَقالةٍ بعُنْوانِ ("داعش" يَحتَلُّ أكثرَ مِن نِصفِ الأراضِي السُّورِيّةِ) على موقع جريدة (الدستور) الأُرْدُنِيّةِ في هذا الرابط: قالَ المَرصَدُ السُّورِيُّ لِحُقوقِ الإنسانِ -ومَقرُّه بريطانْيا- أمْسِ {إنّ تَنظِيمَ (داعش) يُسَيطِرُ حالِيًّا على أكثرَ مِن نِصفِ الأراضِي السُّورِيّةِ}. انتهى.

(و)وجاءَ في مَقالةٍ بعُنوانِ (رَسْمِيًّا، "داعش" تُصْدِرُ "الدِّينارَ الذّهَبِيّ" و"الدِّرْهَمَ الفِضِّيّ" و"الفَلْسَ النُّحَاسِيّ"، وتَبْدَأُ التّعامُلَ بها كَعُمْلاتٍ رَسْمِيّةٍ) على موقع جريدة (الأهرام) المصرية في هذا الرابط: قرّرَ تَنظِيمُ (داعش) بَدْءَ التّعامُلِ بعُملَتِه التي سَكّها، رَسْمِيًّا، صَباحَ اليَومِ السّبْتِ، في المَنـاطِقِ التي يُسَيطِرُ عليها التّنظِيمُ في العِراقِ وسُورِيَا؛ وحَسَبَ مَصادِرَ إعلامِيّةٍ مُوالِيَةٍ لِلتّنظِيم فإنّ العُملةَ المَعدَنِيّةَ التي سَكّها (الدّولةُ) تَتَألّفُ مِن 7 قِطَعٍ [وهذه القِطَعُ هي: (دِينارٌ) و(خَمْسَةُ دَنَانِيرَ) وهُما عُملَتان مَصنوعَتان مِنَ الذّهَبِ؛ و(دِرْهَمٌ) و(خَمْسَةُ دَرَاهِمَ) و(عَشَرَةُ دَرَاهِمَ) وهي عُمْلاتٌ مَصنوعةٌ مِنَ الفِضّةِ؛ و(عَشَرَةُ فُلُوسٍ) و(عِشْرُونَ فَلْسًا) وهُما عُملَتان

مَصنوعَتان من النُّحَاسِ]... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: في تَقرِيرٍ لصحيفة (العرب) اللّنْدَنِيّةِ، ذهَبَ خُبَراءُ إلى أنّ اِختِيارَ التّنظِيمِ لِلذّهَبِ والفِضّةِ في سَكِّ عُمْلاتِه الجَدِيدةِ، رِسالةٌ يُرِيدُ مِن خِلالِها تَأكِيدَ اِستِقرارِه التّنظِيميّ والاقتِصاديّ، وأنّ عُمْلاتِه ستَحتَفِظُ بِقِيمَتِها مِن خِلالِ قِيمةِ تلك المَعادِنِ النّفِيسةِ، ولَنْ تَتَأثّرَ بالحَرْبِ التي يَخوضُها العالَمُ ضِدّ التّنظِيمِ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وقالَتْ صحيفةُ (وَاشِنْطُنَ بوست) الأمِيرِكِيّةُ أنّ إصدارَ العُملةِ يُمَثِّلُ خُطْوةً لِتَأكِيدِ سِيادةِ التّنظِيمِ على الأراضِي الواقِعةِ تَحْتَ حُكمِه... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: ويَقولُ مُحَلِّلُون {إنّ العُملاتِ المَعدَنِيّةَ تُشْبِهُ العُملةَ الصادِرةَ إبّانَ الحُكْمِ العُثمانِيّ في القرنِ 17}... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: ومِنَ الإشاراتِ الكَبيرةِ على الواقِعِ الاقتِصاديّ في المَناطِقِ التي اِحتَلّها التّنظِيمُ، تَأكِيدُ مُدِيرُ بَنْكِ (كابيتال) الأُرْدُنِيّ، باسم السالم، في الشّهْرِ الماضِي، أنّ فَرْعَ المَصرَفِ في (المَوْصِلِ) [إحدَى المُدُنِ العِراقِيّةِ الواقِعةِ تحت سَيطَرةِ الدّولةِ الإسلامِيّةِ] يُواصِلُ نَشاطاتِه المَصرَفِيّةَ بشَكلٍ اِعتِيَادِيّ، وأضافَ أنّ {أحوالَ المَدِينةِ لَيسَتْ بالسُّوءِ الذي يُصَوِّرُه الإعلامُ الدُّوَلِيُّ}، وجاءَتْ تلك التّصريحاتُ في تَقرِيرٍ لِمَحطّةِ تِلِفِزْيُونِ (سي إن بي سي) الأمْرِيكِيّةِ لِلأخبارِ الاقتِصادِيّةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد خالد في مَقالةٍ بعُنوانِ (النُّقودُ الإلزامِيّةُ والنُّقودُ في الإسلامِ) على هذا الرابط: أصبحَتِ الأوراقُ النّقدِيّةُ [حَالِيًّا] أوراقًا إلزامِيّةً [قُلْتُ: في ظِلِّ النِّظامِ النّقدِيّ الوَرَقِيّ يُطلَقُ اِسمُ (النُّقودُ الإلزامِيّةُ) على النُّقودِ الوَرَقِيّةِ، أيْ أنّ قُوّتَها مُستَمَدّةٌ من قُوّةِ القانونِ الذي يُلزِمُ الناسَ بقُبولِها في التّداوُلِ، وتَتَمَيّزُ النُّقودُ الوَرَقِيّةُ بما يَلِي؛ (أوّلاً)الوَرَقةُ النّقدِيّةُ لا قِيمةَ لها بحَدِّ ذاتِها كَقِطعةٍ مِنَ الوَرَقِ، بَلْ تَستَمِدُّ قِيمَتَها من قُوّةِ القانونِ، تَمامًا على عَكْسِ المَسكوكاتِ النّقدِيّةِ التي تَتَمَتّعُ بقِيمةٍ ذاتِيّةٍ، حَيْثُ القِيمةُ الاسمِيّةُ لِلقِطعةِ

النّقديّةِ تُساوي قِيمتَها السِّلْعِيّة (أيْ قِيمةَ ما تَحتَويه مِن مَعدَنٍ ثمِينٍ)؛ (ثانِيًا)إنّ القُوّةَ الشِّرائيّة لِلورَقةِ النّقديّةِ تُعتَبَرُ غيرَ ثابتةٍ، طالَما أنّ بوُسْعِ الحُكومةِ إصدارَ أيِّ كَمّيّةٍ منها مَتَى شاءَتْ] تَستَمِدُّ صَلاحِيّتَها مِنَ القانونِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ محمد خالد-: إنّ النّقدَ في الإسلامِ إمّا أنْ يَكونَ قِطَعًا مَعدَنِيّةً مِنَ الذّهَبِ أو الفِضّةِ، أو أوراقًا نائِبةً عن مِقدارٍ مُعَيّنٍ مِنَ الذّهَبِ أو الفِضّةِ؛ أمّا النُّقودُ الإلزامِيّةُ المُتَداولةُ حَالِيًّا في شَتّى أقطارِ العالَمِ فَإنّ المِقْياسَ النّقدِيّ لها هو قُوّةُ وهَيمَنَةُ الجِهةِ المُصدِرةِ لِهذه النُّقودِ وليس لها قِيمةٌ ذاتِيّةٌ في ذاتِها، كَما ليس لها قِيمةٌ ثابتةٌ بالنِّسبةِ لِلذّهَبِ أو الفِضّةِ، فَهذا الواقِعُ هو خُروجٌ عنِ الأصلِ حَسَبَ أحكامِ الشّرعِ، وخُروجٌ عنِ الأصلِ أيضًا [حَسَبَ أساسِيّاتِ الاقتِصادِ النّقدِيّ]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ محمد خالد-: وحُكْمُها [أيْ حُكْمُ الأوراقِ النّقدِيّةِ] في الزّكاةِ حُكْمُ عُرُوضِ التِّجَارَةِ [قالَ الشيخ دُبْيَان بن محمد الدُّبْيَان (المستشار الشرعيّ في فرع وزارة الشؤون الإسلامية بالقصيم) في مقالةٍ له بِعُنوانِ (الأوراقُ المالِيّةُ) على هذا الرابط: القولُ {إنّ الأوراقَ النّقدِيّة عَرْضٌ مِن العُروضِ، لها ما لِلعُروضِ مِنَ الخَصائصِ والأحكامِ}، به قالَ الشيخُ عِلّيش المالِكِيٌّ [الْمُتَوَفّى عامَ 1299هـ]، وعليه كَثِيرٌ مِن مُتَأَخِّري المالِكِيّةِ، واختارَه الشيخُ عبدُالرحمن السعدي، والشيخُ يَحْيَى أمان، والشيخُ سليمانُ بنُ حمدان، والشيخُ عَلِيٌّ الهندي، والشيخُ حسن أيوب. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز البجادي (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في مَقالةٍ له على موقع صحيفةِ (الجزيرة) السعودية في هذا الرابط: مَن جَعَلَها [أيْ جَعَلَ الأوراقَ النّقدِيّةَ] عُروضَ تِجارةٍ لم يُجْرِ فيها ربَا الفَضْلِ ولا ربَا النّسِيئَةِ [قالَ الشيخُ مبارك العسكر (عضو مركز الدعوة والإرشاد بمحافظة الخرج، التابع لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد) في مقالةٍ له بعنوان (أنواعُ الرِّبَا) على موقِعِه في هذا الرابط: الرِّبَا نَوعان؛ النَّوعُ الأوَّلُ، **الرِّبَا في الدُّيون**، وصُورَتُه أنْ يَكونَ في ذِمَّةِ شَخصٍ لآخَرَ دَينٌ سَواءٌ أكانَ مَنْشَؤُه قَرضًا أمْ بَيْعًا أمْ غَيرَ ذلك، فإذا حَلَّ الأَجَلُ طالَبَه صاحِبُ الدَّينِ، فقالَ له {إمّا أنْ تَقضِيَ الدَّينَ الذي عليك، وإمّا أنْ أزيدَ لك في المُدَّةِ وتَزيدَ في الدَّراهِمِ، فَيَفعَلَ المَدِينُ ذلك}؛ النَّوعُ الثانِي، **الرِّبَا في البُيُوعِ**، وهو قِسْمَانِ، (أ)**رِبَا الفَضْلِ**، (ب)**رِبَا النَّسِيئةِ**. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ رفيق يونس المصري (الباحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بجامعة الملك عبدالعزيز بمدينة جُدَّةَ) في مقالةٍ له على هذا الرابط: الرِّبَا نَوعان؛ **رِبَا قُروضٍ ورِبَا بُيُوعٍ**، ورِبَا البُيُوعِ نَوعان (**رِبَا فَضْلٍ ورِبَا نَساءٍ**)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: يُسَمِّي الفُقَهاءُ الزِّيادةَ عند وُجوبِ المُماثَلةِ (**رِبَا الفَضْلِ**)، ويُسَمُّون التَّأجِيلَ عند وُجوبِ القَبضِ (**رِبَا النَّساءِ**)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: (**رِبَا الدُّيون**) حَرَّمَه القُرآنُ، وهو **الزِّيادةُ في الدَّينِ نَظِيرَ الأَجَلِ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: الدُّيونُ تَأخُذُ حُكْمَ القُروضِ بَعْدَ ثُبوتِها في الذِّمَّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: الدُّيونُ تَشمَلُ القُروضَ والبُيُوعَ الآجِلةَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: كُلُّ بَيْعٍ تَأَجَّلَ أحَدُ بَدَلَيه فَهو دَينٌ، فَفِي بَيْعٍ يَتَأَجَّلُ فيه الثَّمَنُ يَكونُ الثَّمَنُ فيه هو الدَّينَ، وفي بَيْعٍ يَتَأَجَّلُ فيه المَبيعُ (بَيْعُ السَّلَمِ) يَكونُ المَبيعُ فيه هو الدَّينَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: والنَّساءُ مَمنوعٌ في البَيعِ جائزٌ في القَرضِ، فَـ 100 جِرامٍ ذَهَبًا مُعَجَّلَةً بِـ 100 جِرامٍ ذَهَبًا مُؤَخَّرةٍ، مَمنوعةٌ بَيْعًا وجائزةٌ قَرضًا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: ويُمكِنُ القَولُ بأنّه لو كانَتِ المُبادَلةُ 100 جِرامٍ ذَهَبًا مُعَجَّلةً بِـ 101 جِرامٍ ذَهَبًا مُؤَجَّلةٍ، لَكانَ فيها **رِبَا فَضْلٍ** بمِقدارِ الفَرْقِ بَين الوَزْنَين، **ورِبَا نَساءٍ** بمِقدارِ الفَرْقِ بَين الزَّمَنَين، **والفَضْلُ** في هذه المُبادَلةِ **في مُقابِلِ النَّساءِ** فيها، أيْ زِيدَ

في القَدْرِ لأَجْلِ النّساءِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: يَرَى بَعضُ العُلَماءِ بأنّ مَنْعَ رِبَا الفَضْلِ ورِبَا النّساءِ (وَهُما معًا رِبَا البُيُوعِ)، جاءَ سَدًّا لِلذّريعةِ، ذَريعةِ التّوصُّلِ بالبَيعِ إلى القَرضِ الرِّبَوِيِّ، فَمَن مُنِعَ مِن رِبَا القَرضِ أمْكَنَه أنْ يَتَحايَلَ ويَلْجَأَ إلى البَيعِ، أيْ بأنْ يُخرِجَ القَرضَ مَخرَجَ البَيعِ، ويَقولَ {أبيعُك مُعَجّلَةً بـ مُؤَجّلَةٍ}، فالفَرقُ بين البَدَلَين في المِقدارِ هو رِبَا فَضْلٍ، والفَرقُ بينهما في الزّمَنِ هو رِبَا نَساءٍ، فَعَن طَريقِ الجَمْعِ بَين الفَضْلِ والنّساءِ في البَيعِ أمْكَنَه الوُصولُ إلى رِبَا القَرضِ المُحَرّمِ، ولهذا [لَمّا] مَنَعَ الشارِعُ القَرضَ الرِّبَوِيّ مَنَعَ كَذَلِكَ البَيعَ المُوَصِّلَ إليه وعَدّه بَيعًا رِبَوِيًّا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ رفيق-: إن رِبَا الفَضْلِ زِيادةٌ بلا زَمَنٍ، ورِبَا النّساءِ زَمَنٌ بلا زِيادةٍ؛ والمَقصودُ بالزّيادةِ الفَرقُ الكَمِّيُّ بَين البَدَلَين، والمَقصودُ بالزّمَنِ الفَرقُ الزّمَنِيُّ بَين البَدَلَين. انتهى باختصار]. انتهى. وقالَ الدُّكْتُورُ حمزة السالم (أستاذ الاقتصاد المالي في جامعة الأمير سلطان في الرياض) في مَقالةٍ بعنوان (تَناقُصُ قِيمةِ الأوراقِ النّقدِيّةِ أصْلٌ فيها لا طارِئٌ) على موقع جريدة (الاقتصادية) السعودية في هذا الرابط: رَسولُنا الأَمِينُ اِختارَ الذّهَبَ والفِضّةَ، دُونَ سائرِ أنواعِ المُقايَضةِ التي كانَتْ مُنْتَشِرةً في عَصرِه عليه السّلامُ، لِتَكونَ ثَمَنًا لِلأشياءِ، وذلك لِثَباتِ سِعرِ الذّهَبِ مُقابِلَ السِّلَعِ على مَدَى الدُّهورِ والعُصورِ، فَقِيمةُ الناقةِ، والشاةِ، وغَيرِها مِنَ السِّلَعِ الحَقِيقِيّةِ، إذا قُوِّمَتْ بالذّهَبِ، لم تَتَغَيّرْ تَقرِيبًا في الأحوالِ الطّبِيعِيّةِ مُنْذُ زَمَنِ رَسولِ اللهِ وحتى الآنَ، هذه الحَقِيقةُ التي أثبَتَتْها الأدِلّةُ الشّرعِيّةُ والعَقلِيّةُ والتّحلِيلاتُ الاقتِصادِيّةُ؛ فَأمّا مِن ناحِيَةِ الأدِلّةِ الشّرعِيّةِ فقد تَتَبّعَ الدُّكْتُورُ الشيخُ محمد سليمان الأشقر الأحادِيثَ والآثارَ التي ذُكِرَتْ فيها قِيَمُ بَعضِ السِّلَعِ في بَحثٍ رائعٍ بعُنوانِ (النُّقودُ وتَقَلُّبُ القِيمةِ)، قُدِّمَ لِعَدَدٍ مِنَ المَجامِعِ الفِقهِيّةِ، أظهَرَ فيه ثَباتَ قِيمةِ الذّهَبِ مُنْذُ أيّامِ الرّسولِ صلى الله

عليه وسلم إلى وَقتِنا هذا، خاتِما بَحثِه بفَسادِ وبُطلانِ قِيَاسِ الأوراقِ النّقدِيّةِ على الذّهَبِ... ثم قالَ -أيِ السالمُ-: ومِن خِلالِ النّظرِ إلى الرّسمِ البَيَانِيّ لِلقُوّةِ الشّرائيّةِ لِلعُمْلاتِ العَالَمِيّةِ، يَتَبَيّنُ أنّ تَنَاقُصَ قِيمةِ العُملاتِ الورَقِيّةِ هو أصلٌ في طَبيعَتِها بَعْدَ اِنفِصالِها عَنِ الارتِباطِ بالذّهَبِ وليس طارِئًا عليها... ثم قالَ -أيِ السالمُ-: ما زالَ المُجادِلون يُجادِلون بأنّ أوراقَنا النّقدِيّة يَصِحُّ قِياسُها على الذّهَبِ، هذا القِياسُ الذي رَفَضَه مَجموعةٌ مِنَ العُلَماءِ المُعاصِرِين كالشيخِ اِبنِ سعدي، وكالدُّكْتُورِ الأشقرِ (بوَصفِه لِهذا القِياسِ بأنّه باطِلٌ ومُتَهَرّئٌ)، بينما تَوَقفَ في البَتِّ فيه كَوكَبَةٌ مِن عُظَماء أهلِ العِلمِ المُعاصِرِين وعلى رَأسِهم الشيخُ عبدُالله بن حميد رَحِمَه اللهُ، والشيخُ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَه اللهُ، والشيخُ عبدالرزاق عفيفي رَحِمَه اللهُ (الذي عَبّرَ بقولِه "لِي وجهةُ نَظَرٍ أُخرَى في الأوراقِ النّقدِيّةِ أُقَدِّمُ بها بَيَانًا إنْ شاءَ اللهُ")، والشيخُ صالحُ بن اللحيدان، والشيخُ عبدُالله بن غديان... ثم قالَ -أيِ السالمُ-: وأختِمُ بالشيخِ الدُّكْتُورِ عبدِالرحمن يسري [أستاذِ الاقتِصادِ الإسلامِيّ بجامِعةِ الإسْكَنْدَرِيّةِ] عندما ذكَرَ في بَحثِه المُقدّمِ إلى المَجمَعِ الفِقهِيّ، بأنّ خَوفَ العُلَماءِ مِن أنْ يَمنَعَ الناسُ الزّكاةَ في الأوراقِ النّقدِيّةِ، جَعَلَهُمْ يُلحِقونها بأحكامِ النّقْدَين [أيِ الذّهَبِ والفِضّةِ]، حيث قالَ {ولَكِنّ الخوفَ مِنَ الوُقوعِ في هذه المَصائبِ جَعَلَنا نَقَعُ في مُصِيبةٍ أُخرَى حِينَما أصبحَ التّضَخّمُ بَلاءً مُستَمِرًّا في حَياتِنا بينما اِعتَبَرْنا النّقْدَ الوَرَقِيّ بَدِيلاً كامِلاً لِلذّهَبِ والفِضّةِ وأعطَيناه أحكامَهُما في الفِقهِ الإسلامِيّ، هذا خَطَأٌ يَنبَغِي التّراجُعُ عنه، ليس دِفاعًا عن أيِّ رَأيٍ فِقهِيّ ولا عن أيِّ سِياسةٍ، بَلْ لِكَيْ نَضَعَ أيدِينا أوّلاً على الحَقِيقةِ ونُؤَسّسَ أحكامًا صَحِيحةً عليها}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدالرحمن يسري (أستاذُ الاقتِصادِ الإسلامِيّ بجامِعةِ الإسْكَنْدَرِيّةِ) في (كِتابِ

"مَجَلّةُ مَجْمَعِ الفِقهِ الإسلامِيّ" التي تَصدُرُ عَنِ مُنَظّمَةِ المُؤتَمَرِ الإسلامِيّ بجُدّة): إنّ الخَطَأ الكَبيرَ -في الواقِعِ- هو أنّنا اِعتَبَرنا أنّ قِيامَ النّقْدِ الوَرَقِيّ بوَظِيفَتَي الوَساطةِ في المُعامَلاتِ وقِيَاسِ القِيَمِ الحاضِرةِ مَقامَ النّقْدَين [أيِ الذّهَبِ والفِضّةِ] شَرطًا كافِيًا يَكْفَلُ [أيْ يَضمَنُ] له أنْ نُعْطِيَه جَمِيعَ ما لهما مِن أحكامٍ فِقهِيّةٍ، ونَقولُ {[هذا] خَطَأٌ كَبيرٌ}، لأنّ قِيامَ النّقْدِ الوَرَقِيّ بهاتَين الوَظِيفَتَين يُعَدُّ شَرطًا ضَرورِيًّا لِكَيْ يَكونَ نَقْدًا، أمّا الشّرطُ الكافِي لِاعتِبارِ النّقْدِ الوَرَقِيّ بَدِيلاً كامِلاً لِلنّقْدَين النّفِيسَين، فهو أنْ يَقومَ أيضًا بوَظِيفَتَي قِياسِ القِيَمِ الآجِلةِ وَمُستَودَعِ الثّروةِ بنَفسِ الكَفاءةِ التي كانَتْ لِهذَين النّقْدَين في الماضِي، هذا الشّرطُ الكافِي لا يَتَحَقّقُ إلاّ في حالةِ اِستِقرارِ الأسعارِ (ولا نَقولُ "ثَباتِها بالضّرورةِ")، ولَكِنّه بَعِيدٌ عن التّحقِيقِ في ظُروفِ التّضَخّمِ وخاصّةً كُلّما اِشتَدّتْ حِدّتُه، لِهذا صارَ غالِبِيّةُ النّاسِ لا يَدّخِرون ثَرَواتِهم في العُمْلاتِ الوَرَقِيّةِ المُتَدَهورةِ القِيمةِ، بَلْ في أشكالِ أُصولٍ أُخرَى مَضمونةِ القِيمةِ الحَقِيقِيّةِ بطَبِيعَتِها، ولا يَعتَمِدون عليها [أيْ على العُمْلاتِ الوَرَقِيّةِ] كَمِقياسٍ لِلقِيَمِ الآجِلةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ سَعِيد بَاعِشْن الشافعي (ت1270هـ) في (بُشْرَى الكَرِيمِ بشَرحِ مَسائلِ التّعلِيمِ): إنّها [أيِ الزّكاةَ] إمّا زَكاةُ بَدَنٍ (وهي زَكَاةُ الْفِطْرِ)، أو زَكاةُ مالٍ (وهي إمّا مُتَعَلّقةٌ بالْعَيْنِ "وهي زَكاةُ النّعَمِ، والْمُعَشّرَاتِ [أيْ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصفُهُ مِنَ الحُبوبِ والثِمارِ]، والنّقْدِ [أيِ الذّهَبِ والفِضّةِ]، وَالرّكَازِ"، وإمّا مُتَعَلّقةٌ بالقِيمةِ "وهي زَكاةُ [عُرُوضِ] التّجَارَةِ"). انتهى. وجاءَ في كِتابِ (فتاوى اللجنة الدائمة) أنّ اللجنة الدائمة للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ (عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ وصالح الفوزان وبكر أبو زيد) قالَتْ: يَجِبُ إخراجُ زَكاةِ كُلّ مالٍ مِن جِنسِه، فَتَخْرُجُ زَكاةُ الإبلِ إبلاً، وتَخْرُجُ زَكاةُ الغَنَمِ غَنَمًا، ولا تُبَدّلْ بجِنسٍ آخَرَ، لأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم

حَدَّدَها وقَدَّرَها كذلك. انتهى. وجاءَ في كِتابِ فَتاوَى الشَّبَكَةِ الإسلامِيَّةِ (وهو كِتابٌ جامِعٌ لِلفَتاوَى التي أصْدَرَها مَرْكَزُ الفَتْوَى بموقع إسلام ويب -التابع لإدارةِ الدعوةِ والإرشادِ الدينيِّ بوِزَارةِ الأوقافِ والشؤونِ الإسلاميةِ بدولةِ قطر- حتى 1 ذِي الْحِجَّةِ 1430هـ) أنّ مَرْكَزَ الفَتْوَى سُئِلَ {أنَا فَلاّحٌ، ولِي نَخِيلٌ قد جَنَيْتُ مَحصولَها هذه السَّنَةَ ولَكِنِّي بِعْتُها، وعندي رُؤوسُ أغنامٍ، فَهَلْ يَجوزُ لي أنْ أُخرِجَ زَكاةَ المَحصولِ مِنَ التَّمْرِ بِقِيمَتِه رُؤوسَ أغنامٍ}، فأجابَ المَرْكَزُ: لا يَصِحُّ أنْ تُخْرِجَ زَكاةَ التَّمْرِ مِنَ الغَنَمِ، ويَلْزَمُك إخراجُ زَكاةِ التَّمْرِ تَمْرًا ولو مِن غيرِ التَّمرِ الذي بِعْتَه، فَإنّ إخراجَ زَكاةِ التَّمْرِ مِنَ الغَنَمِ هو اِستِبدالٌ لِلجِنسِ الذي وَجَبَتْ فيه الزّكاةُ بغَيرِ جِنسِه، وهذا لا يُجزِئُ عند كَثِيرٍ مِنَ العُلَماءِ، لِأنّ الأصلَ أنْ تُخرَجَ الزّكاةُ مِن عَيْنِ المالِ المُزَكّى أو مِن جِنسِه، قالَ الخطيبُ الشربيني الشافعيُّ في (مغني المحتاج) {العُدولُ في الزّكاةِ إلى غَيرِ جِنسِ الواجِبِ مُمْتَنِعٌ عِنْدَنَا}، وإذا كانَ مَحصولُ التَّمْرِ قد بَلَغَ نِصابًا، فقد كانَ الواجِبُ عليك أنْ تُخرِجَ زَكاتَه مِنَ التَّمْرِ، لِأنّ إخراجَ زَكاةِ المالِ مِن غَيرِه مِن جِنسِ ما وَجَبَتْ فيه جائزٌ بلا خِلافَ بَين الفُقهاءِ، قال أبو الوليد الباجي المالكي في (شرح الموطأ) {فأمّا إخراجُ زَكاةِ مالٍ مِن غَيرِه، فَلا خِلافَ في جَوازِه إذا كانَ ما يَخرُجُ مِن جِنسِ المالِ}؛ وبما أنّك قد بِعْتَه فأخرِجْ تَمْرًا آخَرَ بِمِقدارِ ما وَجَبَ عليك مِن زَكاةِ التَّمْرِ المَبِيعِ. انتهى باختصار. وقالَ ابْنُ قُدامَةَ فِي (الْمُغْنِي): فَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الشّاةِ بَعِيرًا لَمْ يُجْزِئْهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الشّاةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ... ثم قالَ -أيِ ابْنُ قُدامَةَ-: فَإِنّ الْجِنْسَ مَرْعِيٌّ فِي الزّكَاةِ، ولِهَذَا لَوْ أَخْرَجَ الْبَعِيرَ عَنِ الشّاةِ لَمْ يَجُزْ. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله بن حمود الفريح (عضو الجمعية السعودية الدعوية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (الفقهُ الواضحُ في المذهبِ والقولُ الراجحُ على متن

زادِ المستقنع): الْغَنَمُ [وتَشملُ الضّأنَ وَالمعْزَ] والْبَقرُ [ويَدخُلُ فيها الجوَامِيسُ] جِنسان مُختَلِفان، وكَذا الذّهبُ والفِضّةُ جِنسان مُختَلِفان... ثم قالَ -أي الشيخُ الفريح- : لَو اِختَلَفَتِ الأجناسُ، فإنّها لا تُضَمّ بَعضُها إلى بَعضٍ [أيْ في تَكمِيلِ النِّصابِ]... ثم قالَ -أي الشيخُ الفريح-: صاحِبُ الماشِيَةِ لا يَضُمُّ [أيْ في تَكمِيلِ النِّصابِ] الأغنامَ إلى الأبقارِ أو إلى الإبلِ، وعَدَمُ ضَمِّ الأجناس إذا اِختَلَفتْ مِمّا أجمعَ عليه العُلَماءُ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عادل بنُ يوسف العزازي في (تمام المنة): الجاموسُ نَوعٌ مِنَ البَقرِ، فإذا كانَ عنده جَواميسُ وبَقرٌ ضَمّ أحدَهما إلى الآخَرِ في تَكمِيلِ النِّصابِ وأُخِذَتِ الزّكاةُ، كَما هو الحالُ في الضّأنِ وَالمعْزِ. انتهى. وجاءَ في كِتابِ (فتاوى اللجنة الدائمة) أنّ اللجنة الدائمة للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالعزيز آل الشيخ وصالح الفوزان وبكر أبو زيد) سُئلَتْ {هَلْ يُجمَعُ الخَلِيطُ مِنَ المَعْزِ والضّأنِ، إذا كانَ كُلّ منها لا يُكْمِلُ النِّصابَ؟}، فأجابَتِ اللجنةُ: تُضَمّ المَعْزُ إلى الضّأنِ في تَكمِيلِ النِّصابِ، وتُؤخَذُ الفَريضةُ مِن أحدِهما على قدْرِ قِيمةِ المالَين، قالَ المُوَفّقُ [ابْنُ قُدَامَةَ] في (الْمُغْنِي) {لاَ نَعْلَمُ خِلاَفًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ضَمِّ أَنْوَاعِ الأَجْنَاسِ بَعْضِهَا إلَى بَعْضٍ، فِي الزّكَاةِ}، فيُخرَجُ في الزّكاةِ مِن أيِّ النّوعَين على قدْرِ قِيمةِ المالَين. انتهى باختصار. وقالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي (الْمُغْنِي): وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ [أي مَذْهَبِ أحْمَدَ] أَنّهُ لاَ يُجْزِئُهُ إخْرَاجُ الْقِيمَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الزّكَوَاتِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشّافِعِيُّ. انتهى. وقالَ النووي في (المجموع): مَذهَبُنا أنّه لا يَجوزُ إخراجُ القِيمةِ في شَيءٍ مِنَ الزّكَوَاتِ، وبه قالَ أحمَدُ وَدَاوُدُ. انتهى باختصار. وجاءَ في الموسوعةِ الفقهيّةِ (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلوي بن عبدالقادر السّقّاف): تُخرَجُ زَكاةُ الفِطْرِ مِن قُوتِ البَلَدِ، وهذا مَذهَبُ أكثرِ العُلَماءِ، واختارَه اِبنُ

تيميّة وابنُ القيّم وابنُ باز وابنُ عُثيمين؛ عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه قالَ {كُنّا نُخْرِجُ -إذْ كانَ فِينَا رَسولُ اللهِ صلّى اللّهُ عليه وسلّمَ- زَكَاةَ الفِطْرِ عن كُلِّ صَغِيرٍ وكَبِيرٍ، حُرٍّ أوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِن طَعَامٍ، أوْ صَاعًا مِن أقِطٍ، أوْ صَاعًا مِن شَعِيرٍ، أوْ صَاعًا مِن تَمرٍ، أوْ صَاعًا مِن زَبِيبٍ} وَفِي رِوَايَةٍ {كُنّا نُخْرِجُ -فِي عَهْدِ رَسولِ اللّهِ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ- يَومَ الفِطْرِ صَاعًا مِن طَعَامٍ؛ وقالَ أبو سَعِيدٍ (وكانَ طَعَامَنَا الشّعِيرُ والزّبِيبُ والأقِطُ والتّمْرُ)}. انتهى باختصار. وجاءَ على مَوقِعِ الشيخ مُقْبِلٍ الوادِعِيّ في هذا الرابط، أنّ الشيخَ سُئِلَ {هَلْ يُجزِئُ أنْ تُخرَجَ زَكاةُ الفِطرِ نُقودًا؟}، فأجابَ الشيخُ: لا، لا يُجزِئُ، وقد قالَ الْحَنَفِيّةُ {إنّها تُجزِئُ}، ولَكِنْ كَما سَمِعْتُم قَبْلُ، الغالِبُ أنّ الْحَنَفِيّةَ إذا خالَفوا الأئمّةَ الآخَرين يَكونُ النّصُ مع الآخَرين [جاءَ على مَوقِعِ الشيخ مُقْبِلٍ الوادِعِيّ في هذا الرابط، أنّ الشيخَ سُئِلَ {حُكْمُ إخراجِ زَكاةِ الفِطرِ نَقدًا؟}، فأجابَ الشيخُ: الصّحِيحُ أنّها لا تُجزِئُ نَقدًا؛ وأنت تَعرِفُ أنّ أبَا حَنِيفَةَ ومَن تابَعَه رائيُّون. انتهى باختصار]، حتى قالَ بَعضُهم {إذا أرَدْتَ أنْ تُوافِقَ الحَقّ فخالِفْ أبَا حَنِيفَةَ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ في (تفريغ أشرطة متفرقة للشيخ الألبانِيّ): الذِين يَذهَبون إلى إيجابِ [زَكاةِ] عُرُوضِ التِّجارةِ لَيس عندهم نَصٌّ صَرِيحٌ في المَوضوعِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الألبانِيُّ-: لم يَأْتِ في الشّرْعِ كَيْفَ تُعامَلُ هذه العُروضُ، فَقولُهم {إنّها تُقوّمُ ويُخرَجُ زَكاتُها} هذا مُجَرّدُ رَأيٍ، كَيْفَ تُؤخَذُ الزّكاةُ مِن هذه العُروضِ؟، لِقائلٍ [مِنَ القائلِين بِوُجوبِ زَكاةِ عُرُوضِ التِّجارةِ] أنْ يَقولَ {فيه [أيْ يُوجَدُ] عندك أرُزٌّ، فيه عندك سُكّرٌ، تُطَلِّعُ [أيْ تُخْرِجُ] مِن هذا النّوعِ، فيه عندك أيٌّ شيءٍ آخَرَ، تُطَلِّعُ مِن جِنسِه}، فَمِن أيْنَ جاءَ التّقويمُ؟!، هذا رَأْيٌ مَحْضٌ لَيس له أيٌّ سَنَدٍ حتى ولو بِأثَرٍ ضَعِيفٍ. انتهى باختصار. وجاءَ على مَوقِعِ الشيخ مُقْبِلٍ

الوادِعِيّ في هذا الرابط، أنّ الشيخَ سُئِلَ {ما هو الراجحُ عندكم في عُرُوضِ التِّجَارَةِ، هل فيها زَكاةٌ؟}، فأجابَ الشيخُ: الشّوْكَانِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعالَى، وفِيما يَظهَرُ لي أيضًا الصّنْعَانِيُّ، لا يَرَيَان في عُرُوضِ التِّجَارَةِ زَكاةً... ثم قالَ -أيِ الشيخُ مُقْبِلٌ-: الذي يَظهَرُ مِنَ الأدِلّةِ أنّ عُرُوضَ التِّجارَةِ ليس فيها زَكاةٌ، فإنْ قالَ قائلٌ {أنَا أُرِيدُ أنْ أتَصدّقَ لِلّهِ عَزّ وَجَلّ} فَلا بَأسَ أنْ تَتَصدّقَ. انتهى باختصار. وجاءَ على موقعِ الشيخِ مُقْبِلٍ الوادِعِيّ أيضًا في هذا الرابط، أنّ الشيخَ سُئِلَ {هَلْ على عُرُوضِ التِّجَارَةِ زَكاةٌ؟}، فأجابَ الشيخُ: الصّحِيحُ، ليس عليها زَكاةٌ، وإذا أحَبّ مِن نَفْسِه أنْ يَتَصدّقَ لِلّهِ تَصدّقَ. انتهى. وجاءَ على موقعِ الشيخِ مُقْبِلٍ الوادِعِيّ أيضًا في هذا الرابط، أنّ الشيخَ سُئِلَ {هَلْ على عُرُوضِ التِّجَارَةِ زَكاةٌ؟}، فأجابَ الشيخُ: الصّحِيحُ مِن أقوالِ أهلِ العِلمِ أنّه ليس فيها زَكاةٌ، لِعَدَمِ وُرُودِ الدّلِيلِ الصّحِيحِ. انتهى. وقالَ الشيخُ عادل بنُ يوسف العزازي في (تمام المنة): قَرّرَ ابْنُ حَزْمٍ [في (المُحَلّى)] أنّ على التُّجّارِ زَكاةً، لَكِنّها لم تُقدّرْ مَقادِيرُها، بَلْ بما طابَتْ به أنفُسُهم، فقالَ رَحِمَه اللهُ {فهذه صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ غَيْرُ مَحْدُودَةٍ [يُشِيرُ هُنا إلى الصّدَقَةِ الواردةِ في حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أبي غَرَزَةَ رَضِيَ اللهُ عنه، والذي فيه أنّ رَسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قالَ {يَا مَعْشَرَ التُّجّارِ، إنّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ اللّغْوُ وَالْحَلْفُ فَشُوبُوهُ بِالصّدَقَةِ}]، لَكِنْ بِمَا طَابَتْ بِهِ أنْفُسُهم، وَتَكُونُ كَفّارَةً لِمَا يَشُوبُ الْبَيْعَ مِمّا لاَ يَصِحُّ مِنْ لَغْوٍ وَحَلِفٍ}. انتهى. وقالَ ابْنُ حَزْمٍ في (المُحَلّى): وَأَقْوَالُهُمْ [أيْ أقوالُ مَن أوْجَبُوا الزّكَاةَ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ] طَرِيقَةٌ جِدًّا، لاَ يَدُلُّ عَلَى صِحّةِ شَيْءٍ مِنْهَا قُرْآنٌ وَلاَ سُنّةٌ صَحِيحَةٌ وَلاَ رِوَايَةٌ فَاسِدَةٌ وَلاَ قَوْلُ صَاحِبٍ أَصْلاً، فَلَيْتَ شِعْرِي هَلْ رَدّ هَؤُلاَءِ هَذَا الاخْتِلاَفَ إلَى كَلاَمِ اللّهِ تَعَالَى وَكَلاَمِ رَسُولِهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، وَهَلْ وَجَدُوا فِي الْقُرْآنِ وَالسّنَنِ نَصًّا أَوْ دَلِيلاً

عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ؛ وَكُلُّهُمْ يقُولُ {مَنِ اشْتَرَى مَاشِيَةً لِلتِّجَارَةِ، أَوْ زَرَعَ لِلتِّجَارَةِ، فَإِنّ زَكَاةَ [عُرُوض] التِّجَارَةِ تَسْقُطُ وَتَلْزَمُهُ الزّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ [أَيْ زَكَاةُ المَاشِيَةِ وزَكَاةُ الزُّرُوعِ، لا زَكَاةُ عُرُوضِ التِّجَارَةِ]} وكَانَ فِي هَذَا كِفَايَةٌ لَوْ أَنْصَفُوا أَنْفُسَهُمْ، وَلَوْ كَانَتْ زكَاةُ [عُرُوض] التِّجَارَةِ حقًّا مِنْ عِنْدِ اللّهِ تَعالَى مَا أَسْقَطَتْهَا الزّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ، فَإِنْ قَالُوا {لاَ تَجْتَمِعُ زكَاتَانِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ} قُلْنَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ لَيْتَ شِعْرِي إِذَا كَانَ اللّهُ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَهُمَا جَمِيعًا أَوْ رَسُولُهُ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ... ثم قَالَ -أيِ ابْنُ حَزْمٍ-: وَفَرْضٌ عَلَى التُّجّارِ أَنْ يَتَصَدّقُوا فِي خِلاَلِ بَيْعِهِمْ وَشِرَائِهِمْ بِمَا طَابَتْ بِهِ نُفُوسُهُمْ، لِمَا رُوّينَاهُ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، قَالَ {قَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ (يَا مَعْشَرَ التُّجّارِ، إِنّهُ يَشْهَدُ بَيْعَكُمُ الْحَلِفُ وَاللّغْوُ، شُوبُوهُ بِالصّدَقَةِ)}، وَأَمْرُهُ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلَى (الْفَرْضِ)، قَالَ اللّهُ تَعَالَى {فَلْيَحْذَرِ الّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السّلاَمُ {شُوبُوهُ بِالصّدَقَةِ} يَقْتَضِي الْمُدَاوَمَةَ وَالتّكْرَارَ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ حسين العوايشة (عضوُ اللجنة العلمية المشرفة على "مركز الإمام الألباني للدراسات والبحوث") في (الموسوعة الفقهية الميسرة): فالحَقُّ أَنّ القَولَ بوُجوبِ الزّكاةِ على عُرُوضِ التِّجارةِ، مِمّا لا دَلِيلَ عليه في الكِتابِ والسُّنّةِ الصّحِيحةِ... ثم قالَ -أي الشيخُ العوايشة-: ورُبّما اِحتَجّ بَعضُ العُلَماءِ [الذِين أَوْجَبُوا الزّكَاةَ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ] بقولِ عبدِاللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما {ليس في العُروضِ زَكاةٌ، إلاّ ما كانَ لِلتِّجارةِ}، قالَ شَيخُنا [يَعنِي الألبانِيّ] رَحِمَه اللهُ في (تمام المِنّة) بَعْدَ أنْ ذَكَرَ عَدَمَ وُرُودِ دَلِيلٍ على زَكاةِ العُروضِ مِنَ الكِتابِ والسُّنّةِ، ومُنافاةَ ذلك البَراءةَ الأصلِيّةَ {ومع كَونِه [أَيْ حَدِيثِ اِبنِ عُمَرَ السّابقِ ذِكْرُهُ] مَوقُوفًا غَيْرَ مَرفوعٍ إلى النّبِيّ صَلّى

اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، فإنّه ليس فيه بَيَانُ نِصابِ زَكاتِها ولا ما يَجِبُ إخراجُه منها، فيُمكِن حَمْلُه على زَكاةٍ مُطلَقةٍ، غيرِ مُقيّدةٍ بِزَمَنٍ أو كَمّيّةٍ، وإنّما بما تَطِيبُ به نَفْسُ صاحِبِها، فَيَدْخُلَ حِينَئِذٍ في عُمومِ النُّصوصِ الآمِرةِ بالإنفاقِ، كَقولِه تَعالَى (يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمّا رَزَقْنَاكُم)، وكَقولِ النّبِيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ (مَا مِنْ يَوْمٍ يُصبِحُ العِبادُ فِيهِ، إلاّ مَلَكَانِ يَنْزِلانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا "اللّهُمّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا"، وَيَقُولُ الآخَرُ "اللّهُمّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا")}... ثم قالَ -أي الشيخُ العوايشة-: والخُلاصةُ، أنّه لا يَحِلُّ مالُ اِمرِئٍ مُسلِمٍ إلاّ عن طِيبِ نَفْسٍ، وأنّه لم يَرِدْ نَصٌّ في الكِتابِ أوِ السُّنّةِ الصّحِيحةِ يُوجِبُ زَكاةَ العُروضِ مع كَثرةِ مُتاجَراتِ الصّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ في (تمام المِنّة): والحَقُّ أنّ القولَ بوُجوبِ الزّكاةِ على عُروضِ التِّجارةِ مِمّا لا دَلِيلَ عليه في الكِتابِ والسُّنّةِ الصّحِيحةِ مع مُنافاتِه لِقاعِدةِ (البَراءةِ الأصلِيّةِ) التي يُؤَيِّدُها قولُه صلى الله عليه وسلم فِي خُطْبَةِ حجّةِ الْوَدَاعِ {فَإِنّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلاَ هَلْ بَلّغْتُ؟، اللّهُمّ فَاشْهَدْ}... ثم قالَ -أي الشيخُ الألبانِيُّ-: وقد أشبَعَ اِبْنُ حَزْمٍ القولَ في مَسألَتِنا هذه وذَهَبَ إلى أنّه لا زَكاةَ في عُروضِ التِّجارةِ، ورَدّ على أدِلّةِ القائلِين بوُجوبِها وبَيّنَ تَناقُضُهم فيها ونَقَدَها كُلّها نَقْدًا عِلمِيًّا دَقِيقًا، فَراجِعْه فإنّه مُفِيدٌ جِدّا في كِتابِه (المُحَلّى)، وقد تَبِعَه فِيما ذَهَبَ إليه الشّوْكَانِيُّ في (الدرر البهية) وصِدِّيق حَسَن خَان [ت1307هـ] في (الروضة الندية). انتهى باختصار. وفي فتوى صَوْتِيّةٍ مُفَرّغةٍ للشيخ الألبانِيّ على هذا الرابط، قالَ الشيخُ أيضًا: وبِصُورةٍ عامّةٍ، كُلُّ عُروضِ التِّجارةِ ليس عليها زَكاةٌ، وحِينَما أقولُ ليس عليها زَكاةٌ إنّما أعنِي الزّكاةَ المَعروفةَ بشُروطٍ مَذكورةٍ في كُتُبِ الفِقهِ، مَثَلاً، لا زَكاةَ حتى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، لا

زَكاةَ حتى يَبْلُغَ النِّصَابَ، على هذا الأساسِ المَعروفِ؛ هذه الزّكاةُ ذاتُ النِّصابِ ومع حَوَلَانِ الحَوْلِ، لا تَرِدُ -أو لم تُشْرَعْ- بالنِّسبةِ لعُروضِ التِّجارةِ كُلِّها، هذه الزّكاةُ ذاتُ النِّصابِ وذاتُ شَرطِ حَوَلانِ الحَوْلِ، لم يَأْتِ في الكِتابِ بَلْ ولا في السُّنّةِ ما يَدُلُّ على وُجوبِ إخراجِ الزّكاةِ السّنَويّةِ عن أيِّ عُروضِ تِجارةٍ... ثم قالَ -أي الشيخُ الألبانِيُّ-: إنّ مِنَ المُتّفَقِ عليه بين عُلَماءِ المُسلِمِين أنّ الأصلَ في الفُروجِ التّحريمُ إلاّ ما أباحَه نَصٌّ، والأصلُ في الدِّماءُ التّحريمُ إلاّ ما أباحَه نَصٌّ، والأصلُ كذلك في الأموالِ التّحريمُ إلاّ ما أباحَه نَصٌّ، وهذا مَأْخوذٌ مِن نُصوصٍ مِن أقواها وأشهَرِها ما خَطَبَ به النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يَومَ حِجّةِ الْوَدَاعِ حِينَ قالَ {ألاَ إنّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هذا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا في عامِكم هذا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، اللّهُمّ هَلْ بَلّغْتُ؟، اللّهُمّ فاشْهَدْ}، [فَ]الأصْلُ في الأموالِ -كَهُوَ في الدِّماءِ وفي الفُروجِ- المَنْعُ إلاّ بنَصٍّ يُبيحُ ذلك، لا يجوز أن يُؤْخَذَ مِن أموالِ الناسِ شَيئًا ما فَرَضَه اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى عليهم، أمّا الصّدَقةُ بالنافِلةِ فهذا بَحْرٌ لا ساحِلَ له... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الألبانِيُّ-: وقد جاءَ في مُسْنَدِ الإمَامِ أحْمَدَ أنّ جَماعةً مِنَ التُّجّارِ جاءُوا في زَمَنِ عُمَرَ بخَيْلٍ لِلتِّجارةِ، جاءُوا إلى عُمَرَ فقالوا {يا أميرَ المُؤمِنِين، خُذْ منها زَكاتَها}، فقالَ رَضِيَ اللهُ عنه {إنّه لم يَفْعَلْه صاحِبايَ مِن قَبْلِي} يَعنِي الرّسولَ عليه السّلامُ وأبا بَكْرٍ، وكانَ في المَجلِسِ عَلِيٌّ بْنُ أبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنه، فلَمّا رَأى [أيْ عَلِيٌّ بْنُ أبي طالِبٍ] أنّ القومَ التُّجّارَ ألَحُّوا على عُمَرَ بأنْ يَأْخَذَ منها الزّكاةَ، قالَ عَلِيٌّ {خُذْها يا أميرَ المُؤمِنِين على أنّها صدَقةٌ تَطوُّعٍ}، فأخَذَها منهم [في فتوى صَوْتِيّةٍ مُفَرّغةٍ للشيخِ الألبانِيّ على هذا الرابط، قالَ الشيخُ: فأَخَذَ منهم كَمْ رَأسٍ مِنَ الخَيْلِ، وضَمّها لِبَيتِ مالِ المُسلِمِين. انتهى باختصار] فطابَتْ بذلك نُفُوسُهم؛ [وَ]الشاهِدُ أنّ هذا يَدُلُّ

على أنّ عُروضَ التِّجارةِ ليس عليها زَكاةٌ مَفروضةٌ مُعَيّنةٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الألبانِيُّ-: كذلك، ممّا يَدُلُّ على ما ذَكَرْنا مِن عَدَمِ فَرْضِيّةِ زَكاةِ العُروضِ بَعضُ الآثارِ التي جاءَتْ عن بَعضِ العُلَماءِ، تَتَلَخّصُ بأنّه لا زَكاةَ على الثِمارِ إلاّ ما كانَ تَمْرًا أو عِنَبًا، وما كانَ مِنَ الحُبوبِ قَمْحًا أو شَعِيرًا، اِحتَجُّوا على ذلك بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لَمّا أرسَلَ مَعاذًا إلى اليَمَنِ قالَ {لا تَأْخُذِ الصّدَقة [المَقصودُ هُنا الصّدَقةُ المَفروضةُ، أي الزّكَاةُ] منهم إلاّ مِنَ التّمْرِ وَالزّبِيبِ والقمْحِ وَالشّعِيرِ}، فهذا يَدُلُّ على أنّ الأصلَ المَنْعُ، لأِنّه نَهاه عليه الصّلاةُ والسّلامُ أنْ يَأْخُذَ الصّدَقة [أيِ الزّكاةَ] مِن غيرِ هذه الأصنافِ الأربَعةِ مِنَ (الثِمارِ والحُبوبِ)، قُلتُ أنّ الأصلَ في الأموالِ المَنْعِ ولا يَجِبُ إعطاءُ الزّكاةِ [أيْ على عُرُوضِ التِّجَارةِ]، وشَرَحْتُ (الزّكاةَ) هي الزّكاةُ المُقنّنةُ بِنِصابٍ وبِنِسبةٍ مَعروفةٍ (بالمِائَةِ اِثنَيْنِ وَنِصْفٍ)، لَكِنْ هناك زَكاةٌ مُطلَقةٌ فِيما لم يَفرِضِ الشارِعُ الحَكِيمُ فيه زَكاةَ الفَرِيضةِ، هناك زَكاةٌ مُطلَقةٌ مِن بابِ قولِه تَعالَى {خُذْ مِنْ أمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بهَا}، فإذا فَرَضْنا رَجُلاً، كَما هو واقِعُ كَثِيرٍ مِنَ التُّجّارِ اليَومَ، كُلّما تَوَفّرَتْ لَدَيه الدّراهِمُ والدّنانِيرُ، بما يُسَمّى اليَومَ بـ(السُّيولةِ)، حَوّلَها إلى عُروضِ تِجارةٍ، فَهو -بِلا شَكٍّ- غَنِيٌّ، بَلْ قد يَكونُ مِنْ أغنَى الأغنِياءِ، ولَكِنْ قد لا يَكونُ عنده مِنَ الأموالِ ما يَصِحُّ أنْ يُقالَ {حالَ عليه الحَوْلُ وَوَجَبَ أنْ يُخْرِجَ بالمِائةِ اِثنَينِ وَنِصفًا}، لَكِنْ مع ذلك هو يَعلَمُ يَقِينًا أنّه رَجُلٌ غَنِيٌّ وأنّ في مالِه حَقًّا كما قالَ تَعالَى {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ}، فَيَكونَ نَتِيجةُ الحُكْمِ، هذه العُروضُ ليس عليها زَكاةٌ سَنَوِيّةٌ مُقنّنةٌ بالمِائةِ اِثْنَانِ وَنِصْفٌ، وإنّما ما جادَتْ به نَفْسُ الغَنِيّ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الألبانِيُّ-: إنّنَا قُلْنا، لا يَجِبُ [أيْ في عُروضِ التِّجارةِ] الزّكاةُ المُقنّنةُ المَفروضةُ المُحدّدةُ، لَكِنّ الزّكاةَ المُطْلَقةَ مِن بابِ

تَطهيرِ المالِ، بَلْ تَطهيرِ النّفْسِ مِمّا جُبِلَتْ عليه كَما قالَ تَعالَى {وَأُحْضِرَتِ الأنفُسُ الشُّحّ}، فَهذا لا بُدّ منه، لَكِنْ لا يُقالُ {اِنتَظِرْ حَتّى يَحولَ الحَوْلُ} أو {تَعَجّلْ قَبْلَ ما يَنتَهِي الحَوْلُ}، ما يُقالُ {اِعمَلْ جَرْدًا كُلّ سَنَةٍ، واحْسُبْ كَمْ قِيمَتُها في الساعةِ [أيْ في نِهايَةِ الحَوْلِ]، وأَعْطِ بالمِائةِ اِثنَين ونِصفًا}، هذا لا يُقالُ، لَكِنْ أخرِجْ ما تَطِيبُ به نَفْسُك مِن أيِّ نَوعٍ عندك، سَوَاءٌ كانَ مِنَ الدّراهِمِ أو الدّنانِيرِ أو بِضاعةٍ (أرُزّ، سُكّرٍ، أو أيِّ شَيءٍ). انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ الألبانِيُّ أيضًا في (تفريغ أشرطة متفرقة للشيخ الألبانِيّ): لا شَكّ أنّه يَجوزُ لِلغَنِيّ أن يَحصِرَ أو يَكْنِزَ مالَه مِنَ الذّهَبِ والفِضّةِ في صُندوقٍ حَدِيدِيٍّ ولا يَطْرَحُه في السُّوقِ لِلتِّجارةِ، بِشَرطِ أنْ يُخْرِجَ الزّكاةَ عن هذا المالِ في كُلِّ سَنَةٍ؛ حِينَئذٍ نَقولُ، مَن فَعَلَ هذا هَلْ عليه مُؤاخَذةٌ؟، الجَوابُ، لا؛ تاجِرٌ آخَرُ لَيس في صُندوقِه لا دِرهَمَ ولا دِينارَ، كُلُّه مَطروحٌ في التِّجارةِ؛ ونَفتَرِضُ أنّ كُلاًّ مِنَ التاجِرَين مَالُه مُساوٍ لِمالِ الآخَرِ مِن حيث الكَمِّيّةُ، هذا مَثَلاً رَأسُ مالِه مِلْيُونٌ وهذا رَأسُ مالِه مِلْيُونٌ، الأوّلُ، المِلْيُونُ مَكنوزٌ في الصُّندوقِ وكُلَّ سَنَةٍ يُطَلِّعُ [أيْ يُخْرِجُ] بالمِائَةِ اِثْنَيْنِ ونِصفًا، الثانِي، المِلْيُونُ تَبَعُه مَطروحٌ في السُّوقِ، في أيِّ عَرْضٍ مِن عُروضِ التِّجارةِ؛ الآنَ، السُّؤالُ يَأْتِي، أيُّ الغَنِيّين مِن هَذَين أمْرُه أنفَعُ لِلفَقِيرِ، آلأوّلُ أمِ الآخَرُ؟؛ نَقولُ، الرّجُلُ الثانِي هو الذي يَنفَعُ الفُقَراءَ لأِنّه لَمّا يُشَغِّلُ رأسَ مالِه تَتَحَرّكُ البَلَدُ، يُوجَدُ عَمَلٌ لِلفُقَراءِ، لو فَرَضْنا كُلّ الأغنِياءِ مِن نَمَطِ الجِنسِ الأوّلِ لأَصابَتِ البطالةُ العُمّالَ والفُقَراءَ والمُحتاجِين، والعَكْسُ بالعَكْسِ تَمامًا، فإذًا يَجِبُ أنْ نُلاحِظَ الآنَ شَيْئًا هامًّا جِدًّا، أنّ اللهَ عَزّ وَجَلّ حِينَما لم يَفرِضْ على عُروضِ التِّجارةِ زَكاةً، وعلى العَكْسِ مِن ذلك فَرَضَ على الأموالِ المَكنوزةِ زَكاةً، فَكَأَنّ رَبّنا عَزّ وَجَلّ يَقولُ لِلأغنِياءِ {أموالُكم، اِشْتَغِلوا بها في عُروضِ التِّجارةِ، فذلك خَيرٌ لِلناسِ

مِن أنْ تَكنِزوها في صَنادِيقِكم}، فإذًا هُنا حِكْمةٌ بالغةٌ أنْ لا نَجِدَ في كِتابِ اللهِ ولا في حَدِيثِ رَسولِ اللهِ نَصًّا يُلزِمُ هذا الغَنِيّ الذي طَرَحَ رَأسَ مالِه في السُّوق أنّه يَجِبُ عليه في كُلِّ سَنَةٍ أنْ يَعمَلَ إحصاءً ويُقوِّمَ هذه الأموالَ الطائلة، إنّما تَسامَحَ معه هذا التّسامُحَ لأنّه يَستَحِقُّ، لِأنّه أنفَعُ بعَمَلِه هذا لِلفُقَراءِ مِن ذاك الغَنِيِّ الذي كَنَزَ مالَه، ومع ذلك تَسامَحَ اللهُ معه ما دامَ أنّه يُخرِجُ مِن هذه الأموالِ المُكَدّسةِ المَكنوزةِ بالمِائةِ اِثنَينِ ونِصْفًا؛ خُلاصةُ القولِ في ما نَفهَمُ نحن هذا المَوضوعَ، اِجتَمَعَ النّقلُ والعَقلُ في أنّ عُروضَ التّجارةِ لا زَكاةَ عليها، وأنّ رَفْعَ الشارعِ الحَكِيمِ الزّكاةَ عنها هو لِصالِحِ الفَقِيرِ، لِأنّه يُساعِدُ الغَنِيّ على أنْ لا يَكنِزَ المالَ، [وَ]أنْ يَطرَحَ مالَه في السُّوقِ فيَستَفِيدَ الفُقَراءُ منه أكثَرَ مِمّا يَستَفِيدون مِن الأموالِ [المُزَكّاةِ]. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ محمد خالد-: فقد ضُرِبَت الفُلوسُ [وهي جَمْعُ (فَلْس)] مِنَ المَعادِنِ الرّخِيصةِ كالنُّحَاسِ والرُّصَاص، واستُعمِلَتْ في شِراءِ مُحَقّراتِ الأشياءِ نَظرًا لِأنّ النُّدرةَ النِّسبِيّةَ المُتَوفِرةَ في الذّهَبِ والفِضّةِ تَجعَلُ قِطَعَهُما الصّغِيرةَ ذاتَ قُوّةٍ شِرائيّةٍ عالِيَةٍ، فلَوِ اِحتاجَ شَخْصٌ ما رُقعةً لِكِتابةِ وَصِيّتِه عليها أو حَبْلاً يَرْبِطُ به جَمَلَه، فإنّ عليه إمّا اِستِبدالَ ما يُرِيدُ بسِلعةٍ أُخرَى قَلِيلةِ القِيمةِ، أو شِراءَ فَوْقَ ما يَحتاجُ، فكانَ لِاتِّساعِ الحاجةِ لِمُحَقّراتِ الأشياءِ أنْ ضُرِبَتْ مَسْكوكاتٌ رَخِيصةٌ [وهي الفُلُوسُ] ذاتُ قُوّةٍ شِرائِيّةٍ مُنخَفِضةٍ، وكانَتْ في حَدِّ ذاتِها سِلعةً لِمَا لَها مِن قِيمةٍ ذاتِيّةٍ فيها، وهي كَسِلعةٍ [فإنّها] تَتَأَثّرُ بالعَرْضِ والطّلَبِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ محمد خالد-: إنّ الذّهَبَ والفِضّةَ يَجِبُ أنْ يَكونا الأساسَ النّقْدِيّ لِلمُسلِمِين خاصّةً، ولِلْعالَمِ أجْمَعَ. انتهى باختصار. وجاءَ في مَقالةٍ بعُنوانِ (كَيْفَ يَنظُرُ الاقتِصادُ الإسلامِيُّ إلى الفارقِ بين النُّقودِ الوَرَقِيّةِ وعُمْلاتِ الذّهَبِ والفِضّةِ) على هذا الرابط:

يَقولُ عَلِيّ القره داغي [الأمِينُ العامُ للاتِّحادِ العالَمِيّ لِعُلَماءِ المُسلِمِين] أحَدُ أبرَزِ المُتَخَصِّصِين في الاقتِصادِ الإسلامِيّ {إنّ بَعضَ الفُقهاءِ يَرَوْنَ عَدَمَ وُجوبِ الزّكاةِ في الأوراق المالِيّةِ، لِأنّها لَيستْ مِثْلَ النُّقودِ الذّهَبيّةِ والفِضّيّةِ}... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ- : يَقولُ يُوسُفُ القرضاوي {مِن عُلَماءِ العَصرِ مَن لم يَرَ هذه [أي النُّقودَ الوَرَقِيّةَ] نُقودًا -لِأنّ النُّقودَ الشّرعِيّةَ إنّما هي الذّهَبُ والفِضّةُ- ولا زَكاةَ فيها}... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: ويَقولُ الباحِثُ اليَمَنِيُّ (فهد عبدالله) في بَحثٍ مُقدّمٍ إلى (جامِعةِ الإيمانِ) تحت عُنوانِ (أحكامُ العُملةِ الوَرَقِيّةِ) {إنّ العُملةَ قدِيمًا هي الدِّينارُ الذّهَبُ والدِّرْهَمُ الفِضّةُ، وبِهاتَين العُملَتَين كانَ يَتَعامَلُ المُسلِمون بَيعًا وشِراءً، ولم تَظهَرِ العُملةُ الوَرَقِيّةُ كَبَدِيلٍ لِلدِّينارِ والدِّرْهَمِ إلاّ مُتَأَخِّرًا، حيث تَرْجِعُ بدايَةُ جَعْلِها نُقودًا إلزامِيّةً إلى سَنَةِ 1914[م]}؛ وعن مُشكِلةِ تَفاوُتِ قِيمةِ العُملةِ الوَرَقِيّةِ مع الزّمَنِ، يَقولُ [أيْ فهد عبدالله] {تُعتَبَرُ هذه المُشكِلةُ مِنَ المَشاكِلِ الكَبِيرةِ التي يُعانِي منها العَصرُ، وتَظهَرُ في مَسألةِ القَرضِ، فقد يُقرِضُ أحدُهم الآخَرَ مَبلَغًا مِنَ المالِ ثم إذا اِستَوفاه وَجَدَه أقلّ قِيمةً مِن نُقودِه الأُولَى، والسُّؤالُ هُنا، هَلْ تُقضَى الدُّيونُ بِمِثْلِ عَدَدِها، فَمَنِ اِستَدانَ ألفًا، فَلَيسَ عليه إلاّ الألفُ، أمْ تُعتَبَرُ القِيمةُ؟}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد علي الجزولي (رَئيسُ حِزبِ "دَولةِ القانونِ والتّنمِيةِ" في السُّودانِ، والمُنَسِّقُ العامّ لِتَيّارِ الأُمّةِ الواحِدةِ) في فيديو بِعُنوانِ (حَقِيقةٌ صادِمةٌ، وحُكْمٌ شَرعِيٌّ سَيَقلِبُ مُعامَلاتِك المالِيّةَ): الخَدِيعةُ الكُبرَى التي وَقَعَتْ فيها البَشَرِيّةُ، الآنَ هذه الأوراقُ لا قِيمةَ لها، عِبارةٌ عن وَرَقٍ لا يُوجَدُ له مُقابِلٌ مِنَ الذّهَبِ، هذا هو واقِعُ أكبَرِ عَمَلِيّةِ نَصْبٍ في العالَمِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الجزولي-: حَرامٌ شَرْعًا التّعامُلُ في القُروضِ والأُجورِ بِهذه الوَرَقةِ مِن غيرِ النّظَرِ إلى ما يُقابِلُها ذَهَبًا؛ مَثَلاً، أنَا اِشتَرَيتُ منك جِهازَ

حاسوبٍ بِأَلْفَيْ جُنَيْهٍ سودانِيّ، على أنْ تُعطِيَنِي جهازَ الحاسوبِ، وأَنَا بَعْدَ شَهرَين أُعطِيكَ الأَلْفَيْ جُنَيْهٍ، هذا قرضٌ، بَيْعٌ بالآجِلِ، نَنظُرُ الآنَ عندما تَمّتِ البَيْعةُ، الأَلْفَا جُنَيْهٍ كَمْ تُساوي؟، فَوَجَدْتُ الأَلْفَيْ جُنَيْهٍ تُساوي 5 جِراماتٍ ذَهَبًا، إذًا أنَا اِشتَرَيتُ منك الحاسوبَ بـ 5 جِراماتٍ ذَهَبًا، عندما مَرّتِ الشّهران أنَا مُطالَبٌ منك بـ 5 جِراماتٍ [ذَهَبًا] وليس بِأَلْفَيْ جُنَيْهٍ، فَطَلَعَتِ الـ 5 جِراماتٍ هذه بِأَلْفَينِ وسَبْعمِائَةِ جُنَيْهٍ، أُعطِيك أَلْفَينِ وسَبْعَمِائَةِ، لا أُعطِيك أَلفَيْ جُنَيْهٍ، الأَلْفانِ وسَبْعُمِائَةِ جُنَيْهٍ بَعْدَ شَهرَين قِيمَتُها كَقِيمةِ الأَلْفَيْ جُنَيْهٍ قَبْلَ شَهرَين... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الجزولي-: اِبْنِي يَدْرُسُ في مَدرَسةٍ، على أنْ أدفعَ لهم المالَ بِالتّقسِيطِ، قُلْتُ لهم {كَمْ رُسومُ الدِّراسةِ؟}، قالوا {رُسومُ الدِّراسةِ ثَمانِيَةُ آلافِ جُنَيْهٍ، اِدفعْ 50%، و25% بَعْدَ شَهرٍ، و25% بَعْدَ شَهرَين}، أعطَيْتُهم الآنَ أَرْبَعةَ آلافِ جُنَيْهٍ، [وَ]تَبَقّى أَرْبَعةُ آلافِ جُنَيْهٍ، أَنْظُرُ الآنَ عندما تَمّ العَقْدُ، الأَرْبَعةُ آلافِ جُنَيْهٍ كَمْ تُساوي؟، وَجَدْتُها تُساوي مَثَلاً ثَلاثةَ جِراماتٍ وَنِصفًا [ذَهَبًا]، إذًا هُمْ يُريدون مِنّي ثَلاثةَ جِراماتٍ وَنِصفًا، أُعطِهِم 1.75 جِرامًا بَعْدَ شَهرٍ، و1.75 جِرامًا بَعْدَ شَهرَين، فَإذا كانَتِ الـ 1.75 جِرامًا الآنَ [أي بَعْدَ شَهرٍ] تُساوي سِتّةَ آلافِ [جُنَيْهٍ]، أُعطِهِم الآنَ سِتّةَ آلافٍ، وبَعْدَ الشّهرِ الثاني صارَتِ الـ 1.75 جِرامًا تُساوي خَمْسَةَ آلافِ [جُنَيْهٍ]، أُعطِهِم خَمْسَةَ آلافٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الجزولي-: كُلُّ دَيْنٍ في الذِّمّةِ لا يُحسَبُ بهذه الأوراقِ، لِأَنّ هذه الأوراقَ ما عندها قِيمةٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الجزولي-: كُلُّ دَيْنٍ آجِلٍ يُحسَبُ عند عَقْدِ القَرضِ بِقِيمةِ المَبلَغِ ذَهَبًا، ثم يُقتَضَى على حَسَبِ قِيمةِ الذّهَبِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الجزولي-: مُهَنْدِسٌ راتِبُه أَرْبَعةُ آلافِ جُنَيْهٍ، يَعنِي عَشْرَةَ جِراماتٍ [ذَهَبًا]، مَعْنَى ذلك أنّ راتِبَه عَشْرَةُ جِراماتٍ، فَيُدفعُ له شَهْرَ (واحِدٍ) أَرْبَعةُ آلافِ جُنَيْهٍ، لَكِنْ عندما دَخَلَ شَهْرُ

(اِثْنَيْن) كانَتِ العَشْرَةُ جِراماتٍ تُساوِي أَرْبَعةَ آلافِ جُنَيْهٍ وثَلاثمائةٍ، فيُعطَى أَرْبَعةَ آلافِ جُنَيْهٍ وثَلاثمائةٍ، وعِندما أتَيْنَا شَهْرَ (ثَلاثةٍ) صارتِ العَشْرَةُ جِراماتٍ تُساوِي سَبْعةَ آلافِ جُنَيْهٍ، فيُعطَى سَبْعةَ آلافِ جُنَيْهٍ، وعِندما دَخَلَ شَهْرُ (خَمسةٍ) صارَتِ الجِراماتُ بِمِئَتَيْ جُنَيْهٍ، فيُعطَى مِئَتَيْ جُنَيْهٍ وليس أَرْبَعةَ آلافِ جُنَيْهٍ، هذه [هي] الطّرِيقةُ الشّرْعِيّةُ الحَلالُ، لا فيها غُبْنٌ ولا فيها خَدِيعةٌ ولا فيها غِشٌّ. انتهى باختصار.

(ي)وجاءَ في مقالةٍ بِعُنوان (بِطَلَبٍ مِن حُكومةِ "الوفاق"، الوِلاَيَاتُ المُتّحِدةُ تَبدَأُ تَوجِيهَ ضَرَباتٍ جَوّيّةٍ ضِدّ "داعش" في "سرت") على هذا الرابط: أعلَنَ (فايز السراج) رَئيسُ المَجلِسِ الرّئاسِيّ لِحُكومةِ (الوفاق) اللّيبِيّةِ، عن بَدْءِ تَوجِيهِ (الوِلاَيَاتِ المُتّحِدةِ الأمْرِيكِيّةِ) لِضَرَباتٍ جَوّيّةٍ مُباشِرةٍ ضِدّ مَواقِعِ (داعش) في (سرت)، مُشِيرًا إلى أنّ العَمَلِيّةَ تَأْتِي بِطَلَبٍ مُباشِرٍ مِن حُكومةِ (الوفاق) [جاءَ في مقالةٍ بِعُنوانِ (حُكومةُ "الوفاق" واجِهةٌ لِلإخوانِ وأداةٌ تُرْكِيّةٌ) على موقع قناة (العربية) الفضائية الإخبارية السعودية: رَأَى النائبُ في البَرْلَمان اللّيبِيّ (جبريل أوحيدة) أنّ التّطَوّراتِ المِيدانِيّةَ الأخِيرةَ التي تَشهَدُها لِيبْيَا أظهَرَتْ أنّ الرّئيسَ التُّرْكِيّ (رَجَب طَيّب أردُوغان) هو القائدُ الفِعلِيُّ لِلعَمَلِيّاتِ العَسكَرِيّةِ لِقُوّاتِ (الوفاق) ضِدّ الجَيشِ اللّيبِيّ [يَعنِي (قُوّاتِ شَرق لِيبْيَا) التي يَقودُها (خليفة حفتر) المَدعومُ مِن مِصرَ والإماراتِ والسّعُودِيّةِ، والمُناوِئُ لِحُكومةِ (الوفاق) التي تَقودُ (قُوّاتِ غَربِ لِيبْيَا)]، ويَعودُ له الفَضْلُ في التّقَدّمِ العَسكَرِيّ الذي تَحقّقَ غَربِ لِيبْيَا؛ وأشارَ (أوحيدة) إلى أنّ رَئيسَ حُكومةِ (الوفاق) فايز السراج {ما هو إلاّ أداةٌ تَستَخدِمُها تُرْكِيَا، وواجِهةٌ لِتَنظِيمِ الإخوانِ المُسلِمِين في الغَرْبِ اللّيبِيّ}. انتهى باختصار] لأِجْلِ

مُواجَهةِ (داعش) الذي يَستَخدِمُ أسلِحةً فتّاكةً ومُتَطَوّرةً... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وأعرَبَ (السراجُ) عن مَخاوفِه مِن تَمَدُّدِ (داعش) في الأراضِي اللّيبيّةِ. انتهى.

تَمّ الجُزءُ الثانِيَ عَشَرَ بحَمدِ اللّهِ وَتَوفِيقِهِ

الفَقِيرُ إلى عَفْوِ رَبّهِ

أبُو ذَرٍّ التّوحِيدِي

AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com